الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

دور القوانين والتشريعات في الحفاظ العمراني في البلدة القديمة بمدينة غزة

The Role of laws and legislations on the Urban Conservation of Gaza Old City

إعداد الطالب:

م. محمود عبدالله محمود البلعاوي

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية من كلية الهندسة بالجامعة الإسلامية بغزة

إشراف

د.م. أحمد سلامة محيسن
أستاذ مشارك -قسم الهندسة المعمارية
الجامعة الإسلامية – غزة

د.م. وليد أحمد السيد
أستاذ زائر – الجامعة الأمريكية بالأردن
ومدير مجموعة لونارد للدراسات والأبحاث بلندن

نوفمبر 2013م- محرم 1435هـ

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

دور القوانين والتشريعات في الحفاظ العمراني في البلدة القديمة بمدينة غزة

The Role of laws and legislations on the Urban Conservation of Gaza Old City

أقر بأن ما اشتملت عليه الرسالة هي من نتاج جهدي الخاص باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student name:	**اسم الطالب:**
Mahmoud A. M. Al – Balawi	**محمود عبدالله محمود البلعاوي**
Signature:	**التوقيع:**
Date:	**التاريخ 16 نوفمبر 2013 الموافق 12 محرم 1435ه**

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بسم الله الرحمن الرحيم
٨٦ حامد ١٣

الإهداء

اهدي هذا الجهد إلى الحبيبة فلسطين،، درة الله في أرضه
وإلى غزة المحروسة،، قاهرة الغزاة على مر الأزمان
الى جامعتي الإسلامية،، صرح العلم والإيمان
الى أمي (حمدية)،، نبع الحنان الذي ما زال يتدفق فيغمرني بالأمل
الى أبي (عبدالله) الذي علمني كل معاني الخير
الى زوجتي الغالية (إيمان) رفيقة دربي في كل نجاح
الى أبنائي: عبدالله وآلاء وشيماء وعمر
اليهم جميعاً أهدي هذا العمل،،

الباحث

م. محمود عبدالله البلعاوي

شكر وتقدير

بعد شكر الله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات،،،
أتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفي الدكتور أحمد محيسن والدكتور وليد السيد حيث لم يبخلا علي بعلمهما وخبرتهما، وقد وجدت فيهما نعم المشرف والموجه، وقد كان لهما إسهامات جليلة ونصائح في توجيه مسار هذا البحث، وإلى شقيق روحي أخي الاكبر د. أسامة البلعاوي الذي طالما وجدت فيه نعم المؤنس والرفيق،
كما أتقدم بالشكر للإخوة في بلدية غزة ووزارة الحكم المحلي ووزارة السياحة والآثار ووزارة الحكم المحلي الذين فتحوا قلوبهم ومكاتبهم لخدمة هذا البحث.
اليهم جميعاً أقول: بارك الله في جهودكم وأدامكم خدماً لشعبكم ووطنكم.

الباحث

م. محمود عبدالله البلعاوي

التعريف بالباحث

الباحث من مواليد مدينة غزة عام 1975م وقد حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية عام 2000م من الجامعة الإسلامية بغزة. ويعمل الباحث في مركز إيوان بكلية الهندسة بالجامعة الإسلامية بغزة منذ العام 2004م وهو مركز يعنى بالحفاظ على التراث العمراني الفلسطيني خصوصاً في قطاع غزة. وقد كان للباحث خلال هذه الفترة نشاط في مجال البحث العلمي والدراسات ومشاريع الترميم والحفاظ والتواصل والتشبيك مع مؤسسات التمويل لدعم مشاريع الحفاظ العمراني. كما كان له مشاركات في التخطيط والتنظيم لفعاليات التوعية المجتمعية بالتراث الثقافي وأهمية الحفاظ عليه. إضافة إلى حصوله على شهادة عضوية لخريجي مركز آثار (إيكروم – الشارقة).

وعمل الباحث عضواً للفريق الفني لترميم العديد من المباني الأثرية إضافة إلى عضويته لهيئة تحرير الملحق التراثي لمجلة العمران بقسم الهندسة المعمارية. وقد اكتسب الباحث خبرة اكاديمية خلال عمله في الجامعة الإسلامية من خلال التدريس في قسم الهندسة المعمارية لمساق الحفاظ المعماري، ومساق صيانة وترميم الآثار في قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب وإعداد المادة العلمية للمساقين. إضافة إلى إعداد وإلقاء العديد من المحاضرات التخصصية في مجال الحفاظ المعماري والتأهيل الحضري، والتدريب في دورات التأهيل التي ينظمها مركز إيوان، وكتابة المقالات العلمية حول قضايا التراث المعماري. وقد نشر الباحث العديد من أوراق العمل المحكمة في عدد من المؤتمرات المحلية والعربية والدولية.

ملخص الدراسة

تشكل القوانين والتشريعات أحد القواعد الأساسية للحفاظ العمراني في البلدة القديمة لمدينة غزة، حيث تصف هذه القوانين والتشريعات حدود وصلاحيات ومهام الجهات المختصة المختلفة، كما تضع ضوابط الحفاظ العمراني للمباني الأثرية. ويعتبر تقييم دور هذه القوانين والتشريعات في الحفاظ العمراني بالبلدة القديمة أمراً مهماً للتأكد من صلاحية هذه التشريعات والأنظمة. وقد كانت الغاية من هذه الدراسة هي تقييم أدور القوانين والتشريعات في الحفاظ العمراني بالبلدة القديمة بمدينة غزة من أجل تحسين مساهمتها في عملية الحفاظ.

وقد اختار الباحث أن تكون الدراسة التي يتناولها دراسة ذات منهج بحثي وصفي، وكمي ومقطعي لما يخدم هذا النوع من الدراسات موضوع البحث، حيث تم استخدام عدة طرق للحصول على المعلومات اللازمة للدراسة، وكانت أهم هذه الطرق هي استخدام الإستبيان لجمع المعلومات من العينة المستبانة؛ واشتملت الإستبانة على ثلاثة محاور أساسية وهي محور المعرفة بقوانين وتشريعات الحفاظ، ومحور تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ، ومحور الرقابة والتفتيش على تطبيق القوانين والتشريعات، وقد بلغ معدل استجابة العينة المبحوثة 87% وعددهم 159 شخص، في ذات الوقت بلغ مقياس الثبات للاستبانة (ألفا كرونباخ) 0.891

وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن ما يقرب من نصف العينة هم من العاملين في مجال الحفاظ العمراني، كما أظهرت بأن غالبية العاملين في مجال الحفاظ العمراني هم من تخصص الهندسة المعمارية، وأن ثلاثة أرباع العينة تبلغ خبرتهم في مجال الحفاظ العمراني أقل من 15 سنة.

وبلغ المعدل العام لاستجابة العينة نحو أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني 59.8%، وهو يعكس وجهة نظر العينة تجاه أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني بالبلدة القديمة لمدينة غزة. وقد كان معدل استجابة العينة نحو المعرفة بقوانين وتشريعات الحفاظ 60.7%، أما معدل الإستجابة نحو تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ فقد كانت 59.6%، و معدل الإستجابة نحو الرقابة والتفتيش على تطبيق القوانين والتشريعات فقد كانت 57.8%.

بينت الدراسة أن هناك قصور في تطبيق القوانين والتشريعات إضافة إلى الرقابة والتفتيش، حيث أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة وأثر القوانين والتشريعات على الحفاظ، إلا في متغير علاقة الفئة المستبانة بالحفاظ العمراني، حيث أن استجابة العاملين في مجال الحفاظ العمراني كانت أكثر إيجابية تجاه أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ من باقي الفئات. ويوصي الباحث صناع القرار بزيادة اهتمام السلطات والمستويات المختلفة بقضايا الحفاظ على التراث العمراني، ورفع مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في هذا المجال، وتطبيق آليات رقابة فاعلة، إضافة إلى تشكيل مجلس أعلى للآثار.

Abstract

Laws and Legislations considered as one of the main influential factors of the conservation process of Gaza Old City. In Gaza old city، legislations identify the roles and the responsibilities of the different parties، and aiming at governance of the conservation of urban cultural heritage. Therefore، evaluation of the impact of the implemented legislations on the conservation process is essential to examine the sustainability of conservation process itself.

The aim of this study is to evaluate the impact of laws and legislations on the conservation process of the Gaza old city center، in order to improve its participation in conservation process. The study utilizes both qualitative and quantitative research methodology and using cross-section triangulation technique in order to have sound results. The researcher relied basically on the questionnaire as a tool for data collection، in addition to in depth interview and other tools mentioned in the context of the study. The questionnaire was developed by the researcher himself، and it is constructed of three domains which are: the knowledge about the legislation related to conservation domain، the implementation of the legislations domain and the monitoring and inspection domain. The response rate of the sample was 87%، and the reliability factor (Cronbach alpha) was 0.891.

The research find that; about three quarters of the sample was males، two thirds of the sample was less than 40 years، and about half of them were working the field of conservation most of them are architectural engineering. The majority of the sample (75%) has an experience less than 15 years in the field of conservation.

The overall result of the impact of legislations on conservation was ،%59.8 which reflects the perception of the sample towards the impact of legislations on the conservation of the old Gaza city center. Meanwhile، the average response of the sample towards the knowledge about legislations was 60.7%، the implementation of the legislations was 59.6% and the monitoring and inspection was 57.8%.

The study fined some pitfalls in both the implementation of legislations and the monitoring domains، which in turn affects all levels of conservation. Additionally، the study finds that: there were no statistically significant differences between the means of the study variables and the impact of legislations except in the relation to the conservation variable، as; the response of the persons working in the field of conservation was higher than others toward the impact of legislations on conservation.

Finally، the researcher recommends the decision makers pay more attentions to the conservation of the heritage، and strengthen the coordination between the organizations related to this issue and establishment of Supreme Council of Heritage.

جدول المحتويات

الإهداء V

شكر وتقدير VI

التعريف بالباحث VI

ملخص الدراسة VIII

فهرس الأشكال XIII

فهرس الجداول XIV

الفصل التمهيدي: مقدمة عامة حول البحث 2

1. مقدمة 2

2. مشكلة الدراسة 3

3. أهمية الدراسة 4

4. أهداف الدراسة 4

5. أسئلة الدراسة 5

6. منهجية الدراسة 5

7. حدود الدراسة المكانية والزمانية 6

8. مصادر المعلومات 6

9. الدراسات السابقة 6

10. هيكلية الدراسة 11

11. معوقات الدراسة 12

الفصل الأول: الاهتمام العالمي بالحفاظ العمراني 14

1.1. مفهوم الحفاظ على التراث الثقافي 14

1.1.1. الحفاظ المعماري 15

1.1.2. الحفاظ العمراني 16

1.2. دواعي اهتمام الدول بالحفاظ العمراني 16

1.2.1. المسئولية الأممية باعتبار التراث ملك للإنسانية جمعاء 17

1.2.2. مواجهة تسارع عجلة النمو الحضري للمدن التاريخية 18

1.2.3. تعزيز الهوية والانتماء 18

1.2.4. تعزيز التنمية السياحية والاقتصادية المستدامة 19
1.3. الاتجاهات العالمية في الحفاظ على مراكز المدن التاريخية 19
1.3.1. اتجاه المحافظة على القديم وإحياؤه دون تغيير 20
1.3.2. اتجاه الواقعية 21
1.3.3. الاتجاه الرومانسي التقليدي (المظهري) 22
1.3.4. اتجاه الإزالة والتجديد 22
1.3.5. الاتجاه المتبع لمركز مدينة غزة التاريخي 23
1.4. سياسات تطوير مراكز المدن التاريخية 23
1.5. مستويات الحفاظ العمراني 24
1.6. تدابير حماية التراث الثقافي الواردة في الاتفاقيات الدولية 26
1.7. خلاصة الفصل الاول 30
الفصل الثاني: قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في فلسطين 32
2.1. تعريفات 32
2.2. الوضع التشريعي في فلسطين لحماية التراث الثقافي 32
2.3. تطور القوانين والتشريعات في فلسطين 33
2.4. نبذة تاريخية عن مدينة غزة 38
2.5. البلدة القديمة لمدينة غزة 41
2.6. المخطط التفصيلي للبلدة القديمة لمدينة غزة 45
2.7. خلاصة الفصل الثاني 47
الفصل الثالث: واقع وتأثير القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني في مدينة غزة 51
3.1. منهجية الدراسة 51
3.1.1 نوع الدراسة 52
3.1.2 مجتمع الدراسة 52
3.1.3 عدد مجتمع الدراسة 52
3.1.4 مكان إجراء الدراسة 53
3.1.5 مدة الدراسة 53
3.1.6 أدوات الدراسة 53

3.1.7 الدراسة التجريبية 55
3.1.8 جمع البيانات 56
3.1.9 نسبة الإستجابة 56
3.1.10 صدق الاستبانة 56
3.1.11 ثبات الاستبانة 56
3.1.12 معالجة البيانات 57
3.2 النتائج والنقاش 57
3.2.1 المتغيرات الفردية 58
3.2.2 أثر التشريعات والقوانين على الحفاظ العمراني 62
3.3 التحليل الإحصائي للدراسة 73
3.3.1 أثر القوانين على الحفاظ حسب الجنس 74
3.3.2 أثر القوانين على الحفاظ حسب الفئة العمرية 75
3.3.3 أثر القوانين على الحفاظ حسب المستوى التعليمي 75
3.3.4 أثر القوانين على الحفاظ العمراني حسب علاقة العينة بالحفاظ 75
3.3.5 أثر القوانين على الحفاظ حسب جهة العمل 76
3.3.6 أثر القوانين على الحفاظ حسب المسمى الوظيفي 76
3.3.7 أثر القوانين على الحفاظ حسب سنوات الخبرة 76
3.4 خلاصة الفصل الثالث 77
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات 80
4.1. نتائج الدراسة 80
4.2. إجابات أسئلة الدراسة 82
4.3 توصيات الدراسة 85
4.3.1 توصيات على مستوى صناع القرار (المستوى السياسي) 85
4.3.2 توصيات على المستوى الإجرائي التنفيذي (الفني) 85
4.3.3 توصيات مستقبلية للباحثين 86
المراجع 87

فهرس الأشكال	
شكل (1.1) تدمير مركز دريدزن التجاري أثناء الحرب العالمية الأولى	15
شكل (1.2) أنقاض كنيسة السيدة العذراء بمدينة دريزدن	15
شكل (1.3) كنيسة المهد وطريق الحجاج ببيت لحم على قائمة التراث العالمي 2012م	16
شكل (1.4) المباني الحديثة والتشوه المعماري داخل الدرب الاحمر بالقاهرة الفاطمية	17
شكل (1.5) المباني الحديثة والتشوه المعماري داخل مركز مدينة بوسطن	17
شكل (1.6) الحركة التجارية والسياحية النشطة في خان الخليلي بالقاهرة	18
شكل (1.7) مستويات الحفاظ العمراني	25
شكل (2.1) خارطة موقع غزة جنوبي فلسطين وبوابة آسيا على إفريقيا	37
شكل (2.2) أقدم خارطة لمدينة غزة	37
شكل (2.3) رسم لمدينة غزة للرحالة ديفيد روبرت 1830م	38
شكل (2.4) صورة جوية للبلدة القديمة بمدينة غزة عام 1996م	40
شكل (2.5) أحد الأزقة الضيقة والمتعرجة بالبلدة القديمة	41
شكل (2.6) مخطط البلدة القديمة لمدينة غزة 1998م	44
شكل (3.1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس	57
شكل (3.2) توزيع العينة حسب العلاقة بالحفاظ العمراني	58
شكل (3.3) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	59
شكل (3.4) معدل أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ ومحاوره الثلاثة	60
شكل (3.5) معدل استجابة العينة نحو تطبيق قوانين الحفاظ ومحاوره الفرعية	65

فهرس الجداول	
جدول (2.1) استخدامات الأراضي في البلدة القديمة بمدينة غزة	42
جدول (3.1) درجة ثبات استبيان الدراسة	54
جدول (3.2) توزيع العينة حسب البيانات الفردية	56
جدول (3.3) متوسط أثر القوانين على الحفاظ العمراني حسب محاور التقييم	59
جدول (3.4) توزيع العينة حسب المعرفة بوجود قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة لمدينة غزة	61
جدول (3.5) توزيع العينة حسب تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة	63
جدول (3.6) توزيع العينة حسب استجابتها للتفتيش على تطبيق قوانين ونظم البناء والعمران في البلدة القديمة	70
جدول (3.7) نتائج التحليل الإحصائي للدراسة	71

الفصل التمهيدي

مقدمة عامة حول البحث

1. مقدمة
2. مشكلة الدراسة
3. أهمية الدراسة
4. أهداف الدراسة
5. أسئلة الدراسة
6. منهجية الدراسة
7. حدود الدراسة المكانية والزمانية
8. مصادر المعلومات
9. الدراسات السابقة
10. هيكلية الدراسة
11. معوقات الدراسة

الفصل التمهيدي: مقدمة عامة حول البحث

1. مقدمة

لا تزال قضية الحفاظ العمراني من القضايا التي توليها الدول اهتماماً بالغاً لما لها من دور في حفظ الهوية الثقافية والإرث الثقافي، ولدورها الإيجابي في التنمية الاقتصادية والسياحة والثقافية، وما تمثله من دور في عمليات التبادل الثقافي مع الدول والشعوب الأخرى، وقد تعددت أشكال هذا الاهتمام بين سن للقوانين والتشريعات وتنفيذ لمشاريع الترميم وإعادة التأهيل، وتوظيف للمباني ذات القيمة، إلى غير ذلك من أشكال الاهتمام. ويعتبر المركز التاريخي لمدينة غزة هو الأساس الذي نمت منه المدينة وامتدت في كل اتجاه، ويحتوي على نسيج عمراني تاريخي يشتمل في شوارعه وأزقته العشرات من عناصر التراث المعماري، ولعل التقلبات السياسية المتعاقبة على مدينة غزة كان لها آثاراً ضارة على مكونات الحياة في غزة، سواء على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي، أو على صعيد القوانين والتشريعات التي بقيت إرثا ثقيلاً تعاني منه المدينة، حيث كانت تهدف إلى طمس الهوية الفلسطينية وتحطيم البنية الاجتماعية والثقافية والعمرانية للمدن الفلسطينية (المغني، 2007 أ).

لقد انتقلت المدينة من العهد المملوكي في القرن الثالث عشر والرابع عشر الميلادي حيث زخرت وازدهرت فيه بالعمائر والأبنية الدينية والإدارية واتسعت وامتد عمرانها خارج سورها القديم. ثم دخلت تحت خلافة العثمانيين (1516-1921م)، ثم عهد الانتداب البريطاني (1921-1948م) الذي سن العديد من القوانين والتشريعات، والتي من الممكن أن تكون أحد المسببات التي أحدثت خللاً كبيراً في النسيج التاريخي للمدينة. وقد عقبتها الإدارة المصرية التي لم يكن حال المدينة أحسن في عهدها، فقد شقت الطرق وتوسعت الشوارع وتأثر النسيج الحضري للمركز التاريخي بشكل سلبي كبير (المبيض، 1998).

وقد انتقلت المدينة بعدها إلى إدارة الاحتلال الاسرائيلي الذي أمعنت قوانينه وسياساته في تخريب المدينة وخاصة البلدة القديمة ونموها وفق خطط لا تراعي أولويات الحفاظ العمراني. ثم جاءت محاولات السلطة الفلسطينية وما سنته من القوانين والتشريعات التي مثلت رؤية وطنية محلية لإعادة الاعتبار للنسيج الحضري للمدينة. ولكن واقع مركز المدينة التاريخي وواقع عمليات الحفاظ على الموروث الثقافي العمراني ظل يعاني من التدهور والتراجع. من خلال هذا التتبع التاريخي نجد أن هناك احتمالات عدة يمكن أن تقف وراء هذا التدهور. إما أن يكون نقص في القوانين والتشريعات المتعلقة بالحفاظ العمراني لمركز المدينة التاريخي، وإما أن يكون خلل في آليات التنفيذ من قبل المؤسسة الرسمية القائمة على تطبيق هذه القوانين

والتشريعات، وإما أن يكون عوامل متداخلة فيما بينهما. بالإضافة إلى قلة المعرفة والوعي بأهمية التراث والإرث الثقافي لدى شرائح المجتمع.

إن القوانين والتشريعات لها دور كبير ومركزي في منظومة الحفاظ العمراني لما لها من نفوذ على السكان في عمليات الإعمار والهدم والبناء والحرف. وتعتبر بعض الدراسات أن مجموعة القوانين والتشريعات هي الوسيلة الأولى لحماية التراث الثقافي الأثري والعمراني، ممثلة في قانون الآثار العامة وقانون السياحة وقانون تنظيم المدن والقرى والأبنية وقانون حماية البيئة، وتعتبر هذه الدراسات أن القوانين والتشريعات والأنظمة هي الضابط الرئيس للتعامل مع التراث العمراني (حؤبش، 2004). وتعتبر أيضاً القوانين والتشريعات هي أحد أهم العوامل المهمة وراء تشكيل البيئة العمرانية للمراكز التاريخية إلى جانب الأسلوب التخطيطي (أحمد، 2004).

من هنا، يتبين أهمية عمل دراسة تحليلية للقوانين والتشريعات المتعلقة بالمركز التاريخي لمدينة غزة، والمتعارف عليه "بالبلدة القديمة" وخاصة مدى المعرفة بهذه القوانين والتشريعات، ومدى تطبيقها، وواقع الآليات المتبعة في المراقبة والتفتيش على تطبيقها.

2. مشكلة الدراسة

تركز مشكلة الدراسة على أحد القضايا المهمة، وهي قضية القوانين والتشريعات المتعلقة بالحفاظ العمراني من حيث ضعفها أحياناً، وغيابها أحياناً أخرى، وضعف الآليات والوسائل المتخذة لتطبيقها وغياب هذه الآليات والوسائل أحيانا أخرى. إضافة إلى القصور في المراقبة والمتابعة والتفتيش على حركة البناء والعمران بما يحقق الحفاظ العمراني.

إن المتتبع والدارس لواقع البلدة القديمة بمدينة غزة يلاحظ عدد من المشاكل التي تعاني منها البلدة القديمة حيث التشوه الحاصل في النسيج الحضري للبلدة القديمة، وفقدان جزء كبير من عناصر الموروث الثقافي المعماري، وغياب الوعي وضعف تفهم المواطنين لقيمتها التاريخية، وطغيان الواجهات الحديثة بمعالجاتها الخارجية وتشطيباتها على حساب الطابع التاريخي القديم الذي بدا غائباً عنها وعن واجهات المحلات (محسن، 2000). كما نلحظ إختراق شوارع البلدة القديمة الضيقة والمتعرجة بحركة المرور العابر مع عدم وجود مواقف سيارات كافية، ومشاكل الخلط الوظيفي، إضافة للنمو العشوائي للأنشطة التجارية وزحفها على المناطق السكنية، وندرة المناطق الخضراء (عيسوي، 2007).

لقد راعت القوانين والتشريعات المعمول بها حالياً في نطاق السلطة الفلسطينية وخصوصاً تلك المتعلقة بالبلدة القديمة بمدينة غزة جملة من الأهداف التي ترمي إلى تطوير

بنيتها الحضرية والاقتصادية والإدارية وتأهيل أحيائها بما يخدم أولويات المدنية المعاصرة، (بلدية غزة، 1996). ولكن في الوقت ذاته هناك تراجعاً في منظومة الحفاظ على التراث العمراني للمركز التاريخي للبلدة القديمة. الأمر الذي يحتاج منا إلى معرفة الأسباب الكامنة وراء هذا الخلل وخاصة دور القوانين والتشريعات وآلية التطبيق على الصعيد الرسمي والمؤسسي ومعرفة مدى اهتمام السلطة الحاكمة بالحفاظ على التراث العمراني، ومستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في هذا المجال، إضافة إلى معرفة درجة وضوح وقوة آليات الرقابة والتفتيش لدى السلطات التنفيذية على تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ، كما اننا بحاجة إلى معرفة مدى تفعيل الآليات التي تضمن مشاركة السكان في عمليات الحفاظ والترميم.

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في كونه من الدراسات القليلة التي تناولت واقع القوانين والتشريعات الخاصة بالحفاظ على الموروث التاريخي العمراني وتتبعت كذلك تسلسلها التاريخي مبينة تأثير هذا التسلسل على منظومة الحفاظ العمراني في البلدة القديمة بمدينة غزة، ثم طرحها لتحليل واقع هذه القوانين والأنظمة للخروج بتوصيات لصناع القرار والدارسين والمهتمين من شأنها تعزيز منظومة الحفاظ على الموروث الثقافي لمركز مدينة غزة التاريخي.

4. أهداف الدراسة

الهدف العام

تهدف هذا الدراسة إلى تقييم أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني في البلدة القديمة بمدينة غزة، وذلك لتحسين واقع الحفاظ العمراني فيها.

الأهداف الفرعية

1- استعراض التطور التاريخي لقوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في فلسطين.

2- استعراض التوجهات العالمية للحفاظ على مراكز المدن التاريخية.

3- الكشف عن أثر قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة لمدينة غزة.

4- معرفة نقاط الضعف والقوة لقوانين وتشريعات الحفاظ الحالية.

5- تحديد أوجه الاختلاف في ممارسة الحفاظ العمراني حسب المتغيرات الفردية للعينة.

6- الخروج بتوصيات لتعزيز دور قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة لمدينة غزة.

5. أسئلة الدراسة

1- ما هو واقع قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة لمدينة غزة؟

2- ما هي نقاط الضعف والقوة المتعلقة بقوانين وتشريعات الحفاظ الحالية؟

3- ما هو مستوى المعرفة بقوانين وتشريعات الحفاظ لدى العينة؟

4- إلى أي مدى يتم تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني؟

5- ما هو واقع الرقابة والتفتيش على تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ؟

6- إلى أي درجة تؤثر المتغيرات الفردية على الإستجابة نحو أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني؟

7- ما هي أهم التوصيات التي من شأنها أن تعزز دور قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة لمدينة غزة؟

6. منهجية الدراسة

يتبع البحث في منهجيته كلاً من المنهج الكيفي والمنهج الكمي كذلك منهج تقاطع صدقية التحليل والنتائج للوصول إلى أهداف البحث، ويعتبر منهج التحليل الوصفي منهجاً علمياً يعتمد على تجميع المعلومات حول المشكلة البحثية من خلال ما هو متوفر من نصوص في الكتب والدوريات والمجلات والأبحاث العلمية المنشورة وبعض مواقع الإنترنت المتخصصة، إضافة إلى استخدام الاستبانة والمقابلة كأداة للمنهج الكمي الذي تم توظيفه في هذه الدراسة بجانب المنهج الكيفي، حيث تم تحليلها ورصد نقاط الضعف والقوة التي تعاني منها هذه القوانين والتشريعات ووضع الحلول والمقترحات اللازمة لتعزيزها. ثم الوصول إلى النتائج والتوصيات.

وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة للقياس حيث توزعت الاستبانة إلى أربعة محاور: الأول حول البيانات الفردية لعينة الدراسة، والثاني حول قياس المعرفة بقوانين وتشريعات الحفاظ، والثالث تطبيق هذه القوانين والتشريعات، وأما الرابع والأخير فكان قياس المراقبة والتفتيش على هذه التشريعات. وقد تمثلت عينة الدراسة في فئة المختصين والمسئولين وصناع

القرار في مجال الحفاظ العمراني، وسكان البيوت الأثرية في البلدة القديمة وتجار من أصحاب المحلات في البلدة القديمة.

7. حدود الدراسة المكانية والزمانية

سيتناول البحث بالدراسة والتحليل البلدة القديمة لمدينة غزة، كونها تشكل المركز التاريخي الذي يمكن أن تطبق عليه الدراسة. كما وستركز الدراسة على تتبع الفترة الزمنية من عهد الحكم العثماني حتى العصر الحالي للسلطة الفلسطينية وذلك لتأثيراتها ودلالاتها الواضحة على التراث العمراني للمدينة.

8. مصادر المعلومات

لقد قام الباحث باستخدام مجموعة من مصادر المعلومات الأولية والثانوية فكانت كالتالي:

المصادر الأولية:

تم استخدام أداة الاستبانة والتي تم تقسيمها إلى أربعة محاور سيتم التطرق إليها في فصل المنهجية.

المصادر الثانوية:

- الأبحاث والدراسات المنشورة وغير المنشورة، من المؤتمرات، وكذلك المجلات والصحف والانترنت.
- الكتب والمراجع التي تناولت بعض أو أجزاء من موضوع البحث.
- تقارير وإحصائيات مختصة بموضوع البحث من المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة.
- المقابلات واللقاءات مع مسئولين ومختصين لهم علاقة بموضوع الدراسة.

9. الدراسات السابقة:

أثر القوانين والتشريعات على الطابع المعماري لمدينة غزة (البغدادي، 2009)

وهي رسالة ماجستير للباحث جمال بغدادي، وقد ركزت هذه الدراسة على تتبع المراحل التاريخية التي أثرت على التشكيل العمراني والمعماري لمدينة غزة. وبخاصة التشريعات المصاحبة لهذه المراحل التاريخية، والتعرف على أسباب كل تشريع وأثره وما ترتب عليه من سلبيات وإيجابيات ومدى انعكاسها على عمران المدينة. ومن نتائج هذه الدراسة أن هناك أثر واضح لانعكاس التشريعات ذات البعد السياسي على العمران، وأن هناك ضرورة للبحث عن

بدائل تشريعية تستمد خصائصها من البيئة المحلية. وهنا يتضح أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى القوانين والتشريعات من حيث تأثيرها على منظومة الحفاظ العمراني من ناحية، كما لم تركز الدراسة على البلدة القديمة لمدينة غزة وإنما تعرضت لنماذج عمرانية نمطية هي معسكر الشاطئ وحي البلاخية وحي الشيخ رضوان ومشروع إسكان تل الهوا.

توجيه عمليات الحفاظ والترميم المعماري في فلسطين (أبو الهيجا، 2002)

وهي ورقة بحثية منشورة للباحث أحمد أبو الهيجا، وتطرقت إلى القوانين المتعلقة بحماية التراث الثقافي في بعض الدول المجاورة، والاتفاقيات والتوصيات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي، والوضع التشريعي في فلسطين لحماية التراث، ومن ثم الحديث عن أطر تشريعية وتخطيطية وتنظيمية وفنية مقترحة لتوجيه عمليات الحفاظ والترميم المعماري. وقد خلصت الدراسة إلى انه لابد من تعديل و تغيير جوهري للتشريعات الفلسطينية لحماية التراث الثقافي، وأن هذا الأمر لا يمكن أن يشكل خطوة فعالة في حماية التراث دون النظر إلى آليات تطبيق وتنفيذ هذه التشريعات، وأن صياغة قانون موحد للأراضي الفلسطينية تتطلب تحضيرات على مستويات واسعة النطاق وتشمل القوانين المتعلقة بالتخطيط الإقليمي الحضري ومهام وصلاحيات المؤسسات المعنية، ويلي ذلك تحضير الوسائل الإدارية والتنظيمية والفنية والمالية التي تلزم في متابعة عمليات الحماية. كما وتضع الدراسة أطر ومحددات على المستوى التشريعي والتقني تهدف إلى توجيه عمليات التدخل ضمن إطار شامل يمكن أن تستخدمه المؤسسات المحلية العاملة في التنظيم الحضري والترميم المعماري.

والواضح أن هذه الدراسة رغم انها غنية من حيث تقييمها لقانون الآثار البريطاني المعمول به حالياً في قطاع غزة، إلا أنها لم تدرس واقع الحفاظ العمراني في البلدة القديمة لمدينة غزة على وجه الخصوص، ولم تتطرق إلى التشريعات وأثرها على الحفاظ العمراني.

أثر الأنظمة والقوانين على البيئة العمرانية في فلسطين–حالة دراسية– المباني السكنية في مدينة نابلس (تفاحة، 2009)

وهي رسالة ماجستير للباحث عمرو تفاحة، ناقشت تأثير القوانين والأنظمة على البيئة العمرانية للمدينة في فلسطين بشكل عام وتأثيرها على الأبنية السكنية في مدينة نابلس بشكل خاص، حيث سلطت الضوء على الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه القوانين والأنظمة. وأشارت نتائج الدراسة إلى مدى التأثير الكبير للأنظمة والقوانين على البيئة العمرانية في فلسطين، مؤكدة أن البيئة العمرانية الفلسطينية ما تزال تتأثر بالأنظمة والقوانين القديمة التي وضعت خلال فترات زمنية مختلفة وتلك الأنظمة والقوانين المؤقتة التي وضعت حديثًا.

والملاحظ في هذه الدراسة على أهميتها أنها ركزت الدراسة على الأحياء السكنية كل حسب موقعه ومحيطه العمراني الخاص من أجل وضع ما يناسبه من أنظمة وقوانين، كذلك أكدت على أهمية عدم التعامل مع المباني السكنية فقط كإحصائيات وأرقام ونسب (مثل الارتفاع، والارتدادات، النسبة الطابقية) وإنما ضرورة الأخذ بالاعتبار الجوانب المتعلقة بالتخطيط الحضري والنواحي الجمالية والبيئية. ولكنها بالمقابل لم تتطرق إلى تأثير هذه القوانين والنظم على المراكز التاريخية لمدن فلسطين ولا على عمليات الحفاظ العمراني لهذه المراكز التاريخية.

التشريعات الأردنية وأثرها على استراتيجيات الحفاظ العمراني (حؤبش، 2004)

وهي ورقة بحثية للباحثة ميرفت حؤبش في المؤتمر الدولي الثالث للحفاظ المعماري بدبي، وتستعرض هذه الدراسة تعريف اليونسكو لمفردات ومكونات التراث الثقافي والطبيعي كمدخل لمعرفة العناصر التي يجب أن يتطرق إليها القانون فيما بعد. كما وتتعرض لأهمية دور القوانين والتشريعات في عمليات الحفاظ العمراني على البعد الاستراتيجي، مبينة أنواع القوانين التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في منظومة الحفاظ، كما تستعرض الدراسة المصادر الخمسة لاستراتيجيات الحفاظ العمراني متمثلة بالمصادر القانونية والاتفاقات الدولية والمصادر الاقتصادية والبيئية والإدارية.

وقد أسهبت الدراسة في استعراض ومناقشة القوانين الأردنية وعلاقتها بالتراث العمراني، والجهات العاملة في مجال الحفاظ على التراث الثقافي في الأردن. ثم تنتهي الدراسة بوضع مجموعة من التوصيات التي من شأنها تطوير مفردات القانون الأردني المتعلق بمنظومة الحفاظ. والملاحظ هنا ان هذه الدراسة مميزة من حيث تفصيلها لمجموعة من القوانين المتعلقة بالحفاظ العمراني وتحليل أثرها على عمليات الحفاظ، كما تتميز هذه الدراسة بانتهائها بتوصيات تطبيقية بهدف تطوير القوانين والأنظمة المتعلقة بهذا الأمر.

واقع البيوت الأثرية في مدينة غزة وسبل الحفاظ عليها (محيسن، 2008)

وهي بحث منشور في مجلة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية للباحث أحمد محيسن، وقد ركزت هذه الدراسة على البيوت الأثرية في مدينة غزة وأهميتها وتعرضت للأخطار والمشاكل التي تعاني منها، حيث أجرى الباحث دراسة ميدانية في أحياء البلدة القديمة.وخلصت الدراسة إلى وجود أخطار محدقة بتلك البيوت تتطلب تدخل سريع ومعالجة حقيقية من جميع الجهات المسئولة للحفاظ عليها وضمان بقائها، واقترحت الدراسة بعض الحلول والتوصيات التي من شأنها التغلب على تلك المعوقات والمساهمة في الحفاظ على المباني السكنية الأثرية في مدينة غزة.

إلا أن هذه الدراسة لم تتطرق لواقع القوانين والتشريعات وتأثيرها على الحفاظ العمراني للبلدة القديمة بمدينة غزة.

الطابع المعماري والعمراني لمدينة غزة (محسن، 2000)

وهي رسالة ماجستير للباحث عبد الكريم محسن تحدثت عن الحضارات التي تعاقبت على مدينة غزة وفلسفة تخطيط مدينة غزة الكنعانية في العصر الإغريقي والروماني والبيزنطي، وتتبعت الدراسة تطور ونمو المدينة في الفترة الإسلامية المبكرة وفي العهد المملوكي والصليبي والعثماني. كما بينت الدراسة واقع غزة تحت الانتداب البريطاني وسن قانون تنظيم المدن رقم 28 لسنة 1936م، وتتبعت الدراسة فترة الحكم المصري وما حصل بها من تغير سياسي واقتصادي واستمرار العمل بالقوانين والتشريعات التي تم سنها إبان الانتداب البريطاني. ومن ثم فترة الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م وما كانت عليه سياسته تجاه مدينة غزة وإعداد المخططات الهيكلية لخدمة أهداف عسكرية وسياسية، وأخيراً مرحلة السلطة الفلسطينية حيث كانت المخططات الهيكلية بأيدي وخبرات محليـــة وطنية. وتطرقت الدراسة إلى تعريف الطابع العمراني والمعماري ومحددات وأسس تشكيل كلاً منهما، ثم إسقاط هذه الأسس على ثلاث أحياء بمدينة غزة هي البلدة القديمة، وحي الرمال، ومخيم الشاطئ. وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها غياب الطابع العمراني والمعماري الموحد لمدينة غزة.

مما سبق يتضح أن الدراسة ركزت على تطور النسيج الحضري لمدينة غـــزة خـــلال الفترات التاريخية، وناقشت بإسهاب الطابع العمراني والمعماري للمدينة ككل بأحيائها المختلفة، ولم تسلط الضوء على التغيرات والتحولات في مجال الحفاظ العمراني، ولم تركز الحديث عـــن البلدة القديمة للمدينة.

إشكاليات التوازن بين الحفاظ المعماري ومتطلبات التوسع العمراني في البلدات القديمة – حالة دراسية مدينة دمشق- (الكحلوت، 2010)

وهي ورقة بحثية منشورة في المؤتمر الدولي الثالث للهندسة وإعمار غزة بالجامعة الإسلامية للباحث محمد الكحلوت، وقد قدمت دراسة تحليلية للبلدة القديمة لمدينة دمشق مع توضيح أهميتها التاريخية والأثرية ومشاريع التطوير الحديثة التي تهددها ومن ثم وضع حلول واقتراحات لحل الإشكالية القائمة بين ضرورة الحفاظ على التراث المعماري مع ضرورة تطوير وتحديث البلدة لتفي بحاجات السكان المستقبلية من توسيع طرق ومباني طابقية وغيرها.

استعرضت الدراسة التطور التاريخي الحديث للمدينة بدءا من الانتداب الفرنسي 1920م، وواكبت توسع المدينة خارج حدودها التاريخية، وتوسع الأحياء السكنية بداخلها، وفتح الطرق الشريانية، وتوسيع مركز المدينة التجاري، مبيناً تفاصيل المخطط التنظيمي الأول والثاني وموضحا قصورهما في تفصيل أنظمة البناء. وإهمال الحفاظ ومشاريع الترميم والاهتمام بالمشاريع الربحية والسياحية. وقد تتبع الباحث ملامح مخطط دانجيه التنظيمي لعام ١٩٣٦م، ومخطط ايكوشار التنظيمي لعام ١٩٦٨، مبينا الحلول التخطيطية التي وضعها المخططين لتطوير المدينة حضريا، وما أخذ عليهما من إهمالهما لعملية الحفاظ على البلدة القديمة وعدم صدور أي تشريعات وقوانين تنظم التعامل مع المباني الأثرية. وتتبع الباحث قانون استملاك المباني الأثرية والتاريخية لسنة١٩٦٠م حول استملاك محافظة دمشق لعقارات ومباني خاصة في البلدة القديمة وخارجها لمشاريع المرافق العامة. وبين الباحث أن هذا القانون تجاهل المعالم التاريخية للمدينة والأحياء السكنية خارج السور كما انه أدى إلى إهمال المباني التاريخية حيث وقعت مناطق ومباني وأسواق كثيرة تحت طائلة قانون الاستملاك مبيناً كيف منع السكان بموجب هذا القانون من هدم أو ترميم أو بيع بيوتهم حتى تنفيذ القانون باستملاك وإخلاء البيوت من سكانها مقابل تعويضات تقدرها المحافظة. وقد خلص الباحث بعدة توصيات مهمة يمكن الاستفادة منها في التعامل مع البلدة القديمة بمدينة غزة موضع الدراسة البحثية المطروحة.

- **خلاصة حول الدراسات السابقة:**

تركزت هذه الدراسات السابقة في محورين رئيسين أولهما محور التشريعات والقوانين والأنظمة المتعلقة بالعمران والبناء والتخطيط في مراكز المدن التاريخية، والثاني محور الحفاظ المعماري والعمراني وتأهيل مراكز المدن التاريخية، كما حرص الباحث أن تكون الدراسات من بيئات قريبة من واقع وبيئة البلدة القديمة بمدينة غزة مثل مدينة دمشق بسوريا وعمان بالأردن ونابلس بفلسطين حتى يتم الاستفادة منها عند تطبيقها على مدينة غزة.

يتضح مما سبق من الدراسات السابقة أنها إما تركز على البلدة القديمة لمدينة غزة ولكنها لم تتطرق للقوانين والتشريعات المعمول بها في المنطقة حيز الدراسة وأثرها على الحفاظ العمراني، أو أنها تحدثت عن نماذج عمرانية نمطية من أحياء مدينة غزة من غير البلدة القديمة أو ركزت على تطور النسيج الحضري للبلدة القديمة لمدينة غزة خلال الفترات التاريخية، وبعضها ناقشت الطابع العمراني والمعماري للمدينة بأحيائها المختلفة، في المقابل لم تسلط الضوء على التغيرات والتحولات في مجال الحفاظ العمراني واثر القوانين والتشريعات عليها.

10. هيكلية الدراسة

تشتمل الدراسة على خمسة فصول مبتدئة بالفصل التمهيدي والذي احتوى مقدمة عامة ومشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، إضافة إلى أسئلة الدراسة ومنهجية البحث المتبعة، ثم الحديث عن حدود الدراسة المكانية والزمانية ومصادر المعلومات ومعوقات الدراسة. وينتهي الفصل بهيكلية الدراسة والدراسات السابقة ومعوقات الدراسة.

وحمل الفصل الأول عنوان الاهتمام العالمي بالحفاظ العمراني وتحدث عن مفهوم الحفاظ العمراني والمعماري، وعن دواعي اهتمام الدول بالحفاظ على التراث الثقافي، وعن الاتجاهات العالمية في الحفاظ على مراكز المدن التاريخية، وعن مستويات الحفاظ العمراني، والاتفاقيات والتوصيات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي منتهياً بخلاصة للفصل.

أما الفصل الثاني والذي حمل عنوان قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في فلسطين فقد تحدث عن الأدوات التشريعية حسب القانون الفلسطيني بتقسيماتها الأصلية والثانوية، وعن تطور الوضع القانوني والإداري في فلسطين عبر التاريخ الحديث بدءاً بالدولة العثمانية ومروراً بالانتداب البريطاني وحتى السلطة الفلسطينية. إضافة إلى دراسة تأثيراتها على الناحية العمرانية للمدينة، ثم اختتم الفصل بلمحة تاريخية عن مدينة غزة والبلدة القديمة فيها ونسيجها العمراني واستخدامات الأراضي وملكياتها منتهياً بخلاصة للفصل.

وحمل الفصل الثالث عنوان دراسة واقع وتأثير القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني في مدينة غزة، وقد تحدث مبتدئاً عن منهجية الدراسة ونوعها ومجتمع الدراسة ومبررات ومنهجية تحديده وعينة ومكان إجراء الدراسة ومدتها، وتفصيل أداة جمع البيانات والدراسة التجريبية ونسبة الإستجابة وصدق الاستبانة وثباتها ومعالجة البيانات وتدقيقها وإدخالها وأخيراً تحليل البيانات منتهياً بخلاصة للفصل.

وجاء الفصل الرابع الذي حمل عنوان النتائج والتوصيات متضمناً عرض نتائج توزيع العينة حسب البيانات الفردية ونتائج أثر التشريعات والقوانين على الحفاظ العمراني في البلدة القديمة لمدينة غزة حسب محاور اداة الدراسة، ثم ملخص النتائج ومنتهياً باستنتاجات النقاش.

وأما الفصل الخامس والاخير فقد حمل عنوان الاستنتاجات والتوصيات، حيث تطرق الباحث للحديث عن الاستنتاجات وعن إجابة أسئلة الدراسة منتهياً بالتوصيات على المستوى الاستراتيجي والإجرائي ومن ثم توصيات للباحثين اللاحقين. وأخيراً تنتهي الدراسة بقائمة المراجع والملاحق.

11. معوقات الدراسة

- ندرة الدراسات التي تناولت مدينة غزة وبالتحديد فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات.
- ندرة الدراسات المتعلقة بالحفاظ العمراني للمركز التاريخي لمدينة غزة.
- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية.

الفصل الأول

الاهتمام العالمي بالحفاظ العمراني

مفهوم الحفاظ على التراث الثقافي

دواعي اهتمام الدول بالحفاظ العمراني

الاتجاهات العالمية في الحفاظ على مراكز المدن التاريخية

سياسات تطوير مراكز المدن التاريخية

مستويات الحفاظ العمراني

الاتفاقيات والتوصيات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي

خلاصة الفصل الأول

الفصل الأول: الاهتمام العالمي بالحفاظ العمراني

يهدف هذا الفصل من الدراسة إلى التعريف بالحفاظ العمراني في بعده العالمي حيث يتحدث عن مفهوم التراث الحضاري والتعريف بكل من الحفاظ المعماري والعمراني، ومن ثم الحديث عن دواعي اهتمام الدول بالحفاظ العمراني، وعن الاتجاهات العالمية في الحفاظ على مراكز المدن التاريخية، وسياسات تطوير مراكز المدن التاريخية، ومن ثم الحديث عن مفهوم ومستويات الحفاظ العمراني، والاتفاقيات والتوصيات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي.

1.1. مفهوم الحفاظ على التراث الثقافي

إن التراث الحضاري لأي أمة يمثل كل ما صنعه أبناؤها على مر العصور من ثقافة وفنون تتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل، وتشمل العمارة والرسم والنحت والفنون الأدبية والأنغام الشعبية. هذه الفنون تكون في مجموعها الهوية المميزة لكل شعب لأنها تشكل الوجدان الحضاري والقومي له وتعتبر وثيقة امتلاك الأرض، فتراث شعب من الشعوب لا يتكون إلا من خلال حياة مستمرة تقوم على بقعة من الأرض ذات عمر تاريخي وذات ملامح محددة ترسمها قدرات الشعوب وحبها للحياة (المالكي، 2004). فالحضارة قد نشأت مع الانسان وهي جزء من مكوناته العقلية. وتفتخر دول العالم من القدم وحتى الان بتراثها الحضاري وتتخذ الإجراءات المناسبة للحفاظ عليه بشكل عام، وعلى التراث المعماري بشكل خاص لأنه يلعب دورا مهماً في تحديد هوية المدن والدلالة على أصالتها، كذلك عندما تهتم الدول بترميم مواقعها الأثرية فهي لا تحفظ تاريخها فقط، انما تساهم في حماية جزء من التراث العالمي (عتمة، 1994).

مفهوم الحفاظ كمفهوم (Conservation) هو مظلة يضم العديد من الأفكار مثل الصون أو الحماية (Preservation) أو إعادة الإحياء(Rehabilitation) أو إعادة الإستخدام (Reuse)

أو الإعادة إلي الوضع الأصلي (Restoration) وغيرها من الإجراءات الممكن اتخاذها في أعمال الترميم (Al Dabbas،1999). ويمكن تعريفه بأنه الإجراءات والأعمال التي تؤخذ لمنع التلف وإطالة عمر التراث المعماري (Filho،2005). إن التطور والتقدم السريع في الحفاظ على التراث الإنساني والحضاري والتطور في مفردات العمليات التي تتعامل مع هذا التراث تؤدي إلى ضرورة تطور المفهوم العالمي للحفاظ المعماري والعمراني وتطور مبادئ هذه العمليات، وقد تطور مفهوم الحفاظ عبر السنوات المختلفة وتنامت مبادؤه خلال العقود الماضية، وتعددت مناهج الحفاظ المعماري في دول العالم المختلفة (Jokilehto،1999).

1.1.1. الحفاظ المعماري

إن التراث المعماري هو التظاهر والتعبير المادي عن مكونات انسانية متفردة، لأن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يملك قوة التجريد التي تسمح له بالتفكير العقلاني وهي أساس الخلق والإبداع، ويمكن تعريف الحفاظ المعماري بأنه الإجراءات والأعمال التي تتخذ لمنع التلف وإطالة عمر التراث المعماري، بحيث تتم دون الإضرار بالمبني وبدون تدمير أو تزوير للقيمة التاريخية، وهي عملية تضم العديد من التخصصات وتضم فريق من المتخصصين من معماريين وأثريين واقتصاديين ومهندسين وعلماء تاريخ ومساحين ومخططين ومستشارين متخصصين (المالكي، 2004). كما يمكن القول بأنه العملية التي تشمل كل الإجراءات والأساليب التي توفر للموروث الثقافي البقاء لأطول مدة ممكنة ليؤدي دوراً في حياة المجتمع الذي يتعايش معه. أي أن الحفاظ ما هو إلا عمليتان تسيران على التوازي أولاهما تهدف إلى الحفاظ على كل ما هو ذو قيمة في تشكيل الطابع المادي والمعنوي للنطاق التراثي، وثانيهما تهدف إلى التحكم في التغيرات المصاحبة لعمليات التطور التي يخضع لها النطاق التراثي وتؤثر بالضرورة عليه (الخضراوي، 2012).

إن المباني التاريخية تشكل في مجموعها التراث المعماري لمنطقة ما وتحمل قيماً تاريخية اكتسبتها إما من خلال تميزها المعماري والجمالي أو عمرها الطويل، أو ارتباطها بأحداث مهمة حدثت في المنطقة، تلك الاحداث قد تكون دينية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. وقد تتسع دائرة تصنيف المباني التاريخية لتشمل كل مبنى يتجاوز عمره الخمسين عاماً كما في القانون الايطالي الذي يعرف المباني التاريخية على أنها تلك المباني التي تعطينا الشعور بالإعجاب وتجعلنا بحاجة الى معرفة المزيد عن الناس الذين سكنوها وعن ثقافتهم وفيها قيم جمالية معمارية تاريخية أثرية (Feilden،1994).

في بداية القرن الماضي وبعد إبرام ميثاق فينيسيا للحفاظ المعماري امتد مفهوم المبنى التاريخي ليشمل جميع المباني التي لها قيمة معمارية جمالية أو ثقافية خاصة ولم يعد مقصورا على المعالم الاثرية الدينية والقصور فقط كما كان قبلها. ومن هذا المنطلق اصبحت تصنف المباني التاريخية التي يجب الحفاظ عليها من حيث الاهمية الى قسمين رئيسين هما النصب التذكارية وهي المباني المهمة والمرتبطة بقيمة جماعية إنسانية على مستوى عالمي أو إقليمي أو طائفي ديني، ويكون الحفاظ عليها فقط بإرجاعها إلى حالتها الأصلية. وأما النوع الثاني فهو المباني التوثيقية وهي بمثابة توثيق لمراحل تاريخية معينة، وتكون بشكل عام اقل أهمية من المباني السابقة، لأنه يتوفر منها أكثر من مبنى واحد، وتتواجد عادة في المراكز التاريخية للمدن

والقرى (Tancredi،2005). كذلك فإن عملية الحفاظ في الوقت الحاضر تنطلق من إيجاد طرق علمية جديدة متطورة لتحليل وتوثيق الأسباب والظروف التي أدت إلى التلف، وكذلك تدعيم المواد الأصلية ووضع سياسات الترميم والصيانة المناسبة (Jokilehto،1999).

1.1.2. الحفاظ العمراني

لقد بدأت تتبلور فكرة المحافظة على النسيج الحضري كاملاً من خلال تطور مفهوم الحفاظ عبر التاريخ، من مرحلة كان مرتبطاً فيها بالفنانين واقتصاره على التحف والأعمال الفنية، وفي القرن العشرين ميلادية وتحديداً في معاهدة واشنطن التي ركزت على البلدات والأحياء التاريخية ظهر المفهوم المتكامل لعمليات الحفاظ على مستوى النسيج الحضري، حيث حدد له عدة مستويات، كما تجدر الإشارة أن مصطلح الحفاظ اليوم لا يشمل التوثيق والحفاظ على المواد والمباني التقليدية والمهارات والحرف القديمة فقط، ولكن أيضاً حماية المستوطنات البشرية التاريخية والثقافية التي لا تزال تبدي أو تظهر نوعية وأسلوب حياة أو ميزة ثقافية تستحق المحافظة عليها والإستخدام الأقصى للنسيج الحضاري الموجود (سعادة، 2009).

1.2. دواعي اهتمام الدول بالحفاظ العمراني

لقد ظهر الاهتمام بترميم الآثار على المستوى الدولي عام 1931م من خلال ميثاق أثينا الذي استبدل بعدها بميثاق البندقية 1964م حيث شهدت الإنسانية خلال القرن العشرين العديد من الحروب المدمرة التي أدت إلى اختفاء الكثير من المباني التراثية، وأثناء الحرب العالمية الثانية بدأ الإنسان يدرك أهمية الحفاظ على التراث العمراني، ولقد كان تأثير الحروب على التراث العمراني أفدح وأكبر من تأثير الكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات، والصورتان في شكل (1.1) و(1.2) تبينان التدمير الحاصل بتأثير الحرب العالمية على مراكز المدن التاريخية.

شكل (1.1): تدمير مركز دريدزن التجاري في الحرب العالمية الأولى (عبد الهادي، 2009)

شكل (1.2): أنقاض كنيسة السيدة العذراء بمدينة دريزدن (عبد الهادي، 2009)

كذلك أثرت التكنولوجيا وسعي المجتمعات نحو الحداثة في توفير أساليب التطور العمراني السريع واختفاء العديد من المباني والمناطق الأثرية لإفساح المجال للطرق والمشروعات العامة والصناعية الكبيرة، لقد بدأت عمليات الحفاظ المعماري قديماً، لكن مع بدء عصر الصناعة بدأت تتزايد وتيرة الأصوات العالمية التي تنادي بالحفاظ على التراث المعماري لما لحق به من أضرار بسبب الصناعة خاصة في المدن الصناعية، ثم زاد الاهتمام بالحفاظ في القرن الماضي للسيطرة على ما سببته الحداثة من تضييع للتراث المعماري التاريخي في العديد من الدول العربية والأوروبية (الخضراوي، 2002). وسنستعرض هنا أهم الدوافع وراء اهتمام الدول بالحفاظ على التراث الثقافي.

1.2.1. المسئولية الأممية باعتبار التراث ملك للإنسانية جمعاء

ولقد تعددت الأسباب التي تدفع الدول للحفاظ على تراثها ولعل أول هذه الدوافع والأسباب كون التراث العمراني هو ملك للإنسانية جمعاء وليس للدولة ذاتها فقط، وهذا ما أقرته المنظمات العالمية وعلى رأسها منظمة اليونسكو في اتفاقية حماية التراث العالمي الطبيعي والثقافي، حيث اعتبرت أن "اندثار أو زوال أي معلم من التراث الثقافي والطبيعي يمثل إفقاراً ضاراً بشعوب العالم" (WHC،2004). مما جعل الدول والحكومات أمام مسئولية أممية أخلاقية تقضي باحترام هذا التراث والسعي الجاد للحفاظ عليه، والصورتان في شكل (3.1) توضحان كنيسة المهد وطريق الحجاج ببيت لحم–فلسطين على قائمة التراث العالمي عام 2012م حرصاً على المشاركة الدولية في الحفاظ عليهما.

شكل (1.3): كنيسة المهد وطريق الحجاج ببيت لحم بفلسطين على قائمة التراث العالمي 2012م (العودة، 2012).

ولقد جاء تهديد دمشق بالطرد من لائحة التراث العالمي بسبب السلوك التخطيطي الذي مارسه المسئولون وصناع القرار تجاه المركز التاريخي لمدينة دمشق عام2007م فقامت بالشروع في هدم الأسواق التاريخية خارج السور الروماني باعتباره حدود المركز التاريخي

للمدينة تنفيذاً لمشاريع تجارية، وقامت بتجاهل الأسواق التاريخية التي تعود للحقبة المملوكية والعثمانية والأيوبية. مما حدا بها لإعادة دراسة هذه المشاريع ضمن أولويات الحفاظ العمراني.

1.2.2. مواجهة تسارع عجلة النمو الحضري للمدن التاريخية

ومن الدوافع أيضا تخفيف أثر تسارع عجلة النمو الحضري للمدن التاريخية بوجه خاص، حيث التضخم العمراني الحضري في المراكز التاريخية، الأمر الذي فرض على المخططين أن يوجدوا حلول للتعامل مع مراكز هذه المدن وما تحتويه من تراث معماري وعمراني. فمعظم هذه المراكز التاريخية تحتل مكانة اقتصادية وتجارية وسياحية كبيرة تجعلها مركز استقطاب بالإضافة إلى كونها مركزاً لهذا النشاط مما يزيد الإقبال على إقامة المشاريع عليها. فتتوجه الدولة إلى تنفيذ مشاريع التنمية الحضرية من توسيع للشوارع وتحسين بنيتها الحضرية ووضع قوانين عمليات البناء والإعمار. فتكون كل هذه الخطوات بما يحقق المتطلبات الحضرية والوظيفية للسكان وللمدينة دون النظر إلى أولويات الحفاظ العمراني، فتراجع مظاهر المدينة التاريخية دفع الدول إلى رسم توجهات عالمية ومحلية في الحفاظ والتأهيل العمراني.

إن تنامي المشكلات التنظيمية داخل المراكز التاريخية والتي سببتها المخططات التنظيمية وظهور الاكتظاظ العمراني وتلوث البيئة وتدهور أوضاع المباني والتشوه البصري، ونتيجة لهذه المشاكل التي تتعرض لها المراكز التاريخية فقد أصبح من الضروري تحديد مناهج ووسائل الحفاظ (أبو الهيجاء، 2011).

شكل (1.4): المباني الحديثة والتشوه المعماري داخل الدرب الاحمر بالقاهرة الفاطمية (AKDN،2013)

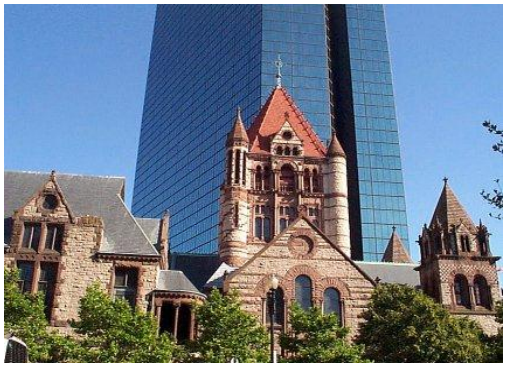

شكل (1.5): التشوه المعماري داخل مركز مدينة بوسطن (المغني، 2009)

1.2.3. تعزيز الهوية والانتماء

ولعل تسارع فكرة العولمة وانتشار وسائل الاتصال بين دول العالم شجع الدول للاهتمام بتراثها وحضاراتها ليبقى عندها ما تقدمه للدول والشعوب الأخرى من تاريخها وحضارتها، حيث أن الدول اليوم وهي تتسابق في مجال الصناعة والتكنولوجيا والتسلح وثورة المعلومات

فهي بالتوازي وفي إطار حوار الحضارات والتبادل الثقافي تتسابق في إظهار ما لديها من تراث وحضارة، لما يعتبر التراث الثقافي عصبا رئيسيا ورافدا مهما للهوية الوطنية فهو يقوي الحس الوطني والإحساس بالافتخار والمسئولية ومعبرا عن البلد وحضارتها (مصطفى، 2004).

1.2.4. تعزيز التنمية السياحية والاقتصادية المستدامة

ولقد عزز دخول السياحة الثقافية بقوة على التنمية الاقتصادية باعتبارها من مصادر الدخل القومي حيث ساهمت السياحة إيجابياً في اقتصاديات دول عديدة، فأصبحت عاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية المهمة نتيجة ضخامة عائدها، ويعتبر تأهيل المناطق السياحية ومراكز المدن التاريخية من الاتجاهات الهامة للتنمية السياحية المستدامة، فهي تحقق خلق فرص عمل وتوليد الدخل وتعمل على جذب الاستثمار وزيادة الدخل القومي وميزان المدفوعات من خلال العملات الأجنبية، ولقد قدر عدد الذين يزورون العالم العربي سنويا بنحو 30 مليون سائح ينفقون 7.2 مليار دولار (مصطفى، 2004)، كما تتعدد المكاسب التي يجنيها المجتمع من الحفاظ المعماري، فبالإضافة إلى إحياء القيم المعنوية المتعلقة بالرمزية والهوية، اثبتت الدراسات الحديثة ان استغلال القيمة الإستخدامية الموجودة في المباني التاريخية، غالبا ما يكون أوفر اقتصاديا وأكثر موائمة للبيئة من هدم تلك المباني واستبدالها بمباني حديثة (بشارة، 2006). والشكل (1.6) توضح فيه الصورة الحركة التجارية والسياحية النشطة في خان الخليلي بالقاهرة التاريخية.

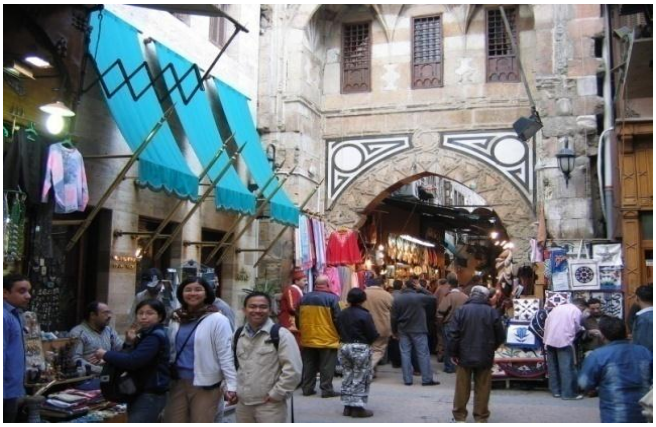

شكل (1.6): صورة توضح الحركة التجارية والسياحية النشطة في خان الخليلي بالقاهرة (travelancientegypt، 2013)

1.3. الاتجاهات العالمية في الحفاظ على مراكز المدن التاريخية

لقد تشكلت بمرور السنوات تجارب لعمليات الحفاظ على مراكز المدن التاريخية، وتكونت مجموعة من الاتجاهات والمدارس المتباينة وظهر عدد من المنظرين وخبراء التخطيط

والحفاظ منذ القرن التاسع عشر الميلادي وحتى وقتنا الحالي حتى تشكلت مجموعة من التوجهات المتباينة في فلسفة الحفاظ. وبدأت نظريات الحفاظ تأخذ شكلا واتجاها فكريا عالميا مع مطلع الستينيات من القرن الماضي وذلك كرد فعل عكسي وفي محاولة للمجتمع الإنساني لاحتواء حجم التغير السلبي الناتج من تحقيق متطلبات الحداثة مما افقدها الكثير من ارتباطها وشخصيتها الحضارية (أبو الهيجاء، 2002)، فابتداءً بمدرسة أولئك الرومانسيين الذين نظروا إلى المدينة بعين الحنين إلى الماضي والحفاظ عليها، وشددوا على عدم الاقتراب منها أو ترميم أي من أجزائها، ومروراً بمن يدعو إلى وضع حلول عملية تساند نظريات الحماية وتعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للمراكز التاريخية، وانتهاءً بأولئك الذين دعوا إلى تغيير كل ما هو قائم من أجل مواكبة الحداثة والمعاصرة، ويمكننا حصر هذه المدارس في أربعة اتجاهات نستعرضها كما يلي:

1.3.1. اتجاه المحافظة على القديم وإحياؤه دون تغيير

وهو اتجاه يأخذ منحى كلاسيكي من حيث التعامل مع المدن التاريخية كمتحف مما يفقدها روح المدينة التفاعلية مع الزمان والمكان، ومع احتياجات التطويرية لساكنيها، وهو اتجاه متحمس للإبقاء على القديم بشكله ومضمونه دون أدنى تغيير(مصطفى، 2004)، هذا الاتجاه يدعو الى المحافظة على القديم وإحيائه كما هو بدون أي تغيير، ومنها ما جرى من محاولات لإعادة تخطيط عدد من المدن السويسرية التاريخية مثل (زيورخ، لوسيرن، جنيف)، وأبرز ما يميز هذا التوجه من التعامل مع الارث الحضاري والعمراني للمدن هو التحمس الكبير للمحافظة على الصورة والهيئة الاصلية للمبنى او حتى الأحياء السكنية لدرجة التَزمُت بالرأي دون السماح بأي تغيير او تجديد الذي لا يحدث الا بمحدودية شديدة (محجوب، 2002).

ولعل من أشهر رواد هذا الاتجاه هو المعماري الشهير فكتور هوجو (Hugo) الذي هاجم أعمال الهدم والبناء والتخطيط الجديد في مراكز المدن خلال القرن التاسع عشر الميلادي، والمعماري الشهير رسكن (Ruskin) الذي هدفت نظرياته إلى حماية الممتلكات الثقافية ومحاربة تزوير المعالم التاريخية داعياً إلى الحفاظ على جميع مكونات المدينة ونسيجها التاريخي دون استثناء (أبو الهيجا، 2011)، إن هذا الاتجاه ينظر إلى المدينة القديمة بنوع من الصنمية والتقديس ويدعو للمحافظة على معالمها الأثرية باعتبارها شواهد على حضارة كانت، ويرفض أي تغيير أو تحديث ولو في أضيق الحدود (الصالح، 2010).

1.3.2. اتجاه الواقعية

تميز هذا الاتجاه بالمرونة في المحافظة والارتقاء بالأحياء التاريخية مع الأخذ بالاعتبار عوامل التطور الحديثة وإمكانية تجديد الأحياء وتأهيلها للتعامل مع مستخدميها كما حدث في المدن الانجليزية حيث احترمت التطورات المعاصرة والاحتياجات الحالية والمستقبلية (مصطفى، 2004)، وهو اتجاه التكامل والتفاعل ما بين القديم والجديد، وأبرز ما يميز هذه الحالة هو ما تحتويه اتجاهاته من مرونة عالية ونبذ التشدد بحيث يكون الناتج النهائي لعملية التطوير آخذاً بنظر الاعتبار عوامل التطور الحديث تكنولوجياً واجتماعياً وباقي متطلبات المعاصرة، وهو ما شاهدناه في التعامل مع التراث والمناطق الاثرية والأبنية التاريخية في عدد من المدن الانجليزية التاريخية مثل لندن واوكسفورد (محجوب، 2002)..

لقد ظهر من يدعو إلى هدم أجزاء من المباني التاريخية لأسباب صحية بحيث تتناسب الفراغات والتهوية مع الانظمة الصحية السليمة فكانت أفكار بولز (Bulz) الباحث في البيئة الصحية للمراكز التاريخية والذي أكد على ضرورة التقييم الدقيق للتدخلات اللازمة على المدينة والتقليل منها ما أمكن لتحسين وضع السكان مع الحفاظ على مظهر المدينة التاريخي، ومن رواد هذا الاتجاه فيوللي لودوك (Viollet–le–Duc) أحد خبراء الترميم والحفاظ في أوربا الذي كان يدعو إلى الحفاظ المطلق على الوضع القائم (أبو الهيجاء، 2011).

وينظر اتجاه الواقعية إلى المدينة القديمة باعتبارها كياناً حياً، وإرثاً ثقافياً متميزاً يجب المحافظة عليه، مع عدم إغفال ضرورة تلاؤمه مع التطورات الحالية، الأمر الذي يستدعي التعامل مع هذا الكيان، بكافة أبعاده العمرانية والمعمارية والاقتصادية والاجتماعية بكثير من الشفافية، باعتباره موجود موضوعياً، وهو العنصر المؤشر الأهم على التمايز الحضاري والثقافي بين الشعوب، وعليه لابدّ من تنمية مكوناته، والنظر إلى مشاكله بشمولية، ووضع الخطط والاستراتيجيات التي تكفل تطوره عبر مراعاة مجموعة العلاقات المتعددة والمكونات الحضارية المتنوعة، والذي تساهم في نهاية الأمر في إبرازه والمحافظة عليه نابضاً بالحياة، إنها سياسة تتعامل مع المدينة القديمة باعتبارها جزءاً من الماضي والحاضر والمستقبل، فهي بهذا المعنى تعكس البعد المتغير للزمن، والمتمثل في النظر إليها كإرث ثقافي، إنما أيضاً لا تغفل أهمية العمل على تلاؤم مكوناتها مع المستجدات والتطورات الحالية. إن هذا الاتجاه يعكس طبيعة النظرة إلى المدينة القديمة على أنها سياسة إعادة التأهيل والارتقاء، وتعكس القيمتين النفعية والمعنوية للمدينة القديمة (الصالح، 2010).

1.3.3. الاتجاه الرومانسي التقليدي (المظهري)

وهو اتجاه يهتم بإظهار المظهر الخارجي للمباني الأثرية والتاريخية لتشجيع السياحة والارتباط بالماضي مثل محاولة بعض المدن الأمريكية لخلق تاريخ لها فهي تركز على منشآت معمارية قديمة كنواة لمراكز تاريخية (مصطفى، 2004)، وهي تركز بصورة خاصة على ما تبدو عليه الأبنية او حتى المناطق الحضرية، حيث يكون الإهتمام هنا بالمظهر الخارجي بصورة أساسية دون الاهتمام بأهمية الإلتزام بالبنية الداخلية الجوهرية للمباني، إذ يجري التعامل مع الواجهات بطريقة رومانسية تحافظ إلى حد كبير على صورتها الاصلية، بينما قد يتم تغيير النظام الداخلي للأبنية بصورة قد تكون جوهرية تماماً من حيث التنظيم الوظيفي والفضائي وتبعا لمتطلبات العصر الحديث، ومنها ما تم التعامل معه في عدد من المدن الفرنسية (محجوب، 2002)، ولعل هذا الاتجاه يعكس طبيعة النظرة إلى المدينة القديمة على أنها سياسة الترميم والحماية والحفاظ وتعكس القيمة الرمزية والمعنوية للمدينة القديمة (الصالح، 2010).

1.3.4. اتجاه الإزالة والتجديد

وهو اتجاه نحو إزالة القديم تماماً وإنشاء تخطيط جديد، وهذا الإتجاه يؤدي إلى فقدان الروابط والقيم التاريخية ويصل إلى التفكك الاجتماعي، وهو الذي عمل به في الكثير من الدول العربية مثل مدينة حلب بسوريا، ولقد شاهدنا هذا المثال واضحاً في إعادة تخطيط مدينة باريس حين وضع حاكمها هاوسمان المخططات التنظيمية التي دعت إلى تفريغ المدينة من الأحياء السكنية التاريخية وبشق طرق واسعة تتناسب مع احتياجات المدينة الحديثة، وقد دعت بعض التوجهات الغربية إلى إعادة تنظيم المراكز التاريخية وتأهيلها كي تصلح لمتطلبات العصر المتجددة. وطبق ذلك في الكثير من المدن الإسلامية حيث تم تفريغ جزء مهم من المباني والساحات والفراغات التاريخية بهدف التوسعة او شق طرق تخترق المراكز الحضرية القديمة، مما ساهم في تقطيع أوصال النسيج العمراني التاريخي في القلب النابض كما حدث في مدينة حمدان الإيرانية (أبو الهيجاء، 2011). ومن الواضح ان هذه السياسة تتبنى نزعة التطور والتقدم، وترى أن المدينة القديمة هي جزء من المدينة المعاصرة ككل، وبالتالي لابدّ أن تطالها آثار هذا التطور، ولذلك يجب إفساح المجال أمام تطبيق المخططات التنظيمية عليها لدمجها في المجال العمراني والاجتماعي الحديث، حيث أنها جزء من الماضي لم يعد يؤدي دوره الوظيفي في ضوء التطورات الحالية، بل إنه أيضاً يُشكل حجر عثرة أمام التطورات الاقتصادية والاجتماعية. إن هذا الاتجاه يعكس طبيعة النظرة إلى المدينة القديمة على أنها سياسة الإزالة

والإحلال سياسة التجديد الحضري سياسة إعادة البناء والتعمير والتي تركز على القيمة النفعية للمدينة القديمة (الصالح، 2010).

1.4 الاتجاه المتبع لمركز مدينة غزة التاريخي

من خلال هذا الاستعراض المفصل للتوجهات والسياسات العالمية التي تمثل فلسفات ومدارس مختلفة في التعامل مع مراكز المدن التاريخية، وتعكس هذه التوجهات في مجموعها القيمة الرمزية والمعنوية والقيمة النفعية للمدينة القديمة، كما وتعكس البعد الثابت للزمن، سواءً كان الماضي أو الحاضر، وأيضاً على أنها كيان مادي فقط، والبعد المتغير للزمن، والمتمثل في النظر إليها كإرث ثقافي (حريتاني، 2001). كما ينبغي أن نؤكد أن العمران حدث اجتماعي وحضاري، وتلبية لحدث إنساني سواءً كان حدثاً متكرراً أو حدثاً منفرداً. إن الذي يعطي الحياة للتكوينات العمرانية ليس هو التشكيل الهندسي فحسب، بقدر تلك الأحداث التي تدور حولها، ومن هذا المنطلق نحدد أنه لا معنى للتراث إذا لم يتم استلهامه وتفهمه وتداوله، ولا معنى له أيضاً إذا لم يتم اكتشاف مكنوناته وطاقاته الكامنة وقدرته على التغير والتطور ومجاراة الحاضر، إن الذي يعطي الحياة للتكوينات العمرانية ليس هو التشكيل المادي الهندسي فحسب، بقدر تلك الأحداث التي تدور حولها (المعاني، 2001).

ويرى الباحث أن الاتجاه المؤثر في تشريعات الحفاظ للمركز التاريخي لمدينة غزة هو الاتجاه الواقعي الذي يتسم بالمرونة في المحافظة والارتقاء بالأحياء التاريخية، حيث يأخذ بعين الاعتبار عوامل التطور الحديثة وإمكانية تجديد الأحياء وتأهيلها للتعامل مع مستخدميها ويراعي التطورات المعاصرة والاحتياجات الحالية والمستقبلية.

1.5 سياسات تطوير مراكز المدن التاريخية

تطورت سياسات التعامل مع المناطق التاريخية مع تطور فكر وسياسات التنمية العمرانية؛ ففي منتصف هذا القرن تقريباً عكست سياسات التنمية مبادئ وأسس الاقتصاد المتمركز حول الإنتاج والنمو الاقتصادي، وبالتالي كان الاهتمام بمشاكل الفقر والعمالة والتوزيع الطبقي للدخل. بهذا المنطق تعاملت سياسات التنمية العمرانية مع المناطق العمرانية المتدهورة، ولذلك فقد كان التعامل مع المناطق التاريخية التي شهدت قدراً كبيراً من التدهور في مبانيها ونسيجها العمراني نتيجة للتغير السريع في العوامل السكانية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية يقوم على سياسات الإزالة للمناطق المتدهورة والإحلال والتجديد الحضري وإعادة البناء، وذلك مع حماية المباني التاريخية وصيانة النسيج العمراني والطابع الخاص للمنطقة الأثرية من خلال

عمليات الترميم والتجديد والصيانة. ولقد تعددت سياسات التعامل مع المراكز التاريخيـــة بنـــاءا على مستوى الحفاظ على القديم وحجم التدخل ومواكبة التقدم الحضري، ومن أهم هذه السياسات (موقدي، 2011):

1- سياسة الإزالة والإحلال التي فيها تتبنى إزالة المباني المتدهورة ثم إقامة المبـــاني مكانهـــا لتحقيق أهداف وظيفية واقتصادية بحتة مع ضعف الاهتمام بالقيمة التاريخية والثقافية للمباني.

2- سياسة التجديد الحضري تهدف إلى تصميم بيئة عمرانية جديدة من أجل إحياء القيمة الثقافية والرمزية مع الاهتمام بالقيمة الوظيفية والاقتصادية.

3- سياسة إعادة البناء والتعمير تركز على البعـــد الـــوظيفي والاقتصـــادي لـــتلائم التطـــور التكنولوجي ومتغيرات العصر على حساب القيمة الثقافية.

4- سياسة الترميم والتجديد وتسعى إلى إعادة الأصل للمباني ذات الطابع التاريخي من خـــلال أعمال الترميم للمحافظة الدائمة على الأثر في حالته الأصلية للتركيـــز علـــى البعـــد الروحـــي والرمزي للمباني.

5- سياسة الحماية وتهدف إلى منع المباني الأثرية من التدهور عن طريق التحكم في عمليـــات الترميم والتجديد وذلك بحمايتها من أي مؤثرات خارجية قد تؤثر عليها.

6- سياسة الحفاظ السلبي وتهدف إلى الحفاظ على المباني والنسيج والطابع العمراني للمنطقـــة التاريخية كرمز تاريخي يجب المحافظة عليه في صورته الأصلية.

7- سياسة إعادة الاستعمال وتركز على إعادة توظيف المباني التاريخية في استعمالات جديـــدة مع أقل تغيير في التوزيع الداخلي للفراغات.

8- سياسة إعادة التأهيل والتي تهتم بالمباني التاريخية ومحيطها العمراني وتـــوفير الخـــدمات اللازمة لضمان تكامل المنطقة التاريخية مع الحديثة لرفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي.

9- سياسة الحفاظ الايجابي وتهتم بالتعامل مع المنطقة التاريخية بكل أبعادها وعناصرها لضمان استدامة تكيف المنطقة مع التغير السريع والمستمر فيها.

1.6 مستويات الحفاظ العمراني

إن حال الوطن العربي بشكل عام في إعادة التأهيل المعماري وخاصة فيما يخص المباني التاريخية، ما زال يتصف بالانتقائية ويبتعد عن الخطط الشاملة للحفاظ المعماري، إنه الحفاظ على المبنى المنفرد، لذا لابد من تبني مفهوم إعادة التأهيل المعماري، لأنه لم يعد من المنطقي محاولة تحنيط المعلم التاريخي وإنفاق المبالغ الطائلة والجهود الكبيرة من اجل ترميمه في حين يقبع أعداد ضخمة من المباني التاريخية الأخرى بدون عناية (عتمة، 1994)، ولقد

بدأت تتبلور فكرة المحافظة على النسيج الحضري كاملاً من خلال تطور مفهوم الحفاظ عبر التاريخ، من مرحلة كان مرتبطاً فيها بالفنانين واقتصاره على التحف والأعمال الفنية، وفي القرن العشرين وتحديداً في معاهدة واشنطن التي ركزت على البلدات والأحياء التاريخية ظهر المفهوم المتكامل لعمليات الحفاظ على مستوى النسيج الحضري، وتتعدد مستويات الحفاظ العمراني تبعاً لحجم ونوع التراث وأهميته، ويمكن تصنيفها كما يلي:

الحفاظ على العناصر التراثية: حيث تتم عمليات الحفاظ على القطع والعناصر الفنية والمهمة وغالبا ما تتم من خلال المتاحف التي تهتم بها وتحافظ على سلامتها(سعادة، 2009).

الحفاظ على المبنى الواحد: وهو عبارة عن الوحدة الأساسية في عمليات الحفاظ التي تشكل في مجموعها وعلاقاتها المستوى العمراني، ويجب بحسب مبادئ الحفاظ المتبعة أن يراعى عند الحفاظ عليها المحيط والنسيج الموجودة به. مثل عمليات الترميم والتجديد للمباني التراثية وتحويلها إلى متاحف أو مزارات سياحية أو وظائف أخرى تتناسب مع قيمتها وموقعها واحتياجات المجتمع المحيط. وهو مكون من عدة مستويات هي الإبقاء وإعادة التأليف وإعادة التوظيف وإعادة الإنشاء والاستنساخ (موقدي، 2011).

الحفاظ على مجموعة من المباني: في حالة وجود مجموعة من المباني التراثية المتجاورة يتم الحفاظ عليها كمجموعة وتظهر القيمة التراثية للمجموعة أهمية كل واحدة (سعادة، 2009).

الحفاظ على نسيج حضري كممر تراثي أو شارع: وهو حالياً أكثر نموذج فعّال في مجال الحفاظ، حيث يتم المحافظة على نسيج حضري أو عمراني متكامل يتكون من مجموعة من المباني المتصلة وما بينها من فراغات عمرانية وطرقات تشكل حي بمجملها، أو عبارة عن طريق بما يحتويه من فراغات أيضا والمباني أو واجهاتها التي تحدد هذا الطريق. في حالة وجود مجموعات من المباني التراثية تمثل اتصال بين منطقة وأخرى على جانبي ممر أو طريق (موقدي، 2011).

الحفاظ على منطقة تراثية كاملة: إن اكبر وحدة قابلة للحفاظ هي بلدة بكاملها، فكثير من المدن الصغيرة في العالم هي مدن تاريخية قابلة للترميم، وكثيرا من المدن القديمة أيضا بها مراكز أو وسط تاريخي قديم قابل للحفاظ عليه، ومن الأمثلة على ذلك فينيسيا في إيطاليا والقدس في فلسطين، ويشمل ذلك المباني والممرات التراثية، وقد استخدمت الدول وسائل وآليات تنفيذ تشريعات الحماية من خلال مخططات وأنظمة حيث اتبعت الدول أساليب تسلسلت في تدابيرها التنظيمية والفنية لضمان تنفيذ المخططات (سعادة، 2009).

الحفاظ على المستوى الإقليمي: ويتم التخطيط له على مستوى الإقليم ويضم مستويات الحفاظ السابقة، وقد استخدمت الدول المتطورة في مجال حماية التراث ومنها الدول الأوروبية أساليب تنظيم عمليات الحماية من خلال تحديد المستويات والمسؤوليات والصلاحيات فظهر المستوى الوطني والذي جاء من خلال القوانين والتشريعات العامة ليعزز مفهوم الحماية ويتحكم بمسارها ويوجه أساليبها (موقدي، 2011).

الحفاظ على المستوى الدولي: ويتضمن الحفاظ على نماذج من التراث العمراني كمثال على التطور الإنساني عامة وعادة ما تشارك فيه الهيئات العالمية مثل اليونسكو، وقد بدأت اليونسكو في منتصف القرن العشرين بتجديد الحماية على المستوى الدولي وذلك باعتبار التراث المعماري للدول هو تراث عالمي وليس حكراً على أحد وقد صيغت المفاهيم العامة لحماية التراث وعقدت المؤتمرات ووضعت الاتفاقيات والتوصيات (محجوب، 2002).

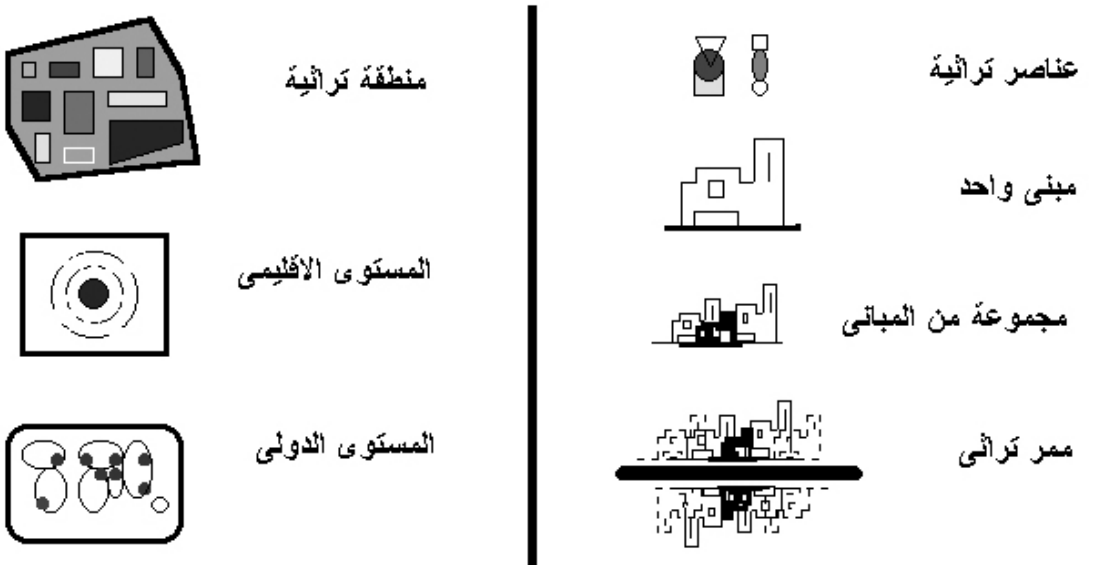

شكل 1.7 مستويات الحفاظ العمراني (محجوب، 2002)

1.7 تدابير حماية التراث الثقافي الواردة في الاتفاقيات الدولية

قبل الحديث عن التدابير في المواثيق الدولية يجدر بنا توضيح مرجعية استصدار هذه المواثيق من قبل المنظمات الدولية الفاعلة في مجال الحفاظ، حيث يتم حالياً تحديد استراتيجيات العمل في مجال الحفاظ والصيانة في الآثار طبقا للمعايير الدولية التي وضعتها منظمة اليونسكو الدولية أو من خلال المواثيق الدولية الصادرة عن المجلس الدولي

للآثار(ICCROM) أو من خلال إصدارات المركز الدولي للحفاظ علي الممتلكات الثقافية (ICOMOS) وأيضا الاتفاقيات الصادرة عن مركز التراث العالمي(WHC) (لمعي، 2010).

ولقد اهتمت اليونسكو بتحديد أطر عامة يتم من خلالها تنظيم وتوجيه عمليات الحفاظ على الموروث الثقافي للبشرية، وتأتي التوصيات التي أقرت في المواثيق الدولية بدلالات عملية تساهم في تحديد المهام والمسئوليات والتقنيات وذلك من خلال تدابير علمية وإدارية وتشريعية ومالية مختلفة، ويمكن للدول أن تعدل تشريعاتها المحلية المتعلقة بحماية معالمها التاريخية باعتمادها على الأطر العامة المحددة في هذه التوصيات (أبو الهيجا، 2002).

تعرض سجلات المؤتمر العام لليونسكو في الدورة السابعة عشر المنعقد في باريس 1972م، نص اتفاقية باريس لحماية التراث الثقافي والطبيعي باعتبارها من الاتفاقيات المهمة التي تعرضت للحديث عن تدابير علمية وإدارية وتشريعية ومالية لحماية التراث الثقافي، نستعرضها على النحو التالي (UNESCO،2013):

1.7.1 التدابير العلمية والتقنية

تؤكد مادة (19) من اتفاقية باريس توصياتها أن تتخذ الدول الترتيبات اللازمة لصيانة تراثها الثقافي والطبيعي بعناية وبشكل دائم حتى تتفادى القيام بعمليات باهظة التكاليف يستلزمها تلف هذا التراث، ولهذه الغاية ينبغي أن تتخذ التدابير لإجراء رقابة منتظمة على عناصر هذا التراث، ووضع برامج تستهدف صون التراث وإحياؤه.

كما تؤكد مادة (20–22) من الاتفاقية أهمية الدراسات المتعمقة قبل الشروع في أي من عمليات الحفاظ، وأنه ينبغي دراسة الأساليب الفعالة لحماية التراث المهدد بالخطر، مع ضرورة أن تسترد عناصر التراث وظيفتها الأصلية حيثما كان ذلك مناسباً أو أن تسند إليها وظيفة أخرى أكثر ملائمة. كما نوهت الاتفاقية في مواد (23–26) من الاتفاقية أنه ينبغي الحفاظ على المظهر التقليدي للأثر وحمايته من كل ما قد يحدث خلل في الأحجام والألوان القائمة بين الأثر والبيئة المحيطة، بسبب الانسجام الذي حققه الزمن والإنسان بين الآثار وبيئتها وعدم الترخيص بإزالة المعالم المحيطة به أو تغيير مكان الأثر، وأن الدولة ينبغي أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية التراث الثقافي والطبيعي من أثر التقدم التكنولوجي والتلوث والوقاية من النكبات والكوارث الطبيعية، وأنه لابد من تحديد الاحتياجات الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي الذي توجد فيه مجموعة المباني الأثرية (UNESCO،2013).

1.7.2 التدابير الإدارية

تؤكد المواد (29–39) من نفس الاتفاقية على ضرورة حصر جميع مفردات التراث الثقافي والطبيعي بهدف حمايته، وإعداد خرائط مدعمة بالوثائق لتأمين إدماج التراث في عمليات التخطيط. كما يجب تحديد أوجه استخدام ملائمة لمجمعات المباني التاريخية التي لم تعد تخدم الغرض الأصلي من إنشائها. وينبغي وضع خطة لحماية وإنعاش مجمعات المباني التاريخية والفنية. مع تحديد شروط استخدام الأراضي حولها ضمن سياسة تخطيط المدن والتخطيط الإقليمي بالمناطق المعنية. وعدم إصدار تراخيص البناء إلا بعد موافقة، كما تؤكد المواد ضرورة إحداث تغييرات داخلية بمجمعات المباني القديمة لتزويدها بالمرافق الحديثة اللازمة لإراحة مستخدميها، وإنشاء هيئة استشارية لإرشاد المنظمات غير الحكومية وملاك الأراضي بشأن السياسات الوطنية لصون الطبيعة بما لا يتعارض مع الاستغلال المثمر للأراضي (UNESCO،2013).

1.7.3 التدابير التشريعية

تؤكد المواد (40–48) لاتفاقية باريس على حماية مفردات التراث الثقافي منفردة أو مجتمعة باتخاذ تدابير تشريعية أو تنظيمية تبعاً لتوزيع الاختصاصات في كل دولة والإجراءات القانونية بها. كما ينبغي تطبيق إجراءات حماية التراث الثقافي على الملاك من الأفراد وعلى السلطات العامة التي تملك عناصر من التراث الثقافي والطبيعي، ويجب الحصول على ترخيص من الجهات المختصة قبل التدخل بمبنى قائم على أحد المواقع المحمية أو إجراء أي عمليات أو تغييرات من شأنها تغيير مظهره. كما ينبغي لقوانين تخطيط التنمية الاقتصادية أن تأخذ في الاعتبار التشريعات الداعمة في مجال صون التراث الثقافي والطبيعي، والتدخل لتعجيل تنفيذ أعمال الصون اللازمة، أو تقديم معونة مالية للمالك. ويجوز أن تنتزع الدولة ملكية مبنى أو موقع طبيعي مشمول بالحماية، إذا اقتضى صون التراث ذلك. وينبغي وضع أنظمة للرقابة على أي أعمال مجتمعية يمكن أن تحدث ضرراً بالمواقع والمباني الثقافية، كما تدعو المواد إلى ضرورة عدم تأثير يستمر الملكيات وعمليات البيع والتأجير على الإجراءات المتخذة لحماية أي عنصر من عناصر التراث. وأنه ينبغي فرض عقوبات أو جزاءات إدارية على كل من يتعمد هدم أو تشويه أو إتلاف أثر أو مجمع مبان أو موقع مشمول بالحماية أو له أهمية أثرية أو تاريخية أو فنية أو القيام بأعمال التنقيب غير المشروعة (UNESCO،2013).

1.7.4 التدابير المالية

تؤكد المواد (49–51) من نفس الاتفاقية أنه ينبغي أن تخصص السلطات تخصص من ميزانياتها ما يلزم لتأمين صيانة ممتلكاتها الثقافية وإحياؤها، والمساهمة في تمويل صيانة الممتلكات الخاصة مع مساهمة المالك بذلك. مع ضرورة تقديم تسهيلات ضرائبية أو منح أو قروض بشروط سخية إلى الملاك الخصوصيين لتشجيعهم على ذلك مع إنشاء صندوق لدعم التراث الثقافي والطبيعي (UNESCO،2013).

1.8 خلاصة الفصل الاول

مما سبق ذكره في هذا الفصل حول الاهتمام العالمي بالحفاظ العمراني تناول الباحث مفهوم التراث الثقافي والتعريف بكل من الحفاظ المعماري والعمراني. وتم استعراض دواعي اهتمام الدول بالحفاظ على التراث الثقافي، ثم الاتجاهات العالمية في الحفاظ على مراكز المدن التاريخية، وسياسات تطويرها، ومن ثم تطرق الفصل إلى مفهوم ومستويات الحفاظ العمراني، وتدابير حماية التراث الثقافي الواردة في اتفاقية باريس الدولية. وفي نهاية الفصل يمكن الوصول للخلاصة التالية:

-الحفاظ العمراني والمعماري يمثلان دوراً مهماً وركيزة أساسية في الحفاظ على التراث الثقافي، حيث يتعلق الاول بالحفاظ على النطاقات التراثية ومراكز المدن التاريخية، في حين يتعلق الثاني بالحفاظ على العناصر والمباني الأثرية.

-تتداعى الدول للحفاظ على التراث الثقافي العمراني والمعماري لعدة أسباب أهمها المسئولية الاممية باعتبار التراث ملك للإنسانية جمعاء، وحماية لها من تسارع عجلة النمو الحضري، ولتعزيز الهوية والانتماء لدى مواطنيها، ولتعزيز التنمية السياحية والاقتصادية المستدامة.

-يوجد اتجاهات عالمية في الحفاظ على مراكز المدن التاريخية منها المحافظة على القديم دون تغيير واتجاه الواقعية الذي يتسم بالمرونة والأخذ بالاعتبار لعوامل التطور الحديثة، والاتجاه الرومانسي التقليدي الذي يهتم بالمظهر الخارجي للمباني التاريخية، وأخيراً اتجاه الإزالة والتجديد الذي يتبنى غزالة كل ما هو تاريخي وإنشاء تخطيط جديد.

-هناك سياسات لتطوير مراكز المدن التاريخية هي سياسة الإزالة والإحلال وسياسة التجديد الحضري وإعادة البناء والتعمير، إضافة إلى سياسة الترميم والتجديد وسياسة الحماية إلى غيرها من السياسات.

-للحفاظ العمراني مستويات تتراوح بين الحفاظ على العناصر التراثية والمبنى الواحد ومجموعة المباني إلى الحفاظ على النسيج الحضري والمناطق التراثية كاملة، ثم الحفاظ على المستوى الإقليمي والدولي.

-هناك اتفاقيات وتوصيات دولية رعتها المنظمات العالمية وعلى رأسها اليونسكو قد وضعت تدابير وتوصيات عامة لتأخذها الدول بالاعتبار حين تضع قوانينها وتشريعاتها وأهمها التدابير العلمية والتقنية والإدارية والتشريعية والمالية، ومن أهمها اتفاقية باريس التي وضعت جملة من هذه التدابير.

الفصل الثاني
قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني
في فلسطين

تعريفات

الوضع التشريعي في فلسطين لحماية التراث الثقافي

تطور قوانين وتشريعات العمران في فلسطين

التشريعات الخاصة بمدينة غزة

نبذة تاريخية عن مدينة غزة

البلدة القديمة لمدينة غزة

النسيج العمراني للبلدة القديمة لمدينة غزة

استخدامات وملكيات الأراضي في البلدة القديمة

تشريعات ونظم البناء والعمران في البلدة القديمة لمدينة غزة:

المخطط التفصيلي للبلدة القديمة لمدينة غزة

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثاني: قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في فلسطين

يتحدث هذا الفصل من الدراسة عن القوانين والتشريعات الفلسطينية المتعلقة بالحفاظ العمراني في مدينة غزة متضمناً جملة من التعريفات، ثم الحديث عن الوضع التشريعي في فلسطين لحماية التراث الثقافي، ومن ثم تطور قوانين وتشريعات العمران في فلسطين عبر التاريخ الحديث بدءاً بالعهد العثماني ومروراً بعهد الانتداب البريطاني مع التعريف بقانون الآثار البريطاني لعام 1929م، وعهد الإدارتين المصرية والأردنية وعهد الحكم العسكري للاحتلال (الإسرائيلي) للضفة الغربية وقطاع غزة ومنتهياً بعهد السلطة الوطنية الفلسطينية ثم التعريف بمشروع قانون التراث الثقافي الفلسطيني، وينتهي الفصل بالحديث عن نبذة تاريخية لمدينة غزة وعن البلدة القديمة فيها والنسيج العمراني لها واستخدامات وملكيات الأراضي فيها. ثم تطرق الحديث عن تشريعات ونظم البناء والعمران في البلدة القديمة والمخطط التفصيلي لها.

2.1. تعريفات

بالرجوع إلى تعريف القانون فهو مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع والتي تصنعها السلطة المختصة، والتي يكفل احترامها جزاء يوقع على المخالف عند الاقتضاء، في حين أن اللوائح والأنظمة هي لوائح تضع التفصيلات اللازمة لتنفيذ التشريع العادي أي القانون، فالسلطة التشريعية تضع القانون، وتترك التفاصيل للسلطة التنفيذية باعتبار أنـــها تقـــوم بالتنفيذ، بحيث لا تلغي أو تنسخ نصاً أو أمراً في القانون. وهذه اللوائح تصدر عن السلطة التنفيذية، حيث تعمل على تنظيم المرافق والمصالح العامة في الدولة (ديوان الفتوى، 2013).

2.2. الوضع التشريعي في فلسطين لحماية التراث الثقافي

في ظل المتغيرات السياسية الكبيرة والمتعاقبة التي حدثت في حقبة زمنية قصيرة تم تطبيق تشريعات مختلفة في فلسطين كان أهمها قانون الآثار البريطاني رقم 51 لسنة 1929م الذي سرى مفعوله في قطاع غزة وهو الذي تعتمده السلطة الفلسطينية حالياً في القطاع، والقانون الأردني للآثار رقم51 لسنة 1966م والذي تعتمده السلطة حالياً في الضفة الغربية. وقد تم إعداد مشروع قانون انتقالي حول الآثار عام 1955م. ولكن هذا القانون المؤقت واجه مشكلات كبيرة بعد صياغته فظل معلقاً. ولقد بقي قانون الآثار العثماني سائداً حتى جاء قانون الانتداب البريطاني عام 1929م، وسرى العمل بمقتضاه، ثم أحدثت حكومة الانتداب تعديلاً عليه عام 1936م. وبقي العمل بموجب هذا التعديل حتى الإدارة المصرية والاحتلال الاسرائيلي الذي أضاف عليه قوانين جديدة وظل العمل بها حتى دخول السلطة الفلسطينية، حيث أقر مجلس

الوزراء الفلسطيني في عام 1995م بالعودة للعمل لقانون الانتداب البريطاني لعام 1929م، والذي بقي العمل بموجبه حتى تاريخه، كما يذكر أن وزارة السياحة والآثار عملت على تطوير القانون وقدمت مشروع قانون جديد للجنة القانونية للمجلس التشريعي منذ العام 2009م، إلا أنه ينتظر دوره حسب أولويات القوانين المراد اعتمادها (الغفير، 2013م).

2.3. تطور القوانين والتشريعات في فلسطين

خضعت الأراضي الفلسطينية تحت حكومات عديدة، حيث انتقل الحكم من العثمانيين إلى الانتداب البريطاني ثم الاحتلال الإسرائيلي في مناطق فلسطين التاريخية بحسب مشروع التقسيم رقم 181 الذي أقرته الأمم المتحدة عام1947م، وفي هذه الأثناء انتقلت بعض الأجزاء التي خصصت للفلسطينيين بموجب قرار التقسيم والتي عرفت بمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الإدارتين الأردنية والمصرية حتى عام 1967م، ثم انتقلت إدارة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الاحتلال الإسرائيلي حتى عام 1994م، ومن ثم شكلت بعدها حكومة حكم ذاتي بقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية (الوحيدي، 2012).

في ظل هذه المتغيرات الكبيرة التي حدثت في حقبة زمنية قصيرة تم تطبيق تشريعات مختلفة في هذه المناطق كان أهمها قانون الآثار البريطاني رقم 51 لعام1929م الذي سرى مفعوله في قطاع غزة وهو الذي جرى العمل به واعتمدته السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، والقانون الأردني للآثار رقم51 لعام 1966م والذي جرى العمل به واعتمدت السلطة الفلسطينية في مناطق الضفة الغربية. وتم إعداد مشروع قانون انتقالي حول الآثار عام 1955م. ولكن هذا القانون المؤقت واجه مشكلات كبيرة بعد صياغته، حيث أنه ظل معلقاً بين موافق ومعارض. ولعل استخدام قانونين في أراضي السلطة الفلسطينية يدلل على الازدواجية التشريعية بين المناطق الفلسطينية وعلى صعوبة الوضع التشريعي في فلسطين (أبو الهيجا، 1999).

ومن خلال دراسة تحليلية للباحث القانوني رضا فراوا للقوانين السائدة في فلسطين يتبين بأن المشاكل التشريعية الفلسطينية لا حصر لها مما يقتضي ضرورة تشريعات جديدة لضمان حماية قانونية أفضل للتراث الثقافي الفلسطيني، ويؤكد بأن التشريع البريطاني والفرنسي لا يتوافقان مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية التراث الثقافي (أبو الهيجا، 2002)، ولقد مر الوضع القانوني في فلسطين بخمسة مراحل اعتباراً بالتسلسل التاريخي وهي:

2.3.1. العهد العثماني (1517-1916م)

عمد العثمانيون إلى تنظيم إدارة البلاد التي حكموها حسب نظام الخلافة الإسلامية حيث كانت الشام تنقسم إلى ثلاث ولايات هي: فلسطين وحلب وطرابلس. كذلك قسموا فلسطين إلى خمسة ألوية هي: القدس وصفد ونابلس واللجون وغزة بنفس التقسيم الذي كان في عهد المماليك. ولقد عاصر عهد العثمانيين استحداث العديد من القوانين ففي عام 1861م أصدرت الحكومة العثمانية مجموعة القوانين والتنظيمات الإدارية للولايات العثمانية، وكانت هناك عدة تشريعات وقوانين وضعتها الدولة العثمانية منها ما يعتبر خير ما أنجبته من تشريع وهو ما يعرف بالمجلة العدلية الصادرة عن مجلس شورى الدولة العثمانية، ومن هذه القوانين والأنظمة نظام الولايات الذي صدر عام 1864م ونظام إدارة الولايات عام 1871م ونظام المنشور السلطاني (خط همايون) عام 1856م وقانون الولايات عام 1856م (البغدادي، 2010).

2.3.2. عهد الانتداب البريطاني (1917م - 1948م)

بعد اتفاقية (سان ريمو 1920م) وتعيين أول مندوب سامي بريطاني (هربرت صموئيل) على فلسطين استمر الانتداب البريطاني بالعمل بالقوانين العثمانية حتى 1921م حتى أصدر قانون تنظيم المدن الفلسطينية في فبراير 1921م. وظل هذا القانون ساري العمل به حتى تم إلغاؤه عام 1936م م. ولقد ألغى الانتداب نظام الأراضي العثمانية وحوّل الأراضي الأميرية إلى أراضي للدولة وبهذا أصبح الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية تحت تصرف حكومة الانتداب والعصابات الصهيونية (البغدادي، 2010). كما عمد الانتداب بالتدريج إلى إلغاء جميع تشريعات الدولة العثمانية وسن قوانين جديدة تلائم حالة الانتداب وتسهل السيطرة الصهيونية على الأرض. ومن هذه القوانين قانون العقوبات رقم (74) لعام 1936م لتسهيل هجرة اليهود ونقل ملكية الأراضي لهم. وقد استحدث الانتداب البريطاني على فلسطين مجموعة من الأنظمة والقوانين المتعلقة بتنظيم البناء واستخدام الأراضي والتجمعات السكانية وأهمها قانون تنظيم المدن رقم (3) عام 1921م، وقانون رخص تنظيم المدن عام 1923م، ونظام خرائط مشاريع تنظيم المدن 1927م، نظام تنظيم المدن (الأبنية المؤقتة) 1930م، قانون تنظيم المدن رقم (28) 1936م، نظام الابنية في مدينة غزة القديمة 1938م، قانون تنظيم المدن المعدل رقم (5) 1936م، نظام هدم الابنية الخطرة 1941م، نظام رخص تنظيم المدن 1941م، نظام إقامة الأسوار والاسيجة 1941م (الكحلوت، 2006).

2.3.3. قانون الآثار البريطاني لعام 1929م

أطلق على هذا القانون اسم قانون الآثار القديمة واشتمل على ثمانية فصول حيث اشتمل الفصل الأول على التعاريف والاصطلاحات، وتحدث الفصل الثاني (اكتشاف الآثار القديمة وتملكها) حول التبليغ عن اكتشاف وامتلاك الآثار القديمة، والتعويض عن الآثار التي تملكها المندوب السامي. أما الفصل الثالث (الحفريات) فقد تناول منع التحري عن الآثار بدون رخصة وتقييد منح رخصة التنقيب، وشروط الرخصة، واستملاك الأراضي المبينة في رخصة التنقيب وقسمة الآثار.

أما الفصل الرابع (تصدير الآثار القديمة) فقد تعرض إلى تنظيم لمنع تصدير الآثار وإيداعها للمعاينة، وإلى المباني والمواقع التاريخية والخطورات التي تتعلق بها، وإلى العناية بالأبنية والمواقع التاريخية المسجلة، وتسجيل المواقع التاريخية في سجلات الأراضي. أما الفصل السادس (العقوبات) فتحدث عن عدم التبليغ عن الآثار أو تعطيل مهام موظفي الآثار والتنقيب والتصدير غير المشروع والتسبب بالإتلاف. واشتمل الفصل السابع (أحكام عمومية) على تشكيل المجلس الاستشاري للآثار وحق معاينة الآثار القديمة، وعلى تقييد الإتجار بالمباني القديمة، وإجازة بيع أو إعادة أو استبدال الآثار المملوكة للحكومة وتفويض الصلاحيات، وقد عرض الفصل الثامن والأخير (أنظمة) القانون المتعلق بحق إصدار التشريعات الثانوية.

وبتتبع مواد هذا القانون نرى أن جزءا بسيطة منه تطرق إلى الحفاظ العمراني والمعماري في حين أنه تطرق إلى الحفاظ على الآثار ويؤكد ذلك اسمه (قانون الآثار القديمة) مما يحتم ضرورة تعزيزه بتشريعات بناء مخصصة للحفاظ العمراني. وفي تعريف الأثر القديم خصصه أنه البناء الأثري وأي أثر منقولاً كان أو غير منقول أو أي بناء يرجع تاريخه إلى ما قبل سنة 1700م. ويؤكد الفصل الخامس (المباني والمواقع التاريخية) ضرورة عمل مسح وتوثيق للمباني التاريخية ونشر هذا التوثيق في الوقائع الفلسطينية، والمادة (18) تتحدث عن خطورات تتعلق بالمباني والمواقع التاريخية كحفر آبار أو تشييد مجاور. ويمنع يهدم أي بناء أو إضافة أو إزالة أجزاء منه. وتحدثت المادة (19) حول العناية بالأبنية والمواقع التاريخية المسجلة حيث يجوز مساعدة صاحب الملك الخاص لأعمال صيانتها أو تسليمها لجمعية للقيام بالصيانة والترميم. لذا وبوجه عام نلاحظ أن القانون لا يطبق على التراث الطبيعي او التراث الثقافي غير المادي، رغم أنه ينظم عملية التنقيب عن الاثار، وتعويض المالك في حالة الاستملاك القسري، وتصدير واستيراد الاثار، وجدولة المواقع التاريخية وحمايتها من الضرر، ويجرم الاتجار غير القانوني بالأثار وتدميرها المتعمد (يونسكو، 2011).

تميز قانون تنظيم المدن بتخصيص نظام الأبنية في مدينة غزة القديمة لسنة 1938م ويتحدث عن اشتراطات ومحددات البناء في البلدة القديمة مثل مواد البناء المسموح استعمالها والحرف والصناعات الخطرة وشروط تغيير الاستعمال، ونظام رخص تنظيم المدن لسنة 1941م ويشمل تعريفات بالرخصة والإنشاءات التي تتطلب الحصول على رخصة بناء، وطلبات الرخصة وشروط الحصول عليها وكيفية إصدارها والجهات المختصة بذلك (الكحلوت، 2006).

2.3.4. عهد الإدارتين المصرية والأردنية (1948-1967م)

أقيمت دولة الاحتلال الاسرائيلي على جزء من أرض فلسطين التي تم تقسيمها مع خروج الانتداب البريطاني عام 1948م. وفي تلك الفترة خضعت منطقة قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، وقد بقيت خلالها قوانين ونظم الانتداب البريطاني سارية المفعول. وخلال هذه الفترة كانت تبعات حدث نكبة فلسطين عام 1948م ترخي بظلالها على قطاع غزة حيث هاجر الناس من المدن الفلسطينية المختلفة إليه وتمركزوا وسكنوا مع سكانه. إلا أن العمل بالتشريعات والقوانين التنظيمية التي وضعها الانتداب البريطاني ظل مستمراً مع إجراء بعض التعديلات عليها بموجب التغيرات السياسية والسكانية (البغدادي، 2010).

2.3.5. عهد الحكم العسكري للاحتلال الإسرائيلي للضفة وقطاع غزة (1967- 1994م)

بسبب نتائج الحرب واحتلال (إسرائيل) لباقي الأراضي الفلسطينية وما تبعها من عدم استقرار فقد بلغ عدد اللاجئين المهاجرين إلى قطاع غزة عام 1970م نحو 311814 نسمة (أبو الهيجا، 1999)، وعمد الاحتلال إلى إصدار الأوامر العسكرية لتسيير الشؤون المدنية في الضفة والقطاع والتي كانت تعرف بالمناشير العسكرية فبدأت بالأمر العسكري رقم (2) لعام 1967م، وظلت (إسرائيل) تدير المناطق وفق الأوامر العسكرية واستمرت القرارات والمناشير حتى قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994م، وفي سنوات الاحتلال الأولى كانت رخص البناء وفق المخططات الهيكلية الانتدابية التي أقرت في الأربعينات. ثم تم استبدالها بمخططات جديدة. وقد استحدثت سلطات الاحتلال قوانين وتشريعات عمرانية من أجل تدمير البنية التخطيطية السليمة. كذلك بدا واضحاً غياب المخططات الهيكلية والتفصيلية وغياب السياسات التخطيطية أو العمرانية المعدة بخبرات وطنية محلية (البغدادي، 2010).

2.3.6. عهد السلطة الفلسطينية (1994م وحتى الآن)

بموجب اتفاقية أوسلو وقرار إنشاء السلطة الفلسطينية سنة 1994م على جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة (غزة – أريحا) انتقلت الشئون السياسية والإدارية والتنظيمية من الاحتلال الإسرائيلي إلى الفلسطينيين. وتبنت السلطة الفلسطينية قانون الأراضي العثماني، وتشريعات التنظيم وبناء المدن التي كانت سارية المفعول في فترة الانتداب البريطاني والإدارة المصرية. وفق قرار رئاسي بتاريخ 20 أيار 1994م. وقد أضاف المشرع الفلسطيني عدة قوانين وأنظمة إليها مثل نظام الأبنية متعددة الطوابق عام 1994م وهو نظام فلسطيني منبثق عن قانون تنظيم المدن، ونظام رسوم البناء في المناطق التنظيمية عام 1995م، ونظام رسوم ترخيص الحرف والمهن والصناعات عام 1995م، وقوانين الأراضي والقانون رقم (1) بشأن تمليك الطبقات والشقق والمحلات عام 1996م، ونظام بشان تنظيم وترخيص محطات الوقود بقطاع غزة لسنة 1996م، ونظام بشأن المخططات الهيكلية والتفصيلية ومشروعات التقسيم عام 1996م (الكحلوت، 2006).

2.3.7. مشروع قانون التراث الثقافي الفلسطيني 2011م.

جاءت مسودة قانون التراث الثقافي الفلسطيني من خلال ما قامت به وزارة السياحة والاثار الفلسطينية بعملية مراجعة شاملة بعد انضمام فلسطين الرسمي لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بعضوية كاملة (يونسكو) فقد كانت عملية تشاركية وتشاورية بين الطرفين تهدف الى تقديم مشروع قانون بشكل رسمي ونظامي الى الجهات المختصة من اجل اتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة. وتتكون المسودة من ثمانية ابواب مقسمة الى فصول عديدة بدءا بالباب الاول (التعاريف) وتعريف التراث الثقافي المادي المنقول. تعريفات شاملة وعصرية تشمل: التراث الثقافي المنقول، وغير المنقول، والمواقع الاثرية، والمعالم، والمناطق التاريخية، والتراث الثقافي ذو الاهمية الوطنية، والتراث الثقافي ذو الاهمية المحلية، وقائمة التسجيل التمهيدي، وسجل التراث الثقافي الوطني. ثم الاحكام العامة المرتبطة بدور الدولة في الحفاظ. ويعرف هيئة التراث الثقافي ومهامها المركزة في حماية التراث الثقافي وحفظه وتطويره والاشراف عليه وادارته ضمن بيئته وفقا للسياسة العامة للدولة واعداد مشاريع القوانين واللوائح والانظمة واصدار التعليمات، وفرض الرسوم واصدار التراخيص المختلفة. أما الباب الثاني (المالية والرقابة) فيقضي بإنشاء صندوق التراث الثقافي بغرض توفير الموارد المالية اللازمة لحماية التراث الثقافي وتطويره. كما أن الباب الثالث (حماية التراث الثقافي) يحدد إجراءات

اعداد قائمة التسجيل التمهيدي، وطريقة اتخاذ القرارات والاثار الناجمة عن الادراج. ويحدد سبل اعداد سجل التراث الثقافي الوطني، وسبل الطعن بالقرارات، وطريقة النشر بالجريدة الرسمية، والتأشير في سجلات الاراضي، والاثار القانونية المترتبة على ذلك. ويعدد الاحكام الخاصة بالتراث الثقافي المسجل بما في ذلك الاعمال المحظورة الرامية الى حماية التراث الثقافي من الضرر والتخريب والهدم واقامة انشاءات تشوه سمات المواقع الاثرية، وعرض الاعلانات والزراعة والتزوير والقاء النفايات. وفي الباب الرابع (الحفاظ والتنمية) ورد تحديد تدابير الحفاظ والحماية، ومن ضمنها حماية التراث من التلف او الانهيار واعداد خطط الحفاظ والتطوير والصيانة والترميم وتنفيذها والاشراف عليها والتدابير الوقائية واعمال الصيانة. وحدد تنظيم اعمال المسح والتنقيب، والاكتشاف بالمصادفة. تكون الاثار المكتشفة ملكا عاما مع وجوب تعويض مالك الارض. إضافة إلى تحديد اعمال الاستثمار وادارة التراث الثقافي من خلال مراعاة ضوابط محددة وتحت اشراف السلطات وبترخيص منها ومن خلال تطبيق قانون تشجيع الاستثمار الذي عادة ما ينطوي على تقديم محفزات ضريبية للمستثمر. وفي الباب الخامس (التفتيش والتدابير المستعجلة) تقرر منح موظفي الجهة المختصة صفة مأموري الضبطية القضائية مما يمنحهم صلاحية الدخول الى اماكن التراث الثقافي لإجراء التفتيش والكشف والمعاينة.

أما الباب السادس (الحوافز) فقد أتاح تقديم الحوافز المالية لمكتشفي الاثار ولمن يدلي بمعلومات تسهم في منع وقوع اعتداء او ضرر وخصم مصاريف الصيانة والترميم من ضريبة الدخل المستحقة ويحدد القانون نسبة مساهمة السلطات بأعمال الصيانة ويعفي المتاحف والمؤسسات الحافظة للتراث من جميع انواع الضرائب. وجاء الباب السابع (العقوبات) يجرم تهريب التراث الثقافي الوطني الى خارج البلاد او الاجنبي الى داخلها، كما ويجرم التزوير والتقليد ويعاقب كل من اعتدى على التراث الثقافي او اقام منشاة او ادخل تغييرا أو تسبب بتلف التراث الثقافي. أما الباب الثامن (الاحكام الختامية والانتقالية) فقد تحدث عن سريان احكام القانون في حالات الطوارئ، وحق الاولوية والشفعة للدولة لشراء التراث الثقافي (يونسكو، 2011).

2.4. نبذة تاريخية عن مدينة غزة

تقع مدينة غزة على دائرة عرض 30° – 31° شمالا وعلى خط طول 28° – 34° شرقا وترتفع عن سطح البحر حوالي 55 متر وهي أهم المدن الكنعانية الفلسطينية الخمس حيث أنشأها الكنعانيون منذ الألف الثالثة ق. م. وقد تعارك عليها الفراعنة والأشوريون، والبطالمة والسلوقيين، وطمع فيها نابليون بونابرت، واستعصت من قبله على الإسكندر الأكبر، وتعاقبت عليها الجيوش الغازية. وفي عام 63 ق. م استولى عليها الرومان بقيادة بومبي ثم أعاد بناءها

الحاكم الروماني جبانيوس حيث عمرت حينها بالمسارح والحمامات والبنايات العامة والكنـــائس (المبيض، 1998) ولقد مرت المدينة بحكم الفراعنة حتى سميت عاصمة مصر في أرض كنعان نظراً لموقعها الاستراتيجي، ويبين الشكل (2.1) هذا الموقع المميز لمدينـــة غـــزة بـــين آســـيا وإفريقيا.

شكل (2.1) موقع غزة جنوبي فلسطين وبوابة آسيا على إفريقيا (palestineinfi،2013)

وقد مرت المدينة بالفترات الآشورية والفارسية حتى استولى عليها الإسكندر المقدوني ســـنة 332 ق.م. وتلاه الرومان والبيزنطيين حتى دخلها الإسلام سنة 634م (المغني، 2007 أ). ولقد كان لغزة تقويمهـــا الخاص بها حوالي عام 60 ق.م إضافة إلى التقويم السلوقي الذي يؤرخ لمعركة غـــزة عـــام 312ق.م، وفي عهد الإمبراطور "هادريان" اتخذ لها تقويماً يبدأ من عام 129م (البغدادي، 2010). وفـــي الشـــكل (2.2) صورة تظهر أقدم خارطة لمدينة غزة التي ظهرت على أرضية فسيفساء بيزنطية فـــي مادبـــا بالأردن تظهر أسوار المدينة وأبراج الحماية والمسرح الروماني والكنيسة الرئيـــسية والميدان الرئيسي (المبيض، 1987).

شكل (2.2) أقدم خارطة لمدينة غزة على أرضية فسيفساء بيزنطية في مادبا بالأردن (المبيض، 1987)

رحبت غزة بالدين المسيحي في مهده، فدان أهل مينائها الأنثيدون في عهد الملك قسطنطين في القرن الرابع الميلادي، ثم تبعتها غزة في القرن الخامس الميلادي على يد بيرفيويوس الذي هدم معبد مارنا وأقام الكنائس والأديرة. حتى ذلك التاريخ كانت غزة محط التجارة العربية، وهو ما سجله القرآن الكريم عن رحلة الشتاء والصيف، وسميت غزة هاشم بعد أن كان جد رسول الله صلى الله عليه وسلم في إحدى رحلاته إلى الشام منتصف القرن السادس الميلادي فمات ودفن فيها. ودخلها الإسلام بفتح عمرو بن العاص في القرن 7م. وأعادها صلاح الدين إلى الحكم الإسلامي بعد أن رزحت تحت وطأة الصليبين ثمانية عقود، وانتقلت بذلك إلى الحكم المملوكي من القرن 12 إلى 16 ميلادي، ولعبت خلالها دوراً استراتيجياً في التجارة والثقافة والعمران وتشييد البنيان كالمساجد والمدارس والبيمارستانات والحمامات والأسبلة والخانات والقيساريات والأسواق والوكالات (المبيض، 1998).

ولقد زارها الرحالة ابن بطوطة ووصفها أنها متسعة الأقطار كثيرة العمارة حسنة الأسواق، وذكرها السائح التركي أوليا جلبي في الربع الأخير من القرن الرابع عشر الميلادي: "يوجد بمدينة غزة سبعون مسجداً بمحراب، منها أحد عشر مسجداً تقام فيه صلا الجمعة أي المسجد الجامع" وقال فيها الرحالة أبو اسحق الاصطخري سنة 957 ميلادية: "أنها آخر مدن فلسطين مما يلي جفار مصر"، وقال عنها نابليون بونابرت: "أنها المخفر الأمامي لإفريقيا وباب آسيا" حسب تعبيره. وفي منتصف العقد الثاني من القرن السادس عشر الميلادي استولى عليها الأتراك العثمانيون وبنوا فيها القصور والمساجد والمدارس والأسواق، وما زال منها شاهد حي إلى الآن (المغني، 2007 أ). والصورة في شكل (2.3) تظهر المدينة التلية وما تحتويه من مآذن وشواهد تاريخية وسور المدينة في القرن التاسع عشر.

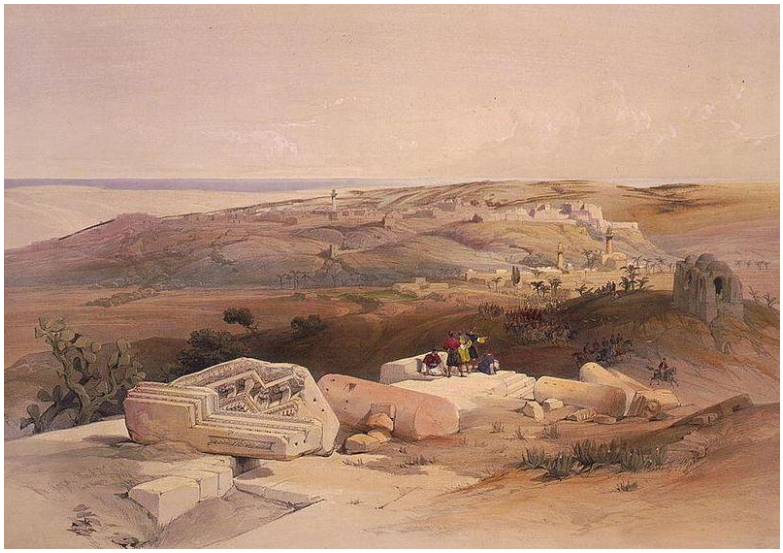

شكل (2.3) يوضح صورة رسم لمدينة غزة للرحالة ديفيد روبرت 1830م (palestineremembered، 2013)

ولقد تعرضت غزة إلى الغزو الغاشم من الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت وهو في طريقه لغزو عكا، وعاث فيها فساداً ودماراً وحرقاً، وقد أدى صمودها الأسطوري أمام جنود الحلفاء في الحرب العالمية الأولى أن يقصفها الأسطول البحري بشكل بربري لم ينج من شواهد تاريخها ومآذنها إلا القليل. وقد تعاقبت عليها الحكومات، فقد احتضنت تشكيل حكومة فلسطين بقيادة الحاج أمين الحسيني سنة 1948م وتبعتها الإدارة المصرية عدة مرات انتهت بالاحتلال الإسرائيلي سنة 1967م الذي حاول جاهداً طمس معالمها، لكنه كان يهزم أمام عروبتها. وأخيراً دخلتها السلطة الفلسطينية سنة 1994م (المبيض، 1998).

2.5. البلدة القديمة لمدينة غزة

تنقسم البلدة القديمة إلى جزأين من حيث الطبوغرافيا والتاريخ: الأول هو النواة التي كانت محاطة بالسور (المدينة التلية) وهي مستديرة الشكل تقريباً بمساحة 700 دونم، والثاني الذي تم التوسع فيه خارج السور وهو بنفس المساحة تقريباً، حيث كانت البلدة القديمة محصورة داخل سور له بوابات ثمانية، وبعد هدم السور المحيط بالمدينة القديمة توسع العمران ووصلت مساحة البلدة القديمة إلى 1050 دونم حتى أواخر العهد العثماني. وحدود البلدة القديمة هي شارع بورسعيد غرباً وسوق خضار الشجاعية شرقاً وحي التفاح شمالاً ومسجد الشمعة بحي الزيتون جنوباً. وفي البلدة القديمة أربعة أحياء رئيسية هي الدرج والتفاح والزيتون والشجاعية ورغم توسع المدينة ونشوء أحياء جديدة إلا أنه لا تزال جميع أنحاء المدينة القديمة والجديدة تسجل في دائرة تسجيل الأراضي (الطابو) ضمن الأحياء القديمة (المغني، 2007 أ).

2.5.1. النسيج العمراني للبلدة القديمة لمدينة غزة

تطورت المدينة في العهد المملوكي والعثماني أكثر من أي فترة سابقة وبنيت فيها المرافق الحيوية من جوامع ومدارس وأسواق تجارية وحمامات. وقد كانت البلدة القديمة ذات نسيج متضام يتمثل في المباني المتلاصقة مع بعضها البعض وشوارعها الضيقة المتعرجة غير النافذة في جزء كبير منها بما يمثله ذلك من ضرورة دفاعية وبيئية ووظيفية لهذا النوع من النسيج، وقد كان للمدينة ثمانية أبواب وسور تاريخي وكان مركزها قصر الباشا (أبو الهيجا، 1999).

تميزت البلدة القديمة بوحدة عضوية وانتقال تدريجي للفراغات من العام إلى الخاص إلى الأكثر خصوصية وترابط عناصر المدينة مع بعضها ضمن نظام تكاملي، وكما يتضح لنا في شكل (2.4) الذي يظهر الصورة الجوية للبلدة القديمة عام 1996م حيث تظهر الصورة العامة للمناطق التاريخية ككتلة متلاحمة الأجزاء ومتجانسة وتظهر الصورة الهيكل المعماري للمدينة

بمبانيها المتداخلة والمتلاصقة مع حدود الطرقات وتوجيه المباني ناحية الداخل مع وجود الأفنية. ويظهر تلاحم الأحياء مع بعضها مكونة الهيكل العمراني للمدينة. وتتميز المدينة بالطابع القديم من خلال طرقاتها وأزقتها والمباني بأنواعها فالشوارع منها ما هو سالك ومنها ما هو مغلق، وتمتاز بالضيق والاعوجاج والتدرج بهدف التظليل والحماية من أشعة الشمس ولتحقيق الخصوصية إضافة إلى وجود الأسواق والشوارع التجارية (المغني، 2007 أ).

شكل (2.4) صورة جوية للبلدة القديمة بمدينة غزة عام 1996م (المغني، 2007 أ)

كما تميزت التجمعات العمرانية التي انتشرت خارج المدينة التلية بتوافر العناصر الأساسية اللازمة لها والتي شكلت مراكز ثانوية في المدينة مثل: سوق الشجاعية ومسجد ابن عثمان وسط حي الشجاعية، وسوق خان حكر التفاح ومسجد الأيبكي في حي التفاح وحيث أن هذه المناطق متجانسة شكلا وتخطيطا مع المدينة التلية بشقيها الدرج والزيتون فإنها جميعاً الآن تعرف بالبلدة القديمة، حيث لا زالت مجموعة من الحارات تحافظ على الطابع التقليدي للنسيج العمراني كما هي حول كنيسة بيرفيريوس وحول حمام السمرة وحول الجامع العمري، وحول مسجد السيد هاشم، وحارة بني عامر، وحول مسجد ابن عثمان، وحول مسجد على المغربي. وحول جامع الأيبكي (المغني، 2007). والشكل رقم (2.5) يظهر أحد الأزقة المتعرجة في حي الدرج التي تعد من خصائص البلدة القديمة.

شكل (2.5) أحد الأزقة الضيقة والمتعرجة بالبلدة القديمة (إيوان، 2013)

2.5.2. استخدامات وملكيات الأراضي في البلدة القديمة

تتنوع استخدامات الأراضي في البلدة القديمة بمدينة غزة والتي مساحتها 1050 دونم. حيث وصل ما نسبته 40% منها للاستخدام السكني، وحوالي 11.42% للاستخدام التجاري. و1.17% للاستخدام الإداري منها موقع بلدية غزة ومركز شرطة الشجاعية ومقر شرطة البلدية. وقد وصلت نسبة الإستخدام الصناعي لبعض الصناعات الخفيفة 1.33% في حين أن الإستخدام الصحي يشغل 1.16% منها مستشفى الأهلي ومستوصف الصوراني. ويشغل الإستخدام التعليمي ما نسبته 4.28%، في مقابل أن المساجد والأماكن المقدسة تشكل نسبة 97،0%. أما الإستخدام الرياضي والترفيهي فهو يشغل نسبة 0.36%. وبالنسبة للطرق والمواصلات فهي تشكل نسبة 30.88% أي حوالي ثلث مساحة البلدة القديمة في حين أن مواقف السيارات تشغل 0.76% حيث يوجد مكانان يستخدمان لوقوف السيارات، وتشكل المقابر نسبة 6.61% من مساحة البلدة القديمة (بدوي، 1999) والجدول (2.1) يلخص إجمالي المساحات سابقة الذكر مع نسبتها.

كما تضم البلدة القديمة مجموعة من الملكيات التي أثرت على تخطيطها العام والمشاريع التنموية التي تستهدفها، حيث بلغت نسبة الملك الخاص ما نسبته 60.7%، في حين أن ملك الأوقاف الإسلامية يشكل ما نسبته 8.59%. ويشكل ملك بلدية غزة مساحة نسبتها حوالي 5.58% تابعة لبلدية غزة، في حين أن ملك الحكومة يشكل نسبة 0.44% (بلدية غزة، 2013).

جدول (2.1): استخدامات الأراضي في البلدة القديمة بمدينة غزة (بدوي، 1999)

طبيعة الإستخدام	المساحة		النسبة المئوية
	متر مربع	دونم	
سكني	000	420	%40
تجاري	000	120	%11.43
صناعي	988	13	%1.33
مقابر	411	69	%6.61
إداري	336	12	%1.17
صحي	222	12	%1.16
تعليمي	927	44	%4.28
مساجد	205	10	%0.97

مواقف سيارات	935	7	%0.76
رياضي	052	4	%0.39
سكة حديد قديمة وطرق	924	334	%30.88
المجموع	1050 دونم		%100

2.5.3. تشريعات ونظم البناء والعمران في البلدة القديمة لمدينة غزة:

لقد سن الانتداب البريطاني قانون البلديات عام 1936م والذي يخول السلطات المحلية ممارسة صلاحيات سن قوانين وأنظمة تتفق مع هذا القانون، وينبثق عن قانون البلديات أنظمة كثيرة مثل نظام صيانة شوارع غزة، ونظام مشروع مياه غزة، ونظام هدم الأبنية الخطرة، ونظام إنشاء شوارع غزة، ونظام ترميم الأبنية، ومن جملة هذه الأنظمة التي أوجدها هذا القانون نظام الأبنية في مدينة غزة القديمة لسنة 1938م، والذي يتحدث عن اشتراطات ومحددات البناء في البلدة القديمة، وكذلك نظام رخص تنظيم المدن لسنة 1941م. ويشمل تعريفات بالرخصة والإنشاءات التي تتطلب الحصول على رخصة بناء وطلبات الرخصة وشروط الحصول على الرخصة وكيفية إصدار الرخصة والجهات المختصة بذلك (الكحلوت، 2006). وقد أشارت المادة (4) لقانون (28 عام 1936) ما فيه تخويل لجنة اللواء (اللجنة المركزية) – وعززها قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لسنة 1997م – سلطة إصدار أنظمة داخلية من حين إلى آخر بشأن جميع مناطق تنظيم المدن الواقعة في لوائها، تتضمن شروط تقديم طلبات الرخص للجان المحلية (التابعة للبلديات) وشروط منح هذه الرخص والرسوم الواجب استيفاؤها (ديوان الفتوى، 2013) لذا تعتبر تشريعات ونظم البناء مواد قانونية مكملة ومعززة للقانون الأساسي، وتقوم الجهات التنفيذية بإعداده ورفعه للجنة المركزية للاعتماد، وقد قامت لجنة التنظيم المحلية التابعة لبلدية غزة بإعداد نظم وتشريعات بناء للبلدة القديمة بمدينة غزة ثم رفعتها للجنة المركزية بوزارة الحكم المحلي والتي بدورها أقرتها، ثم بدأ العمل بمقتضاها. كذلك فإن وزارة الحكم المحلي هي جهة رقابية على البلديات لكنها لا تراقب مدى تطبيقها لنظم وتشريعات البناء حيث تعطي اللجنة المركزية الصلاحيات الكاملة للبلدية لهذا الأمر. في المقابل تتركز رقابتها على الموازنة المالية والأمور الإدارية كالترقيات ومسميات الوظائف ومخاطبة الجهات العليا في الدولة (الوحيدي، 2013).

2.6. المخطط التفصيلي للبلدة القديمة لمدينة غزة

بعد اعتماد المخطط الهيكلي لمدينة غزة والذي مثل نقلة جديدة في منظومة التخطيط للمدينة، وقد جاء ليغطي الفترة من 1998م- 2017م، بعدها أعدت بلدية غزة المخطط التفصيلي للبلدة القديمة عام 1996م باسم (مخطط عاجل للبلدة القديمة) بهدف تنظيم عمليات البناء والهدم وتفعيل منظومة الحفاظ. وفي عام 1999م اعتمدت بلدية غزة مخططاً مفصلاً لحي بني عامر (حي الدرج سابقاً) ولكن هذا المخطط لم يرتبط بالمخطط التفصيلي للبلدة القديمة لعام 1996م وبالتالي لم يهتم بالمحافظة على المباني الأثرية والنسيج الحضري القديم (أبو الهيجا، 2002). فقد تم بموجب هذا المخطط اقتراح شق شوارع جديدة وتوسعة شوارع قائمة كما أنه لم يوضع نظام فني مفصل لحماية المباني التاريخية من جهة أخرى. حيث وضع المخطط تشريعات تنظيم اهتمت بالنواحي الجمالية والبصرية للحي (أبو الهيجا، 1999). وفي المخطط التفصيلي الذي وضعته البلدية عام 2000م لأحياء المدينة قسمت المدينة إلى 19 حي واعتبرت المدينة القديمة التلية بحييها القديمين – الدرج والزيتون- هي البلدة القديمة. أما حي الشجاعية القديم وامتداده التوسعي فأخذ اسم الشجاعية وحي التفاح القديم وامتداده التوسعي فاخذ اسم التفاح (المغني، 2007). والشكل (2.6) يوضح المخطط التفصيلي للبلدة القديمة.

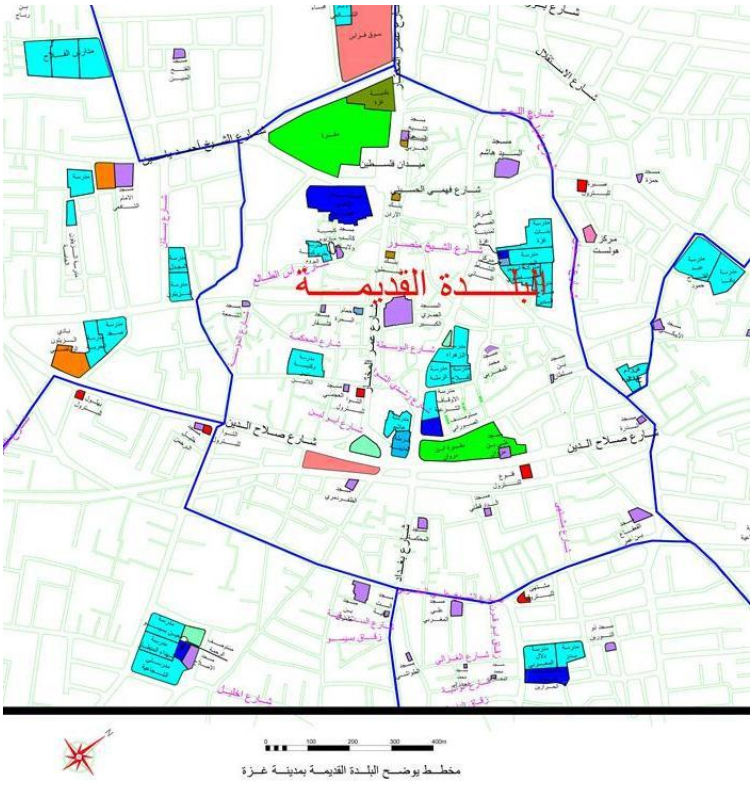

شكل (2.6): مخطط البلدة القديمة لمدينة غزة 1998م (بلدية غزة، 2013)

لقد اعدت البلدية هذا المخطط التفصيلي للبلدة القديمة (1996–2016م). وقد شمل المخطط أحكام البناء والعمران للبلدة القديمة، وقد طورته البلدية عام 2002م. وهو الذي يجري العمل بموجبه حتى تاريخه (فارس، 2013) ويشمل هذا المخطط اشتراطات رقابية على أي عملية هدم أو بناء أو حرف أو أي عمران في البلدة القديمة. وأي مواطن يحتاج رخصة بناء أو هدم يتقدم للبلدية بطلب (بيان الشروط التنظيمية) ويحصل بموجبه على مخطط موقع عام بإحداثيات وعليه جميع الشروط الواجب اتباعها مثل عرض ونوع الشارع وخط التنظيم وعدد الطوابق ونسبة البناء، إلخ. ثم يحصل على قرار لجنة تنظيم محلية (حمودة، 2013). كما تقوم البلدية بتطبيق خططها وتنفيذ أهدافها عن طريق عدة أدوات سيطرة وتحكم بالعمران مثل أجهزتها الإدارية والتشريعية مثل المجلس البلدي واللجنة المحلية، والدوائر الهندسية مثل إدارة التنظيم والتخطيط الحضري، إدارة الشؤون القانونية، إدارة التفتيش والمتابعة، القوة التنفيذية المتمثلة في شرطة البلدية، والقوانين والتشريعات ذات العلاقة (الكحلوت، 2006).

2.7. خلاصة الفصل الثاني

تطرق هذا الفصل إلى الحديث عن تطور القوانين والتشريعات الفلسطينية المتعلقة بالحفاظ العمراني وعن الوضع التشريعي في فلسطين عبر التاريخ الحديث بدءاً بالعهد العثماني ومروراً بالبريطاني وعهد الإدارتين المصرية والأردنية والحكم العسكري (الإسرائيلي) للضفة الغربية وقطاع غزة ومنتهياً بعهد السلطة الفلسطينية. كما تطرق للتعريف بقانون الآثار البريطاني لعام 1929م، ومشروع قانون التراث الثقافي الفلسطيني. وقد انتهى الفصل بالحديث الموجز عن تاريخ مدينة غزة والبلدة القديمة فيها ونسيجها العمراني واستخدامات وملكيات الأراضي فيها. ثم الحديث عن تشريعات ونظم البناء والعمران في البلدة القديمة والمخطط التفصيلي لها. وقد خلص الباحث من خلال هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع وتضعه السلطة التشريعية، والتشريعات والأنظمة هي لوائح تضع التفصيلات اللازمة لتنفيذ القانون وتضعه السلطة التنفيذية.
- المتغيرات السياسية الكبيرة والمتعاقبة التي حدثت في فلسطين أدت إلى تطبيق تشريعات مختلفة أهمها قانون الآثار البريطاني رقم 51 لسنة 1929م الذي لا يزال معمولاً به في قطاع غزة والقانون الأردني للآثار رقم51 لسنة 1966م في الضفة الغربية.
- المشاكل التشريعية الفلسطينية لا حصر لها مما يقتضي ضرورة تشريعات جديدة لضمان حماية قانونية أفضل للتراث الثقافي الفلسطيني.
- في عهد العثمانيين كانت هناك عدة تشريعات ومنها نظام الولايات ونظام إدارة الولايات ونظام المنشور السلطاني وقانون الولايات. وكان من أهمها المجلة العدلية الصادرة عن مجلس شورى الدولة العثمانية.
- في عهد الانتداب البريطاني عمد الانتداب إلى إلغاء جميع تشريعات الدولة العثمانية وسن قوانين جديدة تلائم حالة الانتداب وتسهل السيطرة الصهيونية على الأرض. ومنها قانون العقوبات لتسهيل هجرة اليهود ونقل ملكية الأراضي لهم، وسن جملة من الانظمة المتعلقة بأحكام البناء واستخدام الأراضي والتجمعات السكانية.
- أقر قانون الآثار البريطاني لعام 1929م المسمى قانون الآثار القديمة والذي تطرق جزء بسيط منه إلى الحفاظ العمراني والمعماري في حين أنه تطرق إلى الحفاظ على الآثار. رغم ذلك إلا أنه ينظم عملية التنقيب عن الآثار وتعويض المالكين وتصدير واستيراد الآثار وجدولة المواقع التاريخية ويجرم الاتجار غير القانوني بالآثار وتدميرها المتعمد.

– أقر البريطانيون قانون تنظيم المدن لسنة 1936 والذي تميز بتخصيص نظام الأبنية في مدينة غزة القديمة وتحدث عن اشتراطات ومحددات البناء فيها.

– في عهد الإدارتين المصرية والأردنية بقيت قوانين ونظم الانتداب البريطاني سارية المفعول مع إجراء بعض التعديلات عليها بموجب التغيرات السياسية والسكانية.

– في عهد الحكم العسكري (لإسرائيل) للضفة الغربية وقطاع غزة عمد الاحتلال إلى إصدار الأوامر العسكرية لتسيير الشؤون المدنية في الضفة والقطاع والتي كانت تعرف بالمناشير العسكرية.

– في سنوات الاحتلال الأولى كانت رخص البناء وفق المخططات الهيكلية الانتدابية التي أقرت في الأربعينات، ثم تم استبدالها بمخططات جديدة حيث استحدثت سلطات الاحتلال قوانين وتشريعات عمرانية لتدمير البنية التخطيطية السليمة.

– في عهد السلطة الفلسطينية تبنت السلطة قانون الأراضي العثماني وتشريعات التنظيم وبناء المدن التي كانت سارية المفعول في فترة الانتداب البريطاني والإدارة المصرية. مع إضافة عدة قوانين وأنظمة مثل نظام الأبنية متعددة الطوابق ونظام رسوم البناء في المناطق التنظيمية وقوانين الأراضي وغيرها.

– قدمت السلطة الفلسطينية مشروع قانون التراث الثقافي الفلسطيني 2011م بعد انضمام فلسطين الرسمي لمنظمة يونسكو ولم يتم إقراره بعد.

– مدينة غزة من أهم المدن الكنعانية الفلسطينية الخمس التي أنشأها الكنعانيون منذ الألف الثالثة ق. م. وقد تعرضت لمعارك طاحنة عبر التاريخ وتعاقبت عليها الجيوش الغازية نظراً لموقعها المميز بين آسيا وإفريقيا.

– البلدة القديمة لمدينة غزة هي مركز المدينة التاريخي وتبلغ مساحتها 1050 دونم، وحدودها هي شارع بورسعيد غرباً وسوق خضار الشجاعية شرقاً وحي التفاح شمالاً ومسجد الشمعة بحي الزيتون جنوباً. وهي أربعة أحياء هي الدرج والتفاح والزيتون والشجاعية.

– النسيج العمراني للبلدة القديمة لمدينة غزة ذات نسيج متضام يتمثل في مبانيها المتلاصقة وشوارعها الضيقة المتعرجة وتميزت بوحدة عضوية وانتقال تدريجي للفراغات إلى الأكثر خصوصية.

– تتنوع استخدامات الأراضي في البلدة القديمة بين الإستخدام السكني والتجاري والإداري والصناعي والصحي والتعليمي والرياضي والترفيهي إضافة إلى المقابر. كما تضم البلدة القديمة

مجموعة من الملكيات التي أثرت على تخطيطها العام والمشاريع التنموية بين الملك الخاص وملك الأوقاف الإسلامية وملك بلدية غزة وملك الحكومة.

- بموجب قانون البلديات عام 1936م الذي سنه الانتداب البريطاني سنت السلطات المحلية قانون البلديات والذي انبثق منه أنظمة كثيرة منها نظام الأبنية في مدينة غزة القديمة والذي يتحدث عن اشتراطات ومحددات البناء في البلدة القديمة.

- أعدت بلدية غزة المخطط التفصيلي للبلدة القديمة عام 1996م بهدف تنظيم عمليات البناء والهدم وتفعيل منظومة الحفاظ. وقد طورته البلدية عام 2002م. وهو الذي يجري العمل بموجبه حتى تاريخه. ويشمل هذا المخطط اشتراطات رقابية على عمران البلدة القديمة.

الفصل الثالث

واقع وتأثير القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني في مدينة غزة

منهجية الدراسة

النتائج والنقاش

التحليل الإحصائي للدراسة

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الثالث: واقع وتأثير القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني في مدينة غزة

يتناول الباحث في هذا الفصل نوع الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة ومدة إجراء الدراسة ومكانها. كما يتناول أدوات الدراسة، ويتطرق إلى طريقة جمع البيانات وتحليلها، كما يتطرق الفصل إلى النتائج الوصفية والتحليلية للعمليات الإحصائية التي قام بها الباحث لقياس أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني في البلدة القديمة لمدينة غزة. ويتطرق الجزء الأول منه لنتائج توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الفردية للعينة، ثم يلي الحديث عن معدلات الإستجابة لأثر التشريعات حسب محاور الإستبيان الثلاثة. كما يتعرض الفصل لنتائج العمليات الإحصائية التي أجراها الباحث لقياس الفروق في معدل الإستجابة لأثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني حسب المتغيرات الفردية مستخدماً بعض الإختبارات التحليلية المتقدمة لخدمة أهداف الدراسة.

3.1. منهجية الدراسة

يتبع البحث في منهجيته كلاً من المنهج الكيفي (الوصفي) والذي تم من خلال تحليل الدراسات السابقة والمقابلات، والمنهج الكمي باستخدام الاستبانة والمقابلة، والربط بينهم وعملية تقاطع صدقية التحليل والنتائج. وتم استخدام الاستبانة وتحليلها واستخدام المقابلات لرصد نقاط الضعف والقوة التي تعاني منها هذه التشريعات ووضع الحلول والمقترحات اللازمة لتعزيزها. ثم الوصول إلى النتائج والتوصيات.

وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة للقياس حيث توزعت الاستبانة إلى أربعة محاور: الأول حول البيانات الفردية لعينة الدراسة، والثاني قياس المعرفة بقوانين وتشريعات الحفاظ، والثالث تطبيق هذه القوانين والتشريعات، وأما الرابع والأخير فكان قياس المراقبة والتفتيش على هذه القوانين والتشريعات. وقد تمثلت عينة الدراسة في فئة المختصين والمسئولين وصناع القرار في مجال الحفاظ العمراني، وسكان البيوت الأثرية في البلدة القديمة وتجار من أصحاب المحلات في البلدة القديمة. وقد اعتمد الباحث في الحكم على استجابة العينة نحو محاور الاستبانة أن النسبة أقل من 50 تمثل نتيجة ضعيفة، والنسبة من 50 – 60 تمثل نتيجة مقبولة، والنسبة من 60 – 75 نتيجة جيدة. في حين أن النسبة بين 75 – 85 تمثل نتيجة جيدا جدا، والنسبة فوق ذلك تمثل نسبة ممتازة.

3.1.1 نوع الدراسة

استخدم الباحث دراسة وصفية كمية وتقاطع المعلومات بينهما لما يخدم هذا النوع من الدراسات موضوع البحث، باعتبار أن البحث سيعطي صورة عامة عن أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني بالبلدة القديمة لمدينة غزة. كما أن الدراسة الوصفية المقطعية غير مكلفة وسهلة التطبيق. وحيث قلة الدراسات التي تتناول أثر التشريعات على الحفاظ بالبلدة القديمة بمدينة غزة فقد فضل الباحث أن يقوم من خلال هذه الدراسة بإلقاء نظرة وصفية على واقع أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني بالبلدة القديمة قبل الخوض في دراسة معمقة وتفصيلية حول المحاور الرئيسة لهذا الموضوع، لذلك فإن هذا النوع من الدراسات مناسب لموضوع البحث ومتماشياً معه لكي يساعد في فتح الآفاق أمام الباحثين الآخرين مستقبلاً للتطرق لموضوعات أكثر تفصيلاً، وطرح أسئلة أكثر تعمقاً في هذا الموضوع.

3.1.2 مجتمع الدراسة

يحدد مجتمع الدراسة الإطار العام للفئة التي تستهدفها أداة الدراسة، وما هو عددها الحقيقي، وما علاقتها بموضوع الدراسة، كما يبين أية معايير أو اشتراطات أخذت بالاعتبار حين تم تحديد هذه الفئة، إضافة إلى تحديد فئة عينة الدراسة ومبررات ومنهجية اختيارها.

3.1.3 عدد مجتمع الدراسة

بلغ مجتمع الدراسة (207) فرداً؛ يتضمن ثلاثة فئات أساسية متصلة بمجال الحفاظ العمراني بالبلدة القديمة بمدينة غزة وهي سكان البيوت الأثرية في البلدة القديمة والحاصلين على درجة دبلوم بعد الثانوية العامة على الأقل وعددهم (80) فرداً، وأصحاب محلات سوق القيسارية وعددهم (46) فرداً، والعاملون في مجال الحفاظ العمراني وعددهم (81 فرداً).

مبررات اختيار مجتمع الدراسة

وقد اختار الباحث سكان البيوت الأثرية في البلدة القديمة لما لهم من علاقة بالحفاظ العمراني باعتبارهم من الفئات التي تستخدم البلدة القديمة وتعيش فيها وتتفاعل معها. كما قام الباحث بتحديد فئة العاملين في مجال الحفاظ العمراني والذين يمثلون الجهات المشرعة والتنفيذية وذوي الخبرة والاختصاص، وما تمثله هذه الفئة من خبرة واسعة في هذا المجال. وحرصاً من الباحث على استطلاع آراء الفئات ذات العلاقة القوية بموضوع البحث فقد ضم مجتمع الدراسة أصحاب المحلات التجارية في سوق القيسارية الأثري بالبلدة القديمة بمدينة غزة نظراً لما تمثله البلدة القديمة باعتبارها مركزاً تجارياً للمدينة ولما يتمتع به تجار هذا السوق من علاقة خاصة

بالمباني الأثرية حيث أن محلاتهم التجارية هي محلات أثرية، وهم من الفئات التي تستخدم البلدة القديمة وتعيش فيها وتتفاعل معها.

منهجية تحديد مجتمع الدراسة

وقد قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة الخاص بالسكان من خلال الرجوع إلى الدراسة المسحية التي نفذها مركز إيوان بكلية الهندسة بالجامعة الإسلامية عام 2012م والتي اشتملت مسحاً اجتماعيا يحتوي على المستوى التعليمي والاجتماعي لجميع أفراد الأسر التي تسكن البيوت الاثرية في البلدة القديمة بمدينة غزة، وقد اختار الباحث فئة السكان الحاصلين على شهادة الدبلوم كحد أدنى، حيث بلغ عددهم 80 فرداً. كما قام الباحث بتحديد أفراد المجتمع من أصحاب المحلات التجارية في سوق القيسارية بالرجوع إلى دراسات سابقة في نفس المجال، حيث بلغ عدد هذه المحلات 46 محلاً. إضافة إلى ذلك فقد قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة الخاص بالعاملين في مجال الحفاظ العمراني بالتشاور مع المشرف وتحديد الوزارات والهيئات ذات العلاقة، ثم الحصول على قوائم رسمية منها بالأشخاص ذوي العلاقة، والذين بلغ عددهم 81 فرداً. وقد اشتملت فئة العاملين في مجال الحفاظ على مجموعة من الأكاديميين والباحثين والمختصين الذين لهم منشورات وأبحاث ودراسات في الحفاظ العمراني والتخطيط الحضري والذين تم التوصل إليهم بالرجوع إلى قاعدة بيانات المشاركين في مؤتمرات الحفاظ العمراني التي نظمها مركز إيوان بكلية الهندسة بالجامعة الإسلامية بغزة.

3.1.4 مكان إجراء الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة في البلدة القديمة لمدينة غزة في فلسطين.

3.1.5 مدة الدراسة

تمت هذه الدراسة في الفترة بين شهري مارس 2013م وحتى نوفمبر من العام 2013م.

3.1.6 أدوات الدراسة

تبنى الباحث الاستبانة والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، حيث يرى الباحث أن هاتين الأداتين يكمل بعضها الأخرى ويساهم في تقاطع المعلمات تكامل الآراء وتفسير بعضها.

أ. الإستبانة:

أما الاستبانة فقد قام الباحث بتصميمها ذاتياً بالتشاور مع المشرف، ثم عرضها على مجموعة من الخبراء للخروج بصيغتها النهائية. وقد اشتملت الاستبانة على مجموعة من المتغيرات توصل إليها الباحث بعد الاطلاع على الكتب والمراجع والدراسات السابقة، ومراجعة قوانين وتشريعات البناء والعمران في البلدة القديمة بمدينة غزة. وتتكون الإستبانة من قسمين رئيسيين موضحين على النحو التالي:

القسم الأول يحتوي على البيانات الفردية وهي الجنس، العمر، المستوى التعليمي، والعلاقة بالحفاظ العمراني مع تحديد جهة العمل والتخصص، والمسمى الوظيفي، وأخيراً عدد سنوات الخبرة في مجال الحفاظ العمراني. أما القسم الثاني فيحتوي على محاور التقييم، وقد توزعت إلى ثلاثة محاور وهي: محور المعرفة بتشريعات وقوانين الحفاظ العمراني، ومحور تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ، ومحور الرقابة والتفتيش على تطبيق هذه القوانين والتشريعات مفصلة كما هو موضح أدناه:

المحور الأول

وهو محور المعرفة بوجود قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة لمدينة غزة والذي احتوى على 17 سؤال، (الحفاظ وأولويات السلطة الحاكمة، الوصول للقوانين، وضوحها، إحكامها، مرونتها، إحتواءها على مواد انتزاع الملكية، تحفيز السكان، التنسيق بين المؤسسات، وضوح المسئوليات، إشراك مؤسسات المجتمع، تشكيل مجلس أعلى، المعرفة بالتشريعات، المعرفة بالعقوبات، المعرفة بالحوافز، المعرفة بآليات التفتيش).

المحور الثاني

محور تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة والذي ضم 34 سؤالاً، ولقد تم تقسيمه إلى ستة محاور فرعية على النحو التالي:

- **تطبيق القوانين والتشريعات** والذي احتوى 5 أسئلة (نظام الحوافز، آليات التفتيش والمراقبة، تساهل المسئولون، الالتزام بقرارات التراخيص).
- **تحقيق الطابع العمراني** والذي احتوى 5 أسئلة (الطابع العمراني بوجه عام، الطابع العمراني لواجهات المحلات، طابع الشوارع، تناسق ارتفاعات المباني).
- **دور المواطنين في الحفاظ على المباني الأثرية** والذي احتوى 3 أسئلة (ترميم المواطنين لبيوتهم الأثرية، إنتزاع الملكيات الخاصة، تقديم المساعدات والقروض).

- **محور الطرق وشبكة المواصلات** والذي احتوى 8 أسئلة (الإزدحام المروري، كفاية مواقف السيارات، شوارع المشاة، دخول السيارات الخاصة، دخول عربات الكارو، الطرق الإلتفافية، إجراءات تخفيف الإزدحام، تطوير إجراءات تخفيف الإزدحام).

- **محور الاستعمال الأمثل للأراضي** والذي احتوى 8 أسئلة (كفاية المتنزهات والمساحات الخضراء، منع إقامة مناطق صناعية، الموقع المناسب للأسواق، المساحة الكافية للإستخدام السكني، كفاية الخدمات التعليمية والصحية والثقافية ومعالجة الخلط الوظيفي).

- **محور تعزيز النشاط التجاري** والذي احتوى 5 أسئلة (ايجاد الأسواق المختلفة، ايجاد الشوارع التجارية، إحياء الحرف التقليدية، تأهيل المباني الاثرية، ازدهار النشاط التجاري).

المحور الثالث

محور المتابعة والتفتيش والذي احتوى على 5 أسئلة (إعتبار التفتيش أحد الأنشطة الأساسية ، مراعاة التفتيش لأحكام التشريعات، كفاية آليات التفتيش، تأثير العلاقات الشخصية بعمل المفتشين، متابعة توصيات التفتيش).

ب. المقابلة الشخصية:

أما المقابلة الشخصية الموجهة التي وظفها الباحث فكانت تشمل الأسئلة التالية:

- ما هو دور مؤسستكم في الحفاظ العمراني؟
- ما هي القوانين والتشريعات المعمول بها حالياً في السلطة الحاكمة؟
- هل تعتقد بوجود رقابة وتفتيش على الحفاظ العمراني في البلدة القديمة وبآليات واضحة؟
- ما هو دور مؤسستكم في منح التراخيص للمواطنين؟
- ما هي نقاط القوة ونقاط الضعف في قوانين وتشريعات الحفاظ من وجهة نظرك؟

3.1.7 الدراسة التجريبية

أجرى الباحث دراسة أولية تجريبية من أجل الوقوف على ملاءمة أداة الدراسة من خلال جمع البيانات والمعلومات من عدد 15 فرد من عينة الدراسة بفئاتها الثلاثة، وذلك بهدف التأكد من سلامة الأسئلة والمتغيرات التي شملها الإستبيان وتناسبها مع أهداف الدراسة وكذلك للتأكد من سهولة فهم الأسئلة وقياس المدة الزمنية التي يستغرقها تعبئة الإستبيان، ومن ثم قام

الباحث بأخذ الملاحظات وتعديل بعض الأسئلة وإعداد النسخة النهائية من الإستبيان بالشكل الذي يضمن وضوح الأسئلة وسهولة الإجابة عليها.

3.1.8 جمع البيانات

لقد قام الباحث بالاستعانة بمساعدين شخصين اثنين لجمع البيانات من سكان البلدة القديمة، وهما مهندسين لهما معرفة مباشرة مع سكان بيوت البلدة القديمة، من خلال عملهما السابق بمشروع ترميم وتطوير البيوت الأثرية بالبلدة القديمة. وقد قام الباحث بتعريفهما على أهداف الدراسة وعينتها، وكيفية الوصول إليها. وقد تم تحديد مسئولية المساعدين وهي المساعدة في توزيع الإستبيانات على أفراد العينة من السكان والتجار وجمعها ثم التحقق من سلامتها وتسليمها للباحث، إضافة إلى إبلاغ أفراد العينة المستطلعة آراؤهم بالتعليمات المتعلقة بطريقة تعبئة الإستبيان، والتأكيد على خصوصية البيانات واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط. من جهته قام الباحث بجمع البيانات من فئة العاملين في مجال الحفاظ بنفسه.

3.1.9 نسبة الإستجابة

بلغت نسبة الإستجابة في هذه الدراسة 87%، حيث تم توزيع 185 إستبيان، واستعادة 161 إستبيان، استثني منها استمارتين لعدم صلاحيتهما.

3.1.10 صدق الاستبانة

يعتبر التحقق من صدق أداة الدراسة من الخطوات المهمة للتحقق من أن الاستبانة تقيس أهداف الدراسة. وقد قام الباحث بالتحقق من صدق الأداة الشكلي وصدق المحتوى؛ فأما صدق الأداة الشكلي فقد تم التحقق منه خلال النقاش مع المشرف لاعتماد الشكل النهائي والمقبول للاستبانة. أما صدق المحتوى فقد تم التحقق منه بعرض الأداة على مجموعة من الخبراء والمختصين وأساتذة جامعيين وكانت هناك بعض الآراء والمقترحات حول بعض أقسام الأداة والفقرات المختلفة بها، وتصحيح بعض الصيغ اللغوية وتعديل بعض الفقرات واستبعاد البعض الآخر منها، وقد أخذ الباحث بهذه التوصيات، حتى ظهرت بصورتها النهائية.

3.1.11 ثبات الاستبانة

قام الباحث بالتحقق من ثبات الأداة من خلال إجراء اختبار (ألفا كرومباخ) على جميع محاور الدراسة وكانت نتائجها كما هو موضح في الجدول (3.1).

جدول (3.1) يوضح درجة ثبات إستبيان الدراسة

م	المحور	عدد الإستبيانات	عدد الأسئلة	كرومباخ ألفا
1	المعرفة بقوانين وتشريعات الحفاظ	159	17	0.801
2	تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ	159	34	0.853
3	الرقابة والتفتيش على تطبيق التشريعات	159	5	0.764
	إجمالي ثباتية الإستبيان	159	56	0.891

3.1.12 معالجة البيانات

تدقيق البيانات

حيث تم تدقيق البيانات المجمعة من الميدان عبر الباحث وذلك بهدف التأكد من سلامة عملية جمع البيانات.

إدخال البيانات

قام الإحصائي بتصميم نموذج بيانات لإدخال كافة بيانات الإستبيان على الحاسوب باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إصدار 19، وتم إدخال البيانات بشكل يومي حرصاً من الباحث على إدخالها أولاً بأول.

تحليل البيانات

تم تحليل البيانات بواسطة برنامج SPSS ثم القيام بعملية تنظيف البيانات (Data cleaning) ومعالجتها ثم عمل الإختبارات الإحصائية اللازمة مثل: التكرار والمتوسط والجداول المتقاطعة (Cross Tabulation) و اختبار "تي" t-test واختبار معدل التغير ANOVA.

3.2 النتائج والنقاش

بعد هذا الإستعراض لمنهجية الدراسة ونوعها ومجتمع الدراسة والتعريف بأداة الدراسة وجمع البيانات ومعالجتها، سنتطرق في هذا الجزء من الفصل إلى نتائج العمليات الإحصائية التي أجراها الباحث لقياس الفروق في معدل الإستجابة لأثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني حسب المتغيرات الفردية مستخدماً بعض الإختبارات التحليلية المتقدمة لخدمة أهداف الدراسة.

3.2.1 المتغيرات الفردية

ونستعرض هنا توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات أو الخصائص الفردية لأفراد العينة؛ من حيث الجنس والعمر وعلاقتهم بالحفاظ العمراني وجهة العمل وسنوات الخبرة. حيث يستعرض الجدول (3.2) توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات أو الخصائص الفردية لأفراد العينة؛ حيث يظهر الجدول أن ثلاثة أرباع العينة المستطلعة آراؤهم (75.5%) من الذكور (شكل3.1)، وأن 40.3% من العينة كانت أعمارهم أقل من 30 سنة وأن 27.7% تتراوح أعمارهم من 30 إلى 40 سنة و 32.1% هم من الفئة العمرية أكبر من 40 سنة ويبلغ ثلثاهم (66%) من العاملين في مجال الحفاظ العمراني.

جدول (3.2): توزيع العينة حسب البيانات الفردية

	المتغير	العدد	النسبة %
الجنس	ذكور	120	75.5
	إناث	39	24.5
	المجموع	159	100
الفئة العمرية	30> سنة		40.3
	30 ≤ < 40		27.7
	40 ≤ سنة		32.1
	المجموع		100
المستوى التعليمي	دبلوم	31	20
	بكالوريوس	86	55.5
	فوق البكالوريوس	38	24.5
	المجموع	155	100
العلاقة بالحفاظ العمراني	من سكان البلدة القديمة	65	40.9
	عمل في مجال الحفاظ العمراني	74	46.5
	صاحب محل بالبلدة القديمة	20	12.6
	المجموع	159	100
جهة العمل لمن يعمل في في مجال الحفاظ العمراني	وزارة الحكم المحلي	13	17.6
	وزارات ذات صلة	15	20.3
	بلدية غزة	18	24.3
	أكاديمي أو باحث	28	37.8
	المجموع	74	100
التخصص لمن يعمل في مجال الحفاظ العمراني	قانوني	4	6.5
	هندسة مدنية	10	15
	هندسة معمارية	51	78.5
	المجموع	65	100
المسمى الوظيفي لمن يعمل في الوزارات	مدير عام فما فوق	6	13.1
	مدير دائرة	7	15.2
	رئيس قسم	15	32.6
	رئيس شعبة	18	39.1
	المجموع	46	100
سنوات الخبرة	5 ≤	29	39.2
	5 > < 15	26	35.1
	15≤	19	25.7
	المجموع	74	100

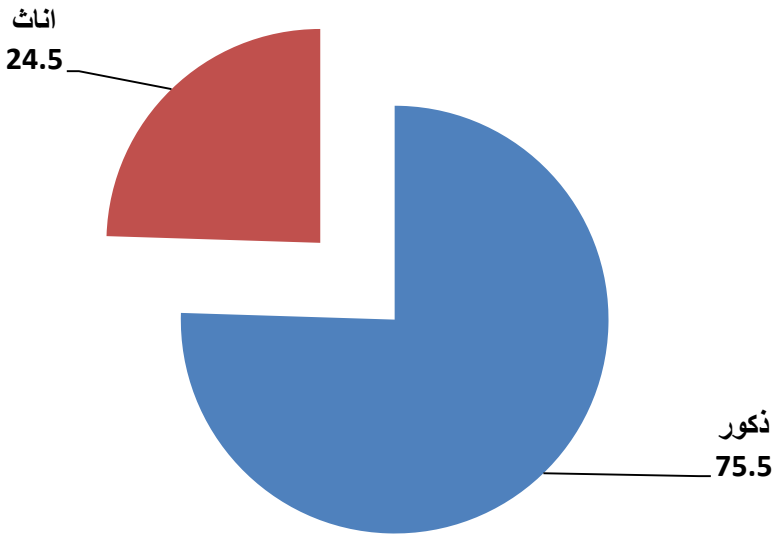

شكل (3.1): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

أما المستوى التعليمي فإن أغلبية العينة المستطلعة آراؤهم (80%) كانوا حاصلين على شهادة البكالوريوس على الأقل (جدول، 3.2).

وفيما يتصل بعلاقة العينة المستطلعة آراؤهم بالحفاظ العمراني فقد كان حوالي نصف العينة (46.5%) يعملون في مجال الحفاظ العمراني في البلدة القديمة بمدينة غزة، وكان 40.9% من العينة من سكان البيوت الأثرية بالبلدة القديمة بمدينة غزة وكان 12.6% منهم من أصحاب المحلات في سوق القيسارية بالبلدة القديمة بمدينة غزة (جدول، 3.2). أما عن جهة عمل المبحوثين الذين أفادوا بأنهم يعملون في مجال الحفاظ العمراني، فقد أظهرت النتائج بأن أعلى نسبة منهم (37.8%) هم أكاديميون أو باحثون، ثم يليهم العاملون في بلدية غزة ونسبتهم (24.3%)، ثم العاملون في الوزارات ذات الصلة ونسبتهم 20.3%، ثم العاملون في وزارة الحكم المحلي ونسبتهم 17.6% (جدول، 3.2).

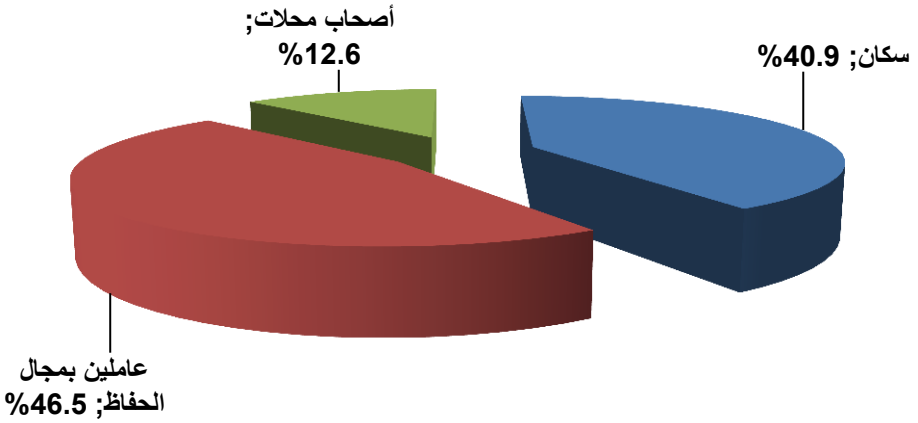

شكل 3.2: يوضح توزيع العينة حسب العلاقة بالحفاظ العمراني

كما أظهرت النتائج بأن غالبية العاملين في مجال الحفاظ العمراني (78.5%) هم من تخصص الهندسة المعمارية، ويعزو الباحث ذلك إلى طبيعة عمل الحفاظ العمراني المتعلق بتخطيط المدن والحفاظ على مراكز المدن التاريخية وارتباطها بتخصص الهندسة المعمارية. أما عن المسمى الوظيفي للعاملين في مجال الحفاظ العمراني في أماكن العمل المختلفة فقد كانوا (39.1%) رئيس شعبة، و(32.6%) رئيس قسم، و(15.2%) مدير دائرة، و(13.1%) مدير عام فما فوق (جدول، 3.2)، ويرى الباحث بأن هذا التوزيع يتماشى مع أسس العمل الهيكلي بالمؤسسات الذي يحدد 70% من العاملين من الفئة الإدارية التنفيذية (رئيس قسم ورئيس شعبة)، إضافة إلى 30% من الفئة الإدارية المتوسطة والعليا (مدير عام ومدير دائرة). وأخيراً، فيما يتصل بسنوات الخبرة للعاملين في مجال الحفاظ العمراني فقد توزعت العينة إلى 39.2% خبرتهم 5 سنوات فأقل، و35.1% من 6 إلى 15 سنة، و 25.7% خبرتهم 15 سنة فأكثر (شكل 3.3).

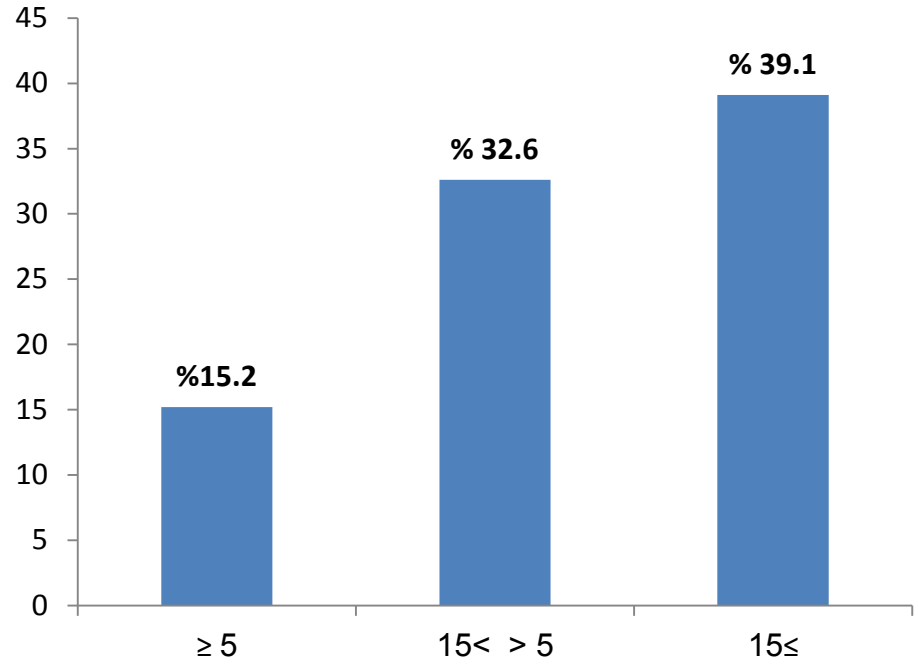

شكل 3.3: توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

3.2.2 دور التشريعات والقوانين في الحفاظ العمراني

تستعرض هذه الفقرة من الفصل المعدل العام لأثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني في البلدة القديمة بمدينة غزة؛ حيث بلغ المعدل العام لأثر هذه القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني 59.8% ±7.9 (جدول، 3.3).

جدول (3.3): يوضح متوسط أثر القوانين على الحفاظ العمراني حسب محاور التقييم

	المحور	عدد الأسئلة	% (متوسط)	الانحراف المعياري
.1	المعرفة بوجود قوانين الحفاظ	17	60.7	11.1
.2	تطبيق قوانين الحفاظ	34	59.6	8.0
.3	التفتيش على تطبيق القوانين	5	57.8	16.6
	معدل أثر القوانين على الحفاظ	**56**	**59.8**	**7.9**

وهذا من جهته يعكس متوسط المحاور الثلاثة وهي المعرفة بوجود قوانين وتشريعات الحفاظ، تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ، الرقابة والتفتيش على تطبيق القوانين والتشريعات. والشكل (3.4) يوضح هذه النتائج التي سيتم استعراضها في الفقرات التالية مع تفسيرها من وجهة نظر الباحث.

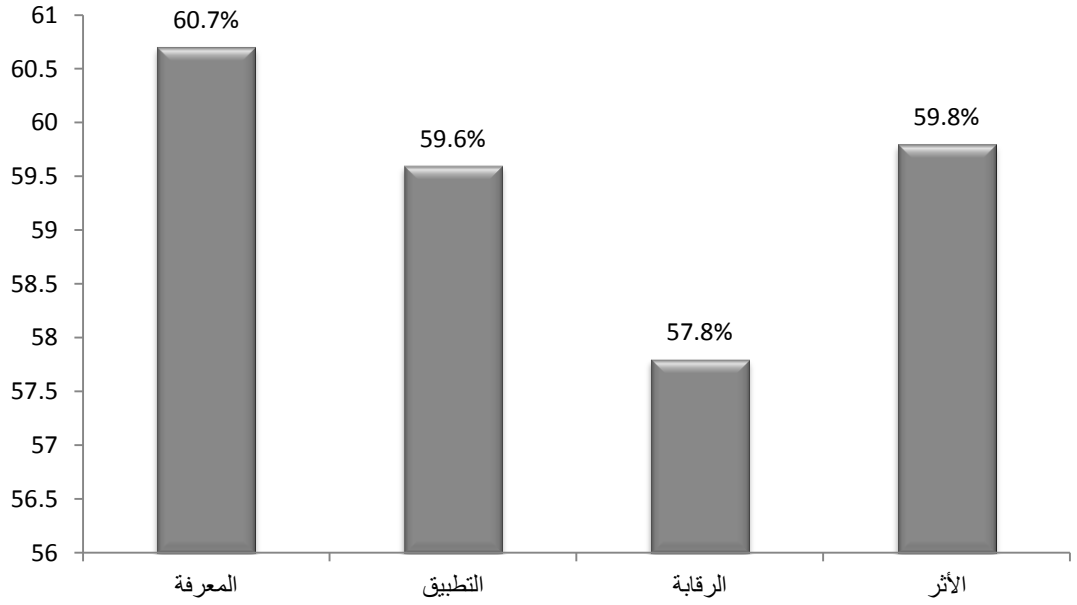

شكل (3.4): يوضح معدل أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ ومحاوره الثلاثة

3.2.3 محور المعرفة بوجود قوانين الحفاظ

المحور الأول من محاور الدراسة هو محور المعرفة بوجود قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة بمدينة غزة، وقد كان معدل هذا المحور 60.7%، ± 11.1 كما هو موضح في الجدول (3.4).

ويتكون هذا المحور من عدة متغيرات تم صياغتها على شكل 17 سؤال، والتي تعكس وجهة نظر العينة المستطلعة آراؤها نحو هذه المتغيرات. ويشير الجدول (3.4) إلى أن 41.5% من المبحوثين أفادوا بأن قوانين وتشريعات الحفاظ من الأولويات التي تعمل عليها السلطة الحاكمة، ويرى الباحث أن هذه الإستجابة قد تعود إلى أن أفراد العينة لم يكن لهم مشاركة في نقاشات أو مشاورة مع السلطة الحاكمة فيما يتعلق بقوانين وتشريعات الحفاظ. فيما يرى أقل من ثلث العينة (30.6%) أن الوصول لهذه القوانين والتشريعات سهل عند الحاجة إليها، ويفسر الباحث ذلك بأن معظم أفراد العينة يصعب عليهم الحصول على نسخ مطبوعة من التشريعات عند تعاملهم مع قضايا الحفاظ.

جدول (3.4): توزيع العينة حسب المعرفة بوجود قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة لمدينة غزة

م	المتغير	موافق بشدة		موافق		غير موافق		غير موافق		لا رأي لي	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1.	تشريعات الحفاظ من أولويات السلطة الحاكمة	13	8.2	53	33.3	59	37.1	22	13.8	12	7.5
2.	سهولة الوصول للقوانين عند الحاجة إليها	7	4.5	41	26.1	54	34.3	30	19.1	25	15.9
3.	وضوح قوانين وتشريعات الحفاظ	6	3.8	43	27	51	32.1	29	18.2	30	18.9
4.	إحكام قوانين وتشريعات الحفاظ	4	2.5	34	21.5	70	44.3	22	13.9	28	17.7
5.	مرونة التشريعات ومراعاتها للوضع الاقتصادي	7	4.5	38	24.2	59	37.6	24	15.3	29	18.5
6.	احتواء التشريعات على مواد عقابية للمخالفين	23	14.6	62	39.2	40	25.3	17	10.8	16	10.1
7.	الاحتواء على مواد انتزاع للملكيات الخاصة	9	5.7	41	25.9	60	38	22	13.9	26	16.5
8.	اشتمال التشريعات على مواد تحفيز للسكان	5	3.2	34	21.5	64	40.5	27	17.1	28	17.7
9.	مدى تنسيق الأدوار بين المؤسسات ذات الصلة	2	1.3	40	25.6	61	39.1	20	12.8	33	21.2
10	توضيح مسئوليات الجهات المختلفة	1	0.7	50	34	38	25.9	27	18.4	31	21.1
11	إشراك مؤسسات المجتمع عند وضع التشريعات	5	3.1	54	34	58	36.5	17	10.7	25	15.7
12	ضرورة تشكيل مجلس أعلى للحفاظ العمراني	106	67.1	36	22.8	7	4.4	5	3.2	4	2.5
13	المعرفة بأحكام قوانين وتشريعات الحفاظ	19	12	63	39.9	44	27.8	15	9.5	17	10.8
14	المعرفة بالعقوبات التي اشتملتها التشريعات	12	7.5	52	32.7	55	34.6	17	10.7	23	14.5
15	المعرفة بالحوافز التي اشتملتها التشريعات	8	5.1	50	31.6	59	37.3	19	12	22	13.9
16	المعرفة بآليات تطبيق القوانين والتشريعات	9	5.7	60	37.7	52	32.7	22	13.8	16	10.1
17	المعرفة بآليات التفتيش	11	7.1	60	38.5	46	29.5	18	11.5	21	13.5
	المتوسط					**%60.7**					
	الانحراف المعياري					**11.1**					

ويعتبر 30.8% أن قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني واضحة، أي أن غالبية العينة يعتقدون بأن هذه التشريعات ليست واضحة لأنها ذات طابع تخصصي. كما يرى 24% من العينة بأن التشريعات محكمة، وأن 28.7% يعتقدون بأن التشريعات مرنة وتراعي الوضع

الاقتصادي للمواطنين، ومن وجهة نظر الباحث فإن هذا يفسر ضعف الإلتزام بقرارات التراخيص الصادرة بموجب القوانين والتشريعات.

ويعتقد 53.8% من العينة بأن التشريعات تحتوي على مواد عقابية للمخالفين في حين اعتبر 31.6% أن التشريعات تحتوي على مواد انتزاع للملكيات الخاصة للمباني الأثرية. ويرى حوالي الربع (24.7%) أن التشريعات تشتمل على مواد تحفيز للسكان للحفاظ على التراث العمراني، ويعزو الباحث قلة استجابة العينة لموضوع تحفيز السكان على الحفاظ إلى ضعف قيام الجهات التنفيذية بتحفيز سكان البلدة القديمة على إجراء عمليات الحفاظ والترميم بشكل سليم، الأمر الذي يتفق مع نتائج دراسة سابقة حيث وجد بأن 90% من عينة دراسته قاموا بصيانة وترميم بيوتهم بشكل فردي دون تحفيز من أي جهة (برش، 2013).

وفيما يتعلق بتنسيق الأدوار بين المؤسسات ذات الصلة بالحفاظ العمراني فقد أفصح 26.9% من الأشخاص الذين تم الحصول على رأيهم بأن التشريعات تعزز تنسيق هذه الأدوار، في حين يرى حوالي ثلث العينة (34.7%) أن التشريعات توضح مسئوليات الجهات المختلفة تجاه الحفاظ العمراني، كما يعتبر 37.1% أنه يتم إشراك مؤسسات المجتمع والقطاع الخاص عند وضع قوانين وتشريعات الحفاظ. وهذه النتائج تتماشى مع نتائج دراسة سابقة توصلت إلى وجود ضعف في مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الحفاظ، إضافة إلى عدم وضوح الصلاحيات والمسئوليات لهذه المؤسسات (أبو الهيجا، 2002). إضافة إلى ذلك فإنه يرى غالبية أفراد العينة المستطلعة آراؤهم (89.9%) أنه من الضروري تشكيل مجلس أعلى للحفاظ العمراني (جدول 3.4). ويعزز هذه الحاجة ما ورد في الميثاق الوطني للحفاظ على الموروث الثقافي "ميثاق فلسطين 2012" بتشكيل مجلس أعلى للآثار (مركز آثار، 2012).

وعند استطلاع آراء العينة حول المعرفة بقوانين وتشريعات الحفاظ العمراني فقد أوضح نصف العينة (51.9%) أن لديهم هذه المعرفة بقوانين الحفاظ، في حين أفاد 40.2% أن لديهم معرفة بمواد العقوبات التي اشتملتها القوانين والتشريعات، وأن 36.7% لديهم معرفة بمواد الحوافز التي اشتملتها قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني، وأن 43.4% منهم لديهم معرفة بآليات تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني، وأن 45.6% لديهم معرفة بآليات التفتيش على تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ (جدول 3.4).

3.2.4 محور تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ

المحور الثاني هو محور وصف تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة بمدينة غزة، وقد كان معدله 59.6% ±8.0 كما هو موضح في الجدول (3.5).

جدول رقم (3.5): توزيع العينة حسب تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة

م	المتغير	موافق بشدة		موافق		غير موافق		غير موافق بشدة		لا رأي لي	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
2.1	تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ										
	تطبيق قوانين الحفاظ في تراخيص البناء	6	3.8	44	28	65	41.4	26	16.6	16	10.2
	تطبيق نظام حوافز في تراخيص البناء	3	1.9	27	17.2	71	45.2	40	25.5	16	10.2
	تطبيق آليات تفتيش ومراقبة لعمليات البناء	16	10.1	60	38	40	25.3	29	18.4	13	8.2
	تساهل المسئولون في تطبيق قوانين الحفاظ	6	3.8	52	32.9	48	30.4	40	25.3	12	7.6
	الالتزام بقرارات التراخيص الصادرة بموجب التشريعات	10	6.4	52	33.1	51	32.5	33	21	11	7
	المعدل: 59.7 الانحراف المعياري: 14.0										
2.2	تحقيق الطابع العمراني التراثي للبلدة القديمة										
	وجود طابع عمراني تراثي موحد في البلدة القديمة	2	1.3	21	13.5	69	44.5	46	29.7	17	11
	إيجاد طابع عمراني تراثي للمباني الحديثة	4	2.5	22	14	71	45.2	53	33.8	7	4.5
	إيجاد طابع عمراني لواجهات المحلات التجارية ومظلاتها	5	3.2	36	22.8	64	40.5	45	28.5	8	5.1
	إيجاد طابع عمراني تراثي لشوارع البلدة القديمة	1	0.6	18	11.6	62	40	63	40.6	11	7.1
	تناسق ارتفاع المباني الحديثة مع المباني التاريخية	3	1.9	29	18.5	62	39.5	52	33.1	11	7
	المعدل: 53.7 الانحراف المعياري: 12.3										
2.3	دور المواطنين في الحفاظ على المباني الاثرية وترميمها										
	قيام المواطنين بترميم بيوتهم الأثرية بدوافع ذاتية	6	3.8	34	21.5	64	40.5	45	28.5	9	5.7
	تطبيق انتزاع الملكيات الاثرية الخاصة للحفاظ عليها	2	1.3	16	10.1	81	51.3	47	29.7	12	7.6
	تقديم مساعدات للمواطنين لترميم بيوتهم الأثرية	7	4.4	23	14.6	70	44.3	43	27.2	15	9.5
	المعدل:55.3 الانحراف المعياري: 12.9										
2.4	الطرق وشبكة المواصلات في البلدة القديمة										
	الازدحام المروري في البلدة القديمة	8	5.1	26	16.5	58	36.7	65	41.1	1	0.6
	كفاية مواقف السيارات	2	1.3	13	8.2	63	39.6	78	49.1	3	1.9
	وجود شوارع للمشاة في البلدة القديمة	10	6.4	50	31.8	56	35.7	38	24.2	3	1.9
	منع دخول السيارات الخاصة لغير سكان المنطقة	9	5.7	26	16.5	58	36.7	52	32.9	13	8.2

منع دخول عربات الكارو فترات الذروة	20	12.6	24	15.1	64	40.3	45	28.3	6	3.8
اعتماد طرق التفافية حول البلدة القديمة	26	16.4	60	37.7	42	26.4	25	15.7	6	3.8
كفاية اجراءات تخفيف الازدحام	1	0.6	27	17.1	78	49.4	45	28.5	7	4.4
الحاجة لتطوير اجراءات تخفيف الازدحام	3	1.9	13	8.2	59	37.1	80	50.3	4	2.5
المعدل: 57.9				**الانحراف المعياري: 9.6**						
2.5 الاستعمال الأمثل للأراضي										
كفاية مساحة المتنزهات والمساحات الخضراء	9	5.7	0	0	74	47.1	63	40.1	11	7
منع إقامة مناطق صناعية داخل البلدة القديمة	17	10.8	50	31.8	60	38.2	21	13.4	9	5.7
توفير الموقع المناسب للأسواق المختلفة	15	9.6	70	44.6	48	30.6	19	12.6	5	3.2
توفير المساحة الكافية للاستخدام السكني	8	5.1	69	44.2	59	37.8	15	9.6	5	3.2
توفير الخدمات التعليمية الكافية	14	8.9	71	45.2	53	33.8	14	8.9	5	3.2
توفير الخدمات الصحية الكافية	11	7.1	74	47.4	53	34	13	8.3	5	3.2
توفير الخدمات الثقافية الكافية	4	2.5	23	14.6	87	55.4	31	19.7	12	7.6
معالجة مشكلة الخلط الوظيفي	5	3.2	31	19.7	78	49.7	27	17.2	16	10.2
المعدل: 62.4				**الانحراف المعياري: 12.5**						
2.6 تعزيز النشاط التجاري والاقتصادي										
ايجاد أسواق مختلفة	19	12.3	78	50.6	45	29.2	7	4.5	5	3.2
ايجاد المحاور (الشوارع) التجارية	14	8.9	82	52.2	43	27.4	11	7	7	4.5
إحياء الحرف التقليدية	8	5.1	47	30.1	69	44.2	29	18.6	3	1.9
تأهيل المباني الاثرية وإعادة استخدامها	2	1.3	44	28.2	66	42.3	36	23.1	8	5.1
ازدهار النشاط التجاري في البلدة القديمة	20	12.8	75	48.1	38	24.4	16	10.3	7	4.5
المعدل: 66.2				**الانحراف المعياري: 14.3**						
المعدل العام				**59.6**						
الانحراف المعياري				**8.0**						

ويعكس هذا المحور معدل استجابة العينة المستطلعة آراؤهم نحو تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة بمدينة غزة. ويتكون هذا المحور من 34 متغيراً مقسمة إلى 6 محاور فرعية سيتم استعراضها في الشكل رقم (3.5) على النحو التالي:

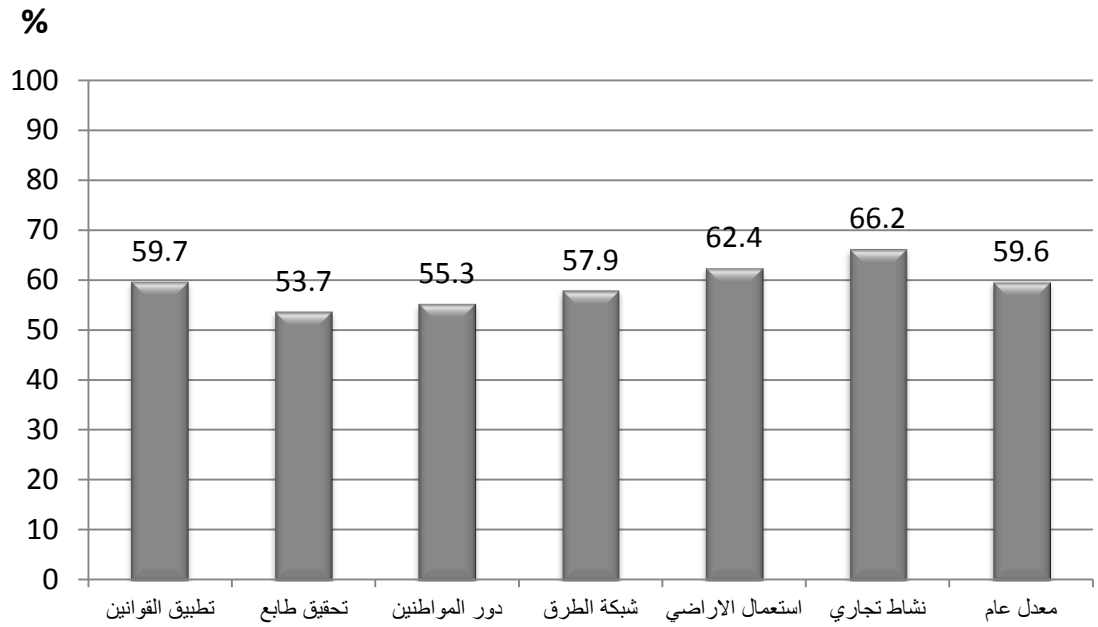

شكل رقم 3.5: يوضح معدل استجابة العينة نحو تطبيق قوانين الحفاظ ومحاوره الفرعية

- **تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ**

يعتبر تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ هو أول محور فرعي من محاور استطلاع رأي العينة حول تطبيق القوانين والتشريعات، ويشير الجدول رقم (3.5) إلى أن المعدل الإجمالي لهذا المحور الفرعي هو 59.7%. وهو يعكس معدل رأي العينة المستطلعة تجاه خمسة متغيرات تقيس توجهات العينة نحو تطبيق القوانين. حيث يرى أقل من ثلث العينة (31.8%) أنه يتم تطبيق هذه القوانين في تراخيص البناء والعمران في البلدة القديمة، فيما يعتبر 19.1% أنه يتم تطبيق نظام حوافز في تراخيص البناء لتشجيع الحفاظ العمراني. وبين 48.1% أنه يتم تطبيق آليات تفتيش ومراقبة لعمليات البناء في البلدة القديمة. كما اعتبر أكثر من ثلث العينة (36.7%) أن المسئولون لا يتساهلون في تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني، فيما يرى 39.5% أن هناك التزام بقرارات التراخيص الصادرة بموجب هذه القوانين والتشريعات.

- **تحقيق الطابع العمراني التراثي للبلدة القديمة**

أما المحور الفرعي الثاني فهو مدى تحقيق القوانين والتشريعات للطابع العمراني التراثي للبلدة القديمة، حيث يوضح الجدول (3.5) أن المعدل الإجمالي لهذا المحور الفرعي هو 53.7%. وهو يعكس معدل رأي العينة المستطلعة تجاه خمسة متغيرات تقيس توجهات العينة نحو تحقيق الطابع العمراني. وعند استطلاع رأي العينة حول تحقيق الطابع العمراني للبلدة القديمة يعتبر 14.8% أن الطابع العمراني موحد، ويرى 16.5% أن التشريعات كان لها دور

في تحقيقه في المباني الحديثة في البلدة القديمة، ويرى 26% تحقيق هذا الطابع في واجهات المحلات التجارية ومظلاتها، كما أفصح 12.2% تحقيقه في عناصر شوارع البلدة القديمة، ويرى 20.4% تحقيقه في تناسق ارتفاعات المباني الحديثة مع المباني التاريخية في البلدة القديمة. وهذه النتائج كلها من رأي العينة تتفق مع دراسة سابقة أكدت غياب الطابع المعماري والعمراني الموحد للبلدة القديمة بمدينة غزة، وأن إهمال الترميم والصيانة للمباني الأثرية إنعكس سلباً على واجهات المباني، إضافة إلى أن تطور مواد البناء وأساليب الإنشاء شجع على حركة بناء سريعة على حساب المباني القديمة دون مراعاة للطابع القديم مع ظهور مباني مرتفعة حجبت الكثير من المباني الأثريـــة (محسن، 2000).

- **دور المواطنين في الحفاظ على المباني الاثرية وترميمها**

أما المحور الفرعي الثالث فهو دور المواطنين في الحفاظ على المباني الأثرية وترميمها، حيث يوضح الجدول (3.5) إلى أن المعدل الإجمالي لهذا المحور الفرعي هو 55.3%، وهو يعكس معدل رأي العينة المستطلعة تجاه ثلاثة متغيرات تقيس توجهات العينة نحو دور المواطنين في الحفاظ، حيث أفاد ربع العينة (25.3%) أن المواطنين يقومون بترميم بيوتهم الأثرية بدوافع ذاتية، وهذا يتفق مع نتائج دراسة سابقة توصلت إلى أن 66% من عينة دراسته وصفوا بيوتهم أنها بحاجة لصيانة (برش، 2013). ويرى 11.4% من العينة أنه يتم تطبيق انتزاع الملكيات الأثرية الخاصة للحفاظ عليها وفق القانون، وهذا يتفق مع ما ورد في قاعدة بيانات مركز إيوان بالجامعة الإسلامية حول ملكية البيوت الأثرية؛ والذي يفيد بأن جميع البيوت الأثرية هي ملكية الخاصة، الأمر الذي يشير إلى عدم تطبيق البنود المتعلقة بانتزاع الملكيات للحفاظ عليها (إيوان، 20.13)، ويعزو الباحث ذلك إلى عدم مقدرة الجهات الرسمية على تعويض المواطنين وانتزاع بيوتهم الأثرية الخاصة.

ويعتبر خمس العينة تقريباً (19%) أنه يتم تقديم مساعدات كالقروض الحسنة والمنح للمواطنين لترميم بيوتهم الأثرية. ويعزو الباحث ذلك إلى ضعف تمويل عمليات الحفاظ والترميم سواء من جهات رسمية أو أهلية، الأمر الذي يتفق مع دراسة سابقة توصلت إلى أن 62% من عينة هذه الدراسة يعتبرون أن الجانب المالي هو العائق الأكبر لقيامهم بترميم بيوتهم (برش، 2013). كما يتفق أيضاً مع دراسة سابقة تؤكد عدم وضوح سياسة ضريبية ومالية في تمويل أو تشجيع أو دعم مباشر أو غير مباشر لعمليات الصيانة والترميم للقطاع الخاص (أبو الهيجا، 2002). وبوجه عام فإن هذا استجابة العينة المستهدفة لهذا المحور تتفق مع دراسة سابقة أفادت

عدم توافر ميزانيات تساعد في تمويل برامج الحفاظ والترميم، إضافة إلى تأجير العديد من تلك المباني الأثرية لوظائف لا تنسجم مع قيمتها التاريخية، ونظراً للقيمة التجارية المرتفعة لأسعار أراضي تلك المنطقة باعتبارها قلب المركز التجاري لمدينة غزة يدفع كثير من السكان للاستفادة القصوى من مساحة الأرض بهدم بيوتهم الأثرية (محسن، 2000).

- **الطرق وشبكة المواصلات في البلدة القديمة**

المحور الفرعي الرابع هو الطرق وشبكة المواصلات في البلدة القديمة، حيث يوضح الجدول (3.5) إلى أن المعدل الإجمالي لهذا المحور الفرعي هو 57.9%، وهو يعكس معدل رأي العينة المستطلعة تجاه ثمانية متغيرات تقيس توجهات العينة نحو الطرق وشبكة المواصلات بالبلدة القديمة. ويعتبر 21.6% من العينة أن البلدة القديمة لا تعاني من ازدحام مروري، في حين اعتبر 9.5% أن مواقف السيارات كافية وتغطي الاحتياج المطلوب.

كما يرى 38.2% أن البلدة القديمة تشتمل على شوارع مخصصة للمشاة. وهذا يتفق مع توصيات دراسة سابقة بضرورة تحديد طرق داخلية للمشاة بحيث تكون حلقة وصل بين الأماكن الأثرية وبعضها وكطرق فرعية بين الأحياء (عيسوي، 2008).

وعند سؤال العينة حول إجراءات تخفيف الازدحام في البلدة القديمة زعم 22.2% أن التشريعات تمنع دخول السيارات الخاصة لغير سكان المنطقة، ويرى 27.7% أن هذه الإجراءات تمنع دخول عربات الكارو فترات الذروة. ويعتبر 54.1% أن التشريعات تعتمد طرقاً إلتفافية حول البلدة القديمة لتفادي المرور العابر. وبوجه عام يرى 17.7% أن التشريعات تعتبر كافية، ويرى 10.1% منهم أنها لا تحتاج إلى تطوير. وهذا يتفق مع ما ورد في الدليل الإحصائي لحركة المرور في قطاع غزة والذي أشار أن التدفق المروري في ميدان فلسطين وقلب المدينة القديمة خلال ساعات الذروة مرتفع ويصل إلى 2391 مركبة، وأن متوسط المركبات في الاتجاهين 1624 مركبة في الساعة (السراج، 2007).

- **الاستعمال الأمثل للأراضي**

المحور الفرعي الخامس هو الإستعمال الأمثل للأراضي في البلدة القديمة، حيث يوضح الجدول (3.5) أن المعدل الإجمالي لهذا المحور الفرعي هو 62.4%، وهو يعكس معدل رأي العينة المستطلعة تجاه ثمانية متغيرات تقيس توجهات العينة نحو الإستعمال الأمثل للأراضي في البلدة القديمة، ويعتقد 42.6% أنها منعت إقامة مناطق صناعية داخل البلدة القديمة. الأمر الذي يعزوه الباحث إلى وجود العديد من الصناعات الخفيفة والمتوسطة مثل معامل ومصانع البلاط

وورش الحدادة والنجارة. حيث أن نسبتها تصل أقل من 2% (بدوي، 1999). كما ويعتبر ما يزيد على النصف (54.2%) أن التشريعات أوجدت الموقع المناسب للأسواق المختلفة داخل البلدة القديمة.

ويرى نصف العينة المستطلعة آراؤهم (49.3%) أن التشريعات وفرت المساحة الكافية للاستخدام السكني، في حين يرى 5.7% فقط أن التشريعات أوجدت مساحة مناسبة للمتنزهات والمساحات الخضراء. وهذا يتفق مع دراسة سابقة (بدوي، 1999) حيث أن نسبة الأرض المخصصة للسكن تصل إلى 40% من إجمالي البلدة القديمة، في حين أن النسبة المخصصة للجانب الرياضي والترفيهي متدنية جداً لم تصل إلى 1%. ويرى الباحث ان هذه النتائج تتفق مع واقع البلدة القديمة حيث أن المتنزهات تقتصر على متنزه واحد يفصل بين حي الدرج وحي الشجاعية على شارع صلاح الدين.

ويعتبر 54.1% من العينة أن القوانين والتشريعات وفرت الخدمات التعليمية الكافية، وهذا يتفق مع واقع البلدة القديمة حيث وجود 9 مدارس بداخلها و14 مدرسة على حدودها المباشرة المختلفة (بلدية غزة، 2013). ويعتبر 54.5% أنها وفرت الخدمات الصحية الكافية، وهذا يتفق مع واقع البلدة القديمة بوجود مستشفى مركزي ومستوصف ومركز صحي داخل حدود البلدة القديمة (بلدية غزة، 2013). ويعتبر 17.1% أنها وفرت الخدمات الثقافية الكافية، ويرى 22.9% أنها عالجت مشكلة الخلط الوظيفي. وهذا يفسر توجهات العينة نحو استخدامات الأراضي في البلدة القديمة.

- **تعزيز النشاط التجاري والاقتصادي**

أما المحور الفرعي السادس والأخير فهو تعزيز النشاط التجاري والاقتصادي؛ حيث يوضح الجدول (3.5) إلى أن المعدل الإجمالي لهذا المحور الفرعي هو 66.2%، وهو يعكس معدل رأي العينة المستطلعة تجاه خمسة متغيرات تقيس توجهات العينة نحو النشاط التجاري والإقتصادي.

وفي رأي العينة حول دور التشريعات في تعزيز النشاط التجاري والاقتصادي يرى 62.9% أنها ساهمت في إيجاد الأسواق المختلفة في البلدة القديمة، ويعتبر 61.1% أنها ساهمت في إيجاد الشوارع التجارية. وتتفق هذه النتائج مع دراسة سابقة تشير بأن نسبة الأسواق تشكل 11.43% من إجمالي البلدة القديمة (بدوي، 1999)، ويرى الباحث أن ذلك يتفق مع واقع البلدة القديمة حيث يوجد بها ستة أسواق رئيسية تخدم كل أحياء المدينة إضافة إلى تنوعها كما أن معظم شوارع البلدة القديمة تمثل محاور تجارية.

كما وبين 35.2% أنها ساهمت في إحياء الحرف التقليدية في البلدة القديمة. وبوجه عام يرى 60.9% أن القوانين ساهمت في ازدهار النشاط التجاري في البلدة القديمة، ويعزو الباحث موافقة ما يقرب من ثلثي العينة على اعتبار أن القوانين والتشريعات عززت النشاط التجاري في البلدة القديمة إلى توسط البلدة القديمة وتمركز معظم أنواع المحال التجارية فيها مما يجعلها دوماً مقصد سكان المدينة، إضافة إلى وجود بعض الأسواق التي تتفرد بها البلدة القديمة عن باقي أحياء المدينة. وهذا ما أكدته دراسات سابقة أن مركز غزة التاريخي يشكل بأسواقه المختلفة مركزاً تجارياً مهماً لجميع أنحاء القطاع حيث توجد بها الأسواق والمحاور التجارية الرئيسة (مغني، 2002).

3.2.5 محور الرقابة والتفتيش على تطبيق قوانين ونظم البناء والعمران في البلدة القديمة

المحور الثالث والأخير من الدراسة هو محور الرقابة والتفتيش على تطبيق قوانين ونظم البناء والعمران في البلدة القديمة، حيث يبين الجدول رقم (3.6) أن معدل استجابة العينة لهذا المحور كانت 57.8% ± 16.6 وهو يعكس معدل استجابة العينة المستطلعة آراؤهم نحو التفتيش والمراقبة على تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ في البلدة القديمة. ويتكون هذا المحور من 5 متغيرات كما هو واضح في جدول (3.6).

جدول (3.6): توزيع العينة حسب استجابتها للتفتيش على تطبيق قوانين ونظم البناء والعمران في البلدة القديمة

م	المتغير	موافق بشدة		موافق		غير موافق		غير موافق بشدة		لا رأي لي	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
	اعتبار التفتيش أحد الأنشطة الأساسية	13	9	58	40.3	50	34.7	13	9	10	6.9
	مراعاة التفتيش لأحكام التشريعات	12	7.7	51	32.7	56	35.9	20	12.8	17	10.9
	كفاية آليات التفتيش والمتابعة الميدانية المطبقة حالياً	4	2.5	28	17.8	70	44.6	36	22.9	19	12.1
	تأثير العلاقات الشخصية على عمل المفتشين	7	4.5	23	14.6	73	46.5	37	23.6	17	10.8
	متابعة توصيات التفتيش من قبل الجهات التنفيذية	8	5.1	47	29.9	50	31.8	27	17.2	25	15.9
	المتوسط					**57.8**					
	الانحراف المعياري					**16.6**					

ويتضح من الجدول أنه قد أفصح 49.3% من العينة بأن التفتيش على حركة العمران في البلدة القديمة أحد الأنشطة الأساسية لدى الجهات التنفيذية، وأفاد 40.4% أن التفتيش يراعي أحكام تشريعات الحفاظ العمراني، في حين يرى خمس العينة (20.3%) أن آليات التفتيش والمتابعة الميدانية المطبقة حالياً كافية، وهذا يطابق ما ذهبت إليه دراسات سابقة إلى ضرورة تطوير آليات تطبيق وتنفيذ هذه التشريعات (أبو الهيجا، 2002)، وهو أيضاً ما يؤكده أن التفتيش على حركة العمران يشمل جميع أنحاء البلدة القديمة وبشكل يومي، في مقابل ذلك إلا أن مراقبي التفتيش ليس لديهم المعرفة الكاملة بالمباني الأثرية، ولا باشتراطات وأحكام البناء الواجب اتباعها في البلدة القديمة (اعزيزه، 2013). كما يرى 19.1% أن العلاقات الشخصية لا تؤثر على عمل المفتشين، فيما يعتبر 35% أنه يتم متابعة توصيات التفتيش من قبل الجهات التنفيذية.

3.3 التحليل الإحصائي للدراسة

يستعرض هذا الجزء من الفصل التحليل الإحصائي للدراسة، واصفاً العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة، باستخدام بعض التحاليل الإحصائية، بالإضافة إلى رأي الباحث في النتائج التي تم التوصل إليها. أما المتغير التابع فقد كان "أثر تطبيق القوانين والتشريعات على الحفاظ"، أما المتغيرات المستقلة (غير التابعة) فهي الجنس والعمر والعلاقة بعملية الحفاظ العمراني، وجهة العمل والدرجة الوظيفية وسنوات الخبرة. وقد استخدم الباحث بعض التحاليل الإحصائية مثل t–test واختبار التباين (ANOVA) والجداول المتقاطعة (Cross tabulation) في الإحصاءات الاستنتاجية.

جدول (3.7): نتائج التحليل الاحصائي للدراسة

المتغير المستقل		التكرار	% (المتوسط)	St.D	t/F	Sig.
الجنس	ذكور	120	61	8.02	t=0.928	0.798
	إناث	39	59	7.37		
الفئة العمرية	<30سنة	64	60.3	7.3	F=2.199	0.114
	30 ≤ < 40	44	57.7	6.9		
	40 ≤ سنة	51	60.9	9.0		
	المجموع	**159**	**59.8**	**7.9**		
المستوى التعليمي	دبلوم	31	59.6	7.6	F=0.101	0.904
	بكالوريوس	86	59.5	8.1		
	فوق البكالوريوس	38	60.2	7.9		
	المجموع	**155**	**59.7**	**7.9**		
العلاقة بالحفاظ	من السكان	65	57.6	6.6	F=7.524	0.001
	أعمل/عملت في المجال	74	62.3	7.9		
	من أصحاب المحلات	20	57.6	9.3		
	المجموع	**159**	**59.8**	**7.9**		
جهة العمل	وزارة الحكم المحلي	13	63.7	8.9	F=1.685	0.178
	وزارات ذات صلة	15	61.3	7.8		
	بلدية غزة	18	65.2	5.9		
	أكاديمي أو باحث	28	60.3	8.3		
	المجموع	**74**	**62.3**	**7.9**		
المسمى الوظيفي	مدير عام فما فوق	6	63.8	5.2	F=2.197	0.103
	مدير دائرة	7	57.2	4.3		
	رئيس قسم	15	63.5	7.7		
	رئيس شعبة	18	65.1	7.6		
	المجموع	**46**	**63.2**	**7.3**		
سنوات الخبرة	5 ≤	29	62.2	8.0	F=1.197	0.308
	5 < < 15	26	60.7	8.5		
	≥15	19	64.4	6.6		
	المجموع	**74**	**62.3**	**7.9**		

3.3.1 أثر القوانين على الحفاظ حسب الجنس

للبحث في الفرق في وجهات النظر نحو "أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ" حسب الجنس، تم استخدام اختبار t-test حيث أنه الإختبار الأنسب لذلك لأنه يقارن المعدلات حسب متغيرين اثنين فقط. ويشير الجدول (3.7) إلى أن الذكور أظهروا معدلات أعلى من الإناث فيما

يتعلق بأثر القوانين والتشريعات على الحفاظ، لكن هذه الفروقات بين الذكور والإناث في استجابتهم لأثر القوانين والتشريعات على الحفاظ المعماري لم تكن ذات دلالة إحصائية (p= 0.798). وهذا يعني أن اختلاف الجنس بين الذكور والإناث لم يكن له تأثير على وجهة نظر المبحوثين نحو أثر التشريعات على الحفاظ العمراني.

3.3.2 أثر القوانين على الحفاظ حسب الفئة العمرية

لاستكشاف الفرق في وجهات النظر نحو "أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ" حسب الفئة العمرية، فقد استخدم الباحث اختبار ANOVA، حيث أنه الأنسب لذلك نظراً لوجود ثلاث فئات عمرية. ويشير الجدول (3.7) إلى وجود فروقات في متوسط استجابة العينة نحو أثر القوانين والتشريعات، ولكن هذه الفروقات لم تكن ذات دلالة إحصائية (p= 0.114). وهذا يدلل على أن اختلاف الفئات العمرية لم يكن له أثر على آراء المبحوثين واستجابتهم نحو أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني.

3.3.3 أثر القوانين على الحفاظ حسب المستوى التعليمي

لدراسة الفرق في معدلات الإستجابة لأثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني بمدينة غزة حسب المستوى التعليمي، فقد استخدم الباحث اختبار ANOVA، حيث أنه الأنسب لذلك نظراً لوجود ثلاث مستويات تعليمية. ويشير الجدول (3.7) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستويات التعليمية في استجابتها نحو أثر القوانين على الحفاظ (p= 0.904). وهذا يعني أن اختلاف المستوى التعليمي بين أفراد العينة لم يكن له تأثير على وجهة نظر المبحوثين نحو أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني، حيث أن الباحث اختار عينة الدراسة ممن يحملون شهادة لا تقل عن دبلوم بعد الثانوية العامة، أي أن العينة لديها مستوى تعليمي يضمن الحصول على نتائج سليمة متعلقة بأثر التشريعات على الحفاظ.

3.3.4 أثر القوانين على الحفاظ العمراني حسب علاقة العينة بالحفاظ

للبحث في الفرق في معدلات الإستجابة لأثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني بمدينة غزة حسب العلاقة بالحفاظ العمراني، فقد استخدم الباحث اختبار ANOVA، حيث أنه الأنسب لذلك نظراً لوجود ثلاث فئات تنتمي إليها العينة المستطلعة آراؤهم. ويشير الجدول (3.7) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات العلاقة بالحفاظ المختلفة في استجابتها نحو أثر القوانين على الحفاظ (p=0.001). هذا يعني بأن الانطباع نحو أثر التشريعات على

الحفاظ يتغير حسب علاقة المبحوثين بالحفاظ العمراني، حيث أن العاملين في مجال الحفاظ أبدوا معدل استجابة أعلى من السكان وأصحاب المحلات نحو أثر التشريعات على الحفاظ من وجهة نظرهم. ويعزو الباحث ذلك إلى طبيعة عمل هذه الفئة واطلاعها على القوانين والتشريعات، وتنوع خبرتها في هذا المجال.

3.3.5 أثر القوانين على الحفاظ حسب جهة العمل

لاستكشاف الفرق في معدلات الإستجابة لأثر القوانين والتشريعات على الحفاظ حسب جهة العمل، فقد استخدم الباحث اختبار ANOVA، حيث أنه الأنسب لذلك نظراً لوجود أربع جهات يعمل فيها أفراد العينة المستطلعة آراؤهم. ويشير الجدول (3.7) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين جهات العمل المختلفة في استجابتها نحو أثر القوانين على الحفاظ (p=0.178). وهذا يعني بأن اختلاف جهة العمل بين العاملين في مجال الحفاظ العمراني لم يكن له أثر على وجهة نظر المبحوثين نحو أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني.

3.3.6 أثر القوانين على الحفاظ حسب المسمى الوظيفي

لدراسة الفرق في معدلات الإستجابة لأثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني بمدينة غزة حسب المسمى الوظيفي، فقد استخدم الباحث اختبار ANOVA، حيث أنه الأنسب لذلك نظراً لوجود أربع مسميات وظيفية ينتمي إليها أفراد العينة المستطلعة آراؤهم. ويشير الجدول (3.7) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المسميات الوظيفية المختلفة في استجابتها نحو أثر القوانين على الحفاظ (p=0.103). هذا يعني بأن اختلاف المسمى الوظيفي بين العاملين في مجال الحفاظ العمراني لم يختلف باختلاف المسمى الوظيفي نحو أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني.

3.3.7 أثر القوانين على الحفاظ حسب سنوات الخبرة

لبحث الفرق في معدلات الإستجابة لأثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني بمدينة غزة حسب سنوات الخبرة، فقد استخدم الباحث اختبار ANOVA، حيث أنه الأنسب لذلك نظراً لوجود أربع فئات عمرية ينتمي إليها أفراد العينة المستطلعة آراؤهم. ويشير الجدول (3.7) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة المختلفة في استجابتها نحو أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ (p=0.308). وهذا يدلل على أنه رغم الخبرة التراكمية التي يكتسبها العاملون في مجال الحفاظ على التراث العمراني إلا أن رأيهم لم يختلف باختلاف سنوات الخبرة فيما يتعلق باستجابتهم نحو أثر الحفاظ.

3.4 خلاصة الفصل الثالث

– تناول الباحث في هذا الفصل نوع الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة ومدة إجراء الدراسة ومكانها، كما تناول أداة الدراسة الأساسية شارحاً طريقة جمع البيانات وتحليلها، وتطرق إلى النتائج الوصفية والتحليلية للعمليات الاحصائية التي قام بها الباحث لقياس أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني في البلدة القديمة لمدينة غزة. كما تطرق إلى نتائج توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الفردية للعينة، ثم معدلات الإستجابة حسب محاور الاستبانة الثلاثة. كما تعرض الفصل لنتائج العمليات الاحصائية التي أجراها الباحث لقياس الفروق في معدل الإستجابة حسب المتغيرات الفردية.

– قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة وهم من فئة الخبراء والمختصين والمسئولين في مجال الدراسة، إضافة إلى سكان البيوت الأثرية وأصحاب محلات سوق القيسارية الأثري بالبلدة القديمة. وقد تم إجراء هذه الدراسة في البلدة القديمة لمدينة غزة في فترة ثمانية أشهر.

– تبنت الدراسة الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات حيث تكونت من قسمين رئيسيين أولهما للبيانات الفردية وثانيهما انقسم إلى ثلاث محاور رئيسية هي: المعرفة بوجود قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني، وتطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني، وآخرها التفتيش والمتابعة. حيث بلغت نسبة الإستجابة العينة 87%.

– تم التحقق من صدق أداة الدراسة الشكلي وصدق المحتوى لضمان قياس أهداف الدراسة. كما قام الباحث بالتحقق من ثبات الأداة على جميع محاور الدراسة. وتم تدقيق البيانات المجمعة من الميدان عبر الباحث، ثم تحليلها بواسطة برنامج SPSS ومن ثم القيام بمعالجتها ثم عمل الإختبارات الاحصائية.

– أفادت النتائج أن ثلاثة أرباع العينة المستطلعة آراؤهم من الذكور وما نسبته (40.3%) من العينة كانت أعمارهم أقل من 30 سنة و27.7% تتراوح أعمارهم من 30 إلى 40 سنة و 32.1% هم من الفئة العمرية أكبر من 40 سنة كما ويبلغ ثلثيهم (66%) من العاملين في مجال الحفاظ العمراني.

– أغلبية العينة المستطلعة آراؤهم حاصلين على شهادة البكالوريوس على الأقل. كما أن حوالي نصف العينة يعملون في مجال الحفاظ العمراني، وما نسبته 40.9% هم من سكان البيوت الأثرية بالبلدة القديمة بمدينة غزة و 12.6% هم من أصحاب المحلات في سوق القيسارية بالبلدة القديمة بمدينة غزة.

– جهة عمل المبحوثين العاملين في مجال الحفاظ العمراني منهم (37.8%) أكاديميون أو باحثون، ثم يليهم العاملون في بلدية غزة ونسبتهم (24.3%)، ثم العاملون في الوزارات ذات الصلة ثم العاملون في وزارة الحكم المحلي. كما أن غالبية العاملين في مجال الحفاظ العمراني من تخصص الهندسة المعمارية.

– يعكس المعدل العام وجهة نظر ضعيفة تجاه أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ، وهذا من جهته يعكس متوسط المحاور الثلاثة والذي بلغ 59.8%، حيث أن 60.7% من العينة كانت لديهم توجهات إيجابية نحو المعرفة بقوانين الحفاظ، وأن 59.6% كانت لديهم توجهات إيجابية نحو تطبيق قوانين الحفاظ. وأن 57.8% من العينة لديهم توجهات إيجابية نحو الرقابة والتفتيش على تطبيق قوانين الحفاظ.

– لم يؤثر اختلاف كلاً من الجنس والفئات العمرية والمستوى التعليمي بين أفراد العينة على وجهة نظر المبحوثين. كما لم يؤثر أيضاً جهة العمل لفئة العاملين في مجال الحفاظ ولا المسمى الوظيفي ولا سنوات الخبرة في وجهة نظر المبحوثين. في حين أن العاملين في مجال الحفاظ أبدوا معدل استجابة أعلى من السكان وأصحاب المحلات نحو أثر التشريعات على الحفاظ.

الفصل الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

استنتاجات الدراسة

إجابات أسئلة الدراسة

توصيات الدراسة

توصيات على مستوى صناع القرار

توصيات على المستوى الإجرائي التنفيذي الفني

توصيات للباحثين

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

بعد الانتهاء من فصول الدراسة الثلاثة حيث بين الفصل الأول الاهتمام العالمي بالحفاظ على التراث الثقافي، وتحدث الفصل الثاني عن القوانين والتشريعات الفلسطينية المتعلقة بالحفاظ على التراث الثقافي، ومن ثم الحديث في الفصل الثالث عن واقع وتأثير القوانين والتشريعات على الحفاظ في مدينة غزة. نستعرض في هذا الفصل الأخير من الدراسة أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة.

4.1. استنتاجات الدراسة

1) تشكل القوانين والتشريعات أحد القواعد الأساسية للحفاظ حيث تصف حدود وصلاحيات ومهام الجهات التنفيذية المختلفة. ويعتبر تقييم أثرها على الحفاظ العمراني بالبلدة القديمة أمراً هاماً للمحافظة على ديمومة الحفاظ وفق التشريعات السارية.

2) الحفاظ العمراني والمعماري يمثلان دوراً مهماً وركيزة أساسية في الحفاظ على التراث الثقافي، لما يمثلانه من تكامل الحفاظ على النطاقات التراثية ومراكز المدن التاريخية في إطارها العام والحفاظ على العناصر والمباني الأثرية منفردة.

3) تتداعى الدول للحفاظ العمراني لعدة أسباب اهمها المسئولية الاممية باعتبار التراث ملك للإنسانية جمعاء، وحماية لها من تسارع عجلة النمو الحضري، ولتعزيز الهوية والانتماء لدى مواطنيها، ولتعزيز التنمية السياحية والاقتصادية المستدامة.

4) يوجد اتجاهات عالمية في الحفاظ على مراكز المدن التاريخية منها المحافظة على القديم دون تغيير واتجاه الواقعية، والاتجاه الرومانسي التقليدي، واتجاه الإزالة والتجديد.

5) هناك سياسات لتطوير مراكز المدن التاريخية هي سياسة الإزالة والإحلال وسياسة التجديد الحضري وإعادة البناء والتعمير، إضافة إلى سياسة الترميم والتجديد وسياسة الحماية إلى غيرها من السياسات.

6) للحفاظ العمراني مستويات تتراوح بين الحفاظ على العناصر التراثية والمبنى الواحد ومجموعة المباني إلى الحفاظ على النسيج الحضري والمناطق التراثية كاملة، ثم الحفاظ على المستوى الإقليمي والدولي.

7) هناك اتفاقيات وتوصيات دولية رعتها المنظمات العالمية وعلى رأسها اليونسكو قد وضعت تدابير وتوصيات عامة لتأخذها الدول بالاعتبار حين تضع قوانينها وتشريعاتها وأهمها التدابير العلمية والتقنية والإدارية والتشريعية والمالية.

8) المتغيرات السياسية الكبيرة والمتعاقبة التي حدثت في فلسطين أدت إلى تطبيق قوانين وتشريعات مختلفة كما أن المشاكل التشريعية الفلسطينية لا حصر لها مما يقتضي ضرورة تشريعات جديدة لضمان حماية قانونية أفضل للتراث الثقافي الفلسطيني.

9) ضرورة اعتماد مشروع قانون التراث الثقافي الفلسطيني الذي أعدته السلطة الفلسطينية بعد انضمام فلسطين الرسمي لمنظمة يونسكو. لمعالجة قصور قانون الآثار البريطاني لعام 1929م المعمول به حالياً.

10) مدينة غزة مدينة عريقة والبلدة القديمة هي مركزها التاريخي حيث لا تزال تحتفظ بنسيجها الحضري التاريخي. وقد أثر تنوع استخدامات الأراضي فيها واختلاف الملكيات على تخطيطها العام الأمر الذي يستدعي التدخل لحمايته.

11) المخطط التفصيلي للبلدة القديمة الذي أعدته بلدية غزة بهدف تنظيم عمليات البناء والعمران وتفعيل منظومة الحفاظ يحتاج إلى التعريف والتوعية به وتطويره إضافة إلى تطوير آليات المراقبة والتفتيش لضمان تطبيقه.

12) مستوى المعرفة بقوانين وتشريعات الحفاظ غير كافية وتحتاج إلى تعزيز، كما أن هناك قصور في تطبيق القوانين والتشريعات، إضافة إلى ضعف آليات الرقابة والتفتيش على تطبيقها.

4.2. نتائج الدراسة

سنقوم باستعراض نتائج الدراسة من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة على النحو التالي:

1. واقع أثر قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة لمدينة غزة

بصورة عامة، كشفت نتائج الدراسة بأن المعدل العام لاستجابة العينة نحو أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني بالبلدة القديمة لمدينة غزة كان مقبولاً، وهو يعكس استجابة إيجابية مقبولة من قبل أفراد العينة تجاه أثر التشريعات على الحفاظ. وقد حقق محور المعرفة بقوانين وتشريعات الحفاظ أعلى معدل من محاور الدراسة، ثم تلاه محور تطبيق قوانين الحفاظ، أما أقل استجابة فكانت لمحور الرقابة والتفتيش على تطبيق قوانين الحفاظ. وقد شكلت هذه المحاور الإطار العام لمستويات التدخل من قبل المسئولين وصناع القرار.

2. مستوى المعرفة بقوانين الحفاظ لدى العينة

استدلت الدراسة على أن معدل استجابة العينة نحو المعرفة بقوانين الحفاظ كانت جيدة، وهذا يعكس استجابة ايجابية جيدة ومقبولة من قبل أفراد العينة تجاه المعرفة بقوانين الحفاظ. وقد أفاد أقل من نصف العينة بأن قوانين وتشريعات الحفاظ من الأولويات التي تعمل عليها السلطة الحاكمة، وفي نفس الوقت يرى أقل من ثلث العينة بأن تشريعات الحفاظ العمراني محكمة وواضحة وسهل الوصول إليها عند الحاجة، وأنها مرنة وتراعي الوضع الاقتصادي للمواطنين. وبالرغم من أن حوالي ثلث العينة يرى بأن التشريعات توضح مسئوليات الجهات المختلفة تجاه الحفاظ العمراني، ويعتقدون أنه يتم إشراك مؤسسات المجتمع والقطاع الخاص عند وضع قوانين وتشريعات الحفاظ، إلا أن الربع فقط يرون بأن هذه التشريعات تعزز تنسيق الأدوار بين المؤسسات. في حين يرى غالبية العينة أنه من الضروري تشكيل مجلس أعلى للحفاظ العمراني.

3. مدى تطبيق لقوانين الحفاظ العمراني

بشكل عام، فقد أظهرت الدراسة أن معدل استجابة العينة نحو تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ كان مقبولاً، الأمر الذي يعكس استجابة إيجابية مقبولة من قبل أفراد العينة تجاه تطبيق قوانين الحفاظ. كما استنتجت الدراسة أن معدل الإستجابة لتحقيق الطابع العمراني كانت مقبولة أيضاً. بالرغم من ذلك، فإن غالبية المبحوثين يرون بأن الطابع العمراني بالبلدة القديمة غير موحد، وأن التشريعات ليس لها دور في تحقيق الطابع العمراني في المباني الحديثة، ولم تحقق

الطابع العمراني لشوارع البلدة القديمة، ولم تحقق تناسق ارتفاعات المباني الحديثة مع المباني التاريخية للبلدة القديمة.

كما توصلت الدراسة إلى أن معدل توجهات العينة نحو الطرق وشبكة المواصلات بالبلدة القديمة كان مقبولاً، وهو يعكس استجابة مقبولة. وبالرغم من ذلك فإن معظم العينة يرون بأن البلدة القديمة تعاني من ازدحام مروري، وأن مواقف السيارات غير كافية ولا تغطي الاحتياج المطلوب، وأن البلدة القديمة لا تشتمل على شوارع مخصصة للمشاة، كما أن غالبية العينة ترى بأن التشريعات غير كافية وتحتاج إلى تطوير.

علاوة على ذلك فقد أوضحت الدراسة بأن المعدل العام لاستجابة العينة نحو الاستعمال الأمثل للأراضي كان جيداً، وهذا يعكس توجهاً إيجابياً من العينة تجاه الاستعمال الأمثل للأراضي. وقد اعتبر نصف العينة بأن القوانين منعت إقامة مناطق صناعية داخل البلدة القديمة، وأوجدت الموقع المناسب للأسواق المختلفة داخل البلدة القديمة. وعلى العكس من ذلك فإن النسبة الأقل من العينة يرون بأن التشريعات أوجدت مساحة مناسبة للمتنزهات والمساحات الخضراء.

4.واقع الرقابة والتفتيش على تطبيق قوانين الحفاظ

توصلت الدراسة إلى أن معدل استجابة المبحوثين للرقابة والتفتيش على تطبيق قوانين الحفاظ بصورة عامة كانت مقبولة، وبالرغم من أنها كانت أضعف المحاور إلا أنها تعكس استجابة إيجابية مقبولة من قبل أفراد العينة. وفي ذات الوقت أفصح نصف العينة بأن التفتيش على حركة العمران في البلدة القديمة أحد الأنشطة الأساسية لدى الجهات التنفيذية، في حين يرى غالبية العينة خمس العينة فقط بأن آليات التفتيش والمتابعة الميدانية المطبقة حالياً كافية، وأن العلاقات الشخصية لا تؤثر على عمل المفتشين.

5.تحليل نقاط الضعف والقوة المتعلقة بتطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ الحالية:

- نقاط القوة

- تعتبر قوانين الحفاظ من أولويات السلطة الحاكمة.
- التشريعات والقوانين تحتوي على مواد متعلقة بالعقوبات والحوافز وآليات التفتيش.
- التشريعات عززت النشاط التجاري بالبلدة القديمة من خلال ايجاد الأسواق المختلفة والشوارع التجارية.

- حافظت التشريعات على الاستعمال الأمثل للأراضي من خلال كفاية الخدمات التعليمية والصحية والثقافية ومنع إقامة مناطق صناعية وإيجاد الموقع المناسب للأسواق وتوفير المساحة الكافية للاستخدام السكني.

- نقاط الضعف

- الوصول للقوانين ليس في متناول جميع المهتمين وذوي الاختصاص.
- هناك ضعف في التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الحفاظ.
- ضعف إشراك مؤسسات المجتمع عند مناقشة قضايا الحفاظ، كما أن التشريعات لم توضح مسئوليات الجهات المختلفة فيما يتعلق بالحفاظ.
- ضعف تحقيق الطابع العمراني في البلدة القديمة.
- ضعف تعزيز دور المواطنين في الحفاظ على المباني الاثرية.
- تعاني البلدة القديمة من الازدحام المروري وعدم كفاية مواقف السيارات وشوارع المشاة.
- ضعف المتابعة والتفتيش على تطبيق قوانين الحفاظ.

6. تأثير المتغيرات الفردية على الإستجابة نحو أثر التشريعات على الحفاظ العمراني

تؤثر العديد من المتغيرات في وجهات نظر العينة المستطلعة آراؤهم تجاه أثر التشريعات على الحفاظ مثل الجنس والعمر والعلاقة بالحفاظ وجهة العمل والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة. وقد أظهرت الدراسة أن اختلاف الجنس، واختلاف العمر، ومكان العمل والمستوى الوظيفي، والمستوى التعليمي، وسنوات الخبرة لم يكن لها تأثير على وجهة نظر المبحوثين نحو أثر التشريعات على الحفاظ العمراني. في حين أظهر متغير العلاقة بالحفاظ العمراني أثراً واضحاً على وجهة نظر المبحوثين تجاه أثر التشريعات والقوانين على الحفاظ العمراني بالبلدة القديمة.

4.3 توصيات الدراسة

يدرج الباحث هنا أهم التوصيات التي من شأنها أن تعزز دور قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة لمدينة غزة وهي على مستوى استراتيجي ومستوى إجرائي على النحو التالي:

4.3.1 توصيات على مستوى صناع القرار

- زيادة اهتمام السلطة الحاكمة بقضايا الحفاظ على التراث العمراني
- رفع مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الحفاظ العمراني وخصوصاً مع بلدية غزة باعتبارها المسئولة عن البلدة القديمة من الناحية التنظيمية، ووزارة السياحة والآثـــار، وتوضيح المسئوليات وفق القانون، مع ضرورة تشكيل مجلس أعلى للآثار.
- ضرورة وضع برنامج وطني للحفاظ على المباني الأثرية.
- العمل على تسهيل الوصول للقوانين وتشريعات الحفاظ من خلال طباعتها ونشرها.
- تعزيز الاهتمام بتشريعات الحفاظ ضمن عمل المراقبة والتفتيش على حركة العمـــران فـــي البلدة القديمة.
- تحديد آليات تضمن مشاركة السكان في عملية الحفاظ والترميم.

4.3.2 توصيات على المستوى الإجرائي التنفيذي (الفني)

- تطوير الخطة المرورية للبلدة القديمة لتخفيف الازدحام المروري، وتحديدها بطريق التفافي وتخفيف حركة المرور العابر.
- تحديد طرق داخلية مخصصة للمشاة بحيث تكون حلقة وصل بين الأماكن الأثرية.
- إيجاد فراغات مفتوحة ومناطق خضراء خصوصاً حول المباني الأثرية لإبرازها وتأكيدها.
- إعادة توزيع أسواق البلدة القديمة حسب المهن وتخصصها (سوق عطارين، سوق حلويات، سوق مهن حرفية، سوق لحوم، مكتبات،..).
- تعزيز وتطوير آليات الرقابة والتفتيش كأحد الأنشطة الأساسية للسلطات التنفيذية على تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني.
- نشر المعرفة بالمواد التي تشتمل عليها قوانين وتشريعات الحفاظ وخاصة ما يتعلق بالتحفيز والعقوبات وآليات المراقبة والتنفيش.
- تجميد منح رخص الهدم والبناء إلا بموجب شروط تنظيمية تحقق الطابع العمراني للمكان.

- تطبيق الاشتراطات والأحكام المتعلقة بتوحيد طابع واجهات المحلات.
- معالجة الخلط الوظيفي الحادث في البلدة القديمة.
- تطبيق نظام انتزاع الملكيات الخاصة لبعض البيوت وترميمها واستخدامها بوظائف عامة مع تعويض السكان في حالة نزع الملكيات منهم.

4.3.3 توصيات مستقبلية للباحثين

- إجراء أبحاث لدراسة أثر التشريعات والقوانين على الحفاظ في مدن تاريخية أخرى في فلسطين.
- إجراء أبحاث ودراسات لتطوير تشريعات وأحكام البناء المتعلقة بالبلدة القديمة لمدينة غزة.
- عمل دراسات بحثية حول الطابع العمراني والمعماري للبلدة القديمة لمدينة غزة.
- عمل دراسة تحليلية لأثر تطبيق الخطة المرورية على شبكة الطرق والمواصلات بالبلدة القديمة.
- أثر المساعدات المالية على تشجيع سكان البيوت الأثرية لترميم بيوتهم.
- عمل بحث حول الوظائف العامة الأنسب لاستخدام البيوت الأثرية بعد ترميمها بما يحقق خدمة حقيقية للمجتمع (Adaptive Reuse).

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أبو الهيجا، أحمد حسين، (1999)، **منهجية وآلية الحفاظ على المناطق والمباني التاريخية الفلسطينية، حالة دراسية: مشروع الحفاظ على منطقة كاتب الولاية بغزة، وتطويرها**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

2. أبو الهيجا، أحمد حسين، (2002)، **توجيه عمليات الحفاظ والترميم المعماري في فلسطين لحماية البيئة العمرانية والتراث المعماري**، UNDP، القدس، فلسطين.

3. أبو الهيجاء، أحمد حسين، (2011)، **أساليب ومعايير حماية التراث العمراني والمعماري**، مطبعة الخط العربي، الطبعة الاولى، عمان، الأردن.

4. أبو هنطش، **نهى أحمد حسين** (**2007**)، نحو سياسة إعادة تأهيل المباني السكنية في مراكز المدن الفلسطينية– "حالة دراسية نابلس، **رسالة ماجستير**، **كلية الهندسة**، **جامعة النجاح الوطني**، **نابلس**، **فلسطين.**

5. أحمد، فايز محمد فكري (2004)، **إشكالية خصائص المدينة التقليدية ودور قوانين وتشريعات البناء في الحفاظ على الطابع المعماري**، ورقة عمل، المؤتمر الدولي الثاني للحفاظ المعماري، دبي، دولة الإمارات.

6. بدوي، خميس (1999)، **نحو وضع نموذج للتخطيط العمراني لقطاع غزة، البلدة القديمة دراسة حالة**، جامعة النيلين، مصر.

7. البرش، أحمد محمد، (2012)، **عمارة البيوت التقليدية في مدينة غزة واستراتيجيات الحفاظ عليها**، رسالة ماجستير، قسم الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

8. بشارة، خلدون، (2006)، **المواقع التاريخية والعوامل الاقتصادية**، ورقة عمل، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، (ورقة غير منشورة).

9. البغدادي، جمال محمد، (2010)، **البعد السياسي في التشريعات وأثره على العمران، نماذج عمرانية نمطية في مدينة غزة**، رسالة ماجستير، قسم الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين (ورقة غير منشورة).

10. بلدية غزة (1996)، مشروع المخطط التفصيلي للبلدة القديمة بمدينة غزة، بلدية غزة، فلسطين.

11. بلدية غزة (2002)، مشروع المخطط التفصيلي للبلدة القديمة بمدينة غزة، بلدية غزة، فلسطين.

12. بلدية غزة (2013)، قاعدة بيانات قسم نظم المعلومات الجغرافية، غزة، فلسطين.

13. بلدية غزة، (1996)، **مشروع المخطط التفصيلي للبلدة القديمة بمدينة غزة**، غزة، فلسطين.

14. حايك، عدلي، (1995)، **مجموعة القوانين والأنظمة الخاصة ببلدية غزة**، مطابع القدس العربية، القدس، فلسطين.

15. حريتاني، محمود (2001)، **الأسس التخطيطية للإحياء في مراكز المدن: دراسة مقارنة بين عدة حالات أوروبية وعربية**، ندوة التراث العمراني في المدن العربية بين المحافظة والأصالة، حمص، سوريا.

16. حؤبش، مرفت مأمون (2004)، **التشريعات الأردنية وأثرها على استراتيجيات الحفاظ العمراني**، ورقة عمل، المؤتمر الدولي الثاني للحفاظ المعماري، دبي، دولة الإمارات (ورقة غير منشورة).

17. الخضراوي، ريهام كامل (2012)، **الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني "دراسة حالة واحة سيوه"**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر.

18. خمايسي، راسم (1997)، **مأسسة جهاز التخطيط في فلسطين الدولة**، ورقة عمل في المؤتمر الدولي لإعمار في فلسطين، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين.

19. السراج، يحيى رشدي (2007)، **الدليل الإحصائي لحركة المرور والمواصلات في قطاع غزة**، منشورات الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

20. سعادة، أيمن عزمي (2009)، **آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني (حالة دراسية الضفة الغربية)**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

21. الصالح، عماد (2010)، **السياسات التنظيمية للتعامل مع التراث العمراني: سياسة الارتقاء في مدينة حلب القديمة هدفًا للتنمية الشاملة**، بحث مقدم إلى ندوة التراث العمراني الوطني وسبل المحافظة عليه، الرياض، السعودية.

22. صالحة، رائد أحمد (1970)، **مدينة غزة: دراسة في جغرافية المدن**، رسالة ماجستير منشورة، مطبعة الرنتيسي، الطبعة الاولى، غزة، فلسطين.

23. عبدالهادي، عبد الناصر (2009)، **Heritage Recovery after the Second World War** ورقة عمل في اليوم الدراسي "أثر الحروب والكوارث على التراث المعماري"، قسم الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

24. عتمة، محمد علام فوزي (1994)، **إعادة تأهيل المباني التاريخية في فلسطين حالة دراسية تجربة مدينة نابلس**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

25. العيسوي، أسامة عبد الحليم (2007)، **تفعيل السياحة الثقافية كمدخل للحفاظ على التراث المعماري**، ورقة عمل، المؤتمر الدولي للحفاظ المعماري، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

26. الكحلوت، محمد علي (2006)، **مخالفات البناء التنظيمية وأثرها على البيئة العمرانية في قطاع غزة**، بحث منشور، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الرابع عشر، غزة، فلسطين.

27. لمعي، صالح (2010)، **أسس ترميم المعالم الأثرية طبقا للمواثيق الدولية**، بحث منشور، مجلة شادروان، العدد الأول.

28. المالكي، قبيلة فارس (2004)، **التراث العمراني والمعماري في الوطن العربي**. الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

29. المبيض، سليم عرفات (1987)، **غزة وقطاعها: دراسة في خلود المكان- وحضارة السكان من العصر الحجري الحديث حتى الحرب العالمية الأولى**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

30. المبيض، سليم عرفات (1998)، **البنايات الأثرية الإسلامية في غزة وقطاعها**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

31. المبيض، سليم عرفات (2000)، **وقفية موسى باشا آل رضوان**، الطبعة الأولى، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر.

32. محجوب، ياسر عثمان (2002)، **تاثير التطور العمراني الحديث على التراث العمراني في الامارات**، ندوة الحفاظ على التراث العمراني، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات.

33. محسن، عبد الكريم حسن (2000)، **الطابع المعماري والعمراني لمدينة غزة**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

34. محمد، عبد الرحمن عبد الهادي (1998)، **المباني السكنية العالية في المدينة العربية، أثر المباني السكنية العالية على الشخصية العمرانية لمدينة غزة**. ورقة عمل، مؤتمر العمارة العربية، غزة، فلسطين.

35. مركز إيوان (2013)، قاعدة البيانات المركزية، مركز عمارة التراث، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

36. مشتهى، نهاد جمال وآخرون (1996)، **البلديات والمجالس القروية في فلسطين** الطبعة الثانية. مطابع الهيئة الخيرية، غزة، فلسطين.

37. مصطفى، محسن محمد (2004)، **تأهيل المناطق السياحية والتاريخية ودوره في التنمية السياحية**، ورقة عمل، المؤتمر والمعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري، دبي. دولة الإمارات.

38.المعاني، محمد سالم صقر (2001)، **الهيكل الحسي المكاني وتطور وسط المدينة التاريخي**، مجلة العلوم الهندسية، الجامعة الأردنية، الأردن.

39. المغني، نهاد محمود (2007 أ)، **التراث المعماري في مدينة غزة**، ضمن سلسلة رواق في تاريخ العمارة في فلسطين (10)، طباعة ستوديو ألفا، الضفة الغربية، فلسطين.

40. المغني، نهاد محمود (2007 ب)، **أنظمة البناء والتخطيط في مدينة غزة**، الناشر: بلدية غزة، غزة، فلسطين.

41. المغني، نهاد محمود (2007 ج)، **تطوير القطاع السياحي والثقافي من خلال الحفاظ على التراث العمراني في قطاع غزة**، ورقة عمل، المؤتمر الدولي للحفاظ المعماري، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

42. المغني، نهاد محمود (2009)، **الحفاظ على المباني والمناطق التاريخية والأثرية**، ورقة عمل، يوم دراسي بعنوان أثر الكوارث على التراث العمراني، قسم العمارة، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية، غزة.

43. موقدي، عمر جميل (2008)، **إحياء وتطوير مركز ديراستيا التاريخي كحالة دراسية لقرى الكراسي في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Al Dabbas، H. M. (1999). Development Of a grading System For Historical and Cultural Resources in Jordan، Master thesis، Faculty of graduate studies، University of Jordan.
2. Feilden، B.M. (1994). Conservation of historic buildings، Reed educational and professional publishing Ltd.
3. Filho، W. W. (2005). Tools for heritage conservationhand book، TuTeck Innovation، Hamburg.
4. Jokilehto، J. (1999). A history Of Architectural Conservation، First published، London، Butterworth and Heinemann.

ثالثاً: المقابلات الشخصية

1. اعزيزه، ناهض (2013)، مقابلة شخصية، رئيس قسم النظام والانضباط، بلدية غزة، غزة، فلسطين.
2. الغفير، سائد (2013)، مقابلة شخصية، المستشار القانوني، وزارة السياحة والآثار، غزة، فلسطين.
3. فارس، مؤنس (2013)، مقابلة شخصية، مدير التنظيم والتخطيط الحضري، بلدية غزة، غزة، فلسطين.
4. الوحيدي، غسان (2013)، مقابلة شخصية، رئيس اللجنة المركزية، وزارة الحكم المحلي، غزة، فلسطين.
5. حمودة، أيمن عثمان (2013)، مقابلة شخصية، رئيس قسم الترخيص، بلدية غزة، غزة، فلسطين.

رابعاً: مواقع الانترنت

1. AKDN، (2013) - http:// AKDN.ORG
2. Iccrom، (2013) - http:// iccrom/athar-centre.org
3. Palestineinfi، (2013) - http://palestineinfi.net
4. palestineremembered، (2013) -http:// palestineremembered.com
5. Travelancientegypt، (2013)- http://travelancientegypt.com/page/cairo-city
6. UNESCO، (2013) - http:// UNESCO.ORG
7. WHC، (2004) - http:// WHC.org

8. ديوان الفتوى، (2013)، الموقع الرسمي لديوان الفتوى والتشريع الفلسطيني، غزة، فلسطين.
9. العودة، (2013)، مجلة العودة، العدد التاسع والخمسون، http://www.alawda-mag.com
10. مركز آثار، (2012)، **وثيقة ميثاق فلسطين لحماية التراث الثقافي الفلسطيني**، الموقع الرسمي لمركز آثار (www.athar-centre.org).

الملاحق

ملحق رقم (1) استبانة الدراسة

الجامعة الإسلامية غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الهندسة المعمارية
تخطيط حضري وحفاظ عمراني

استبانة

صممت هذه الاستبانة لقياس أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني للبلدة القديمة بمدينة غزة. وتمثل هذه الاستبانة جزءاً من الدراسة التي يقوم بها الباحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية – **تخطيط حضري وحفاظ عمراني** - من كلية الهندسة بالجامعة الاسلامية بغزة بعنوان:

"**أثر القوانين والتشريعات على الحفاظ العمراني في البلدة القديمة بمدينة غزة في فلسطين**"

وبإشراف كلاً من د. م. أحمد محيسن و د. م. وليد السيد. لذا نرجو منكم التكرم والإجابة على أسئلة الاستمارة حيث ستستخدم نتائج هذه الاستمارة لغرض البحث العلمي فقط.

مع خالص الشكر والتقدير لتعاونكم

الباحث

محمود عبدالله البلعاوي

استمارة جمع البيانات

أ. البيانات الفردية:

الجنس: ☐ ذكر ☐ انثى	العمر..... سنة
المستوى التعليمي: ☐ ثانوية عامة ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه فما فوق	
العلاقة بالحفاظ على التراث العمراني:	
☐ من سكان البلدة القديمة بمدينة غزة ☐ من أصحاب المحلات بالبلدة القديمة بمدينة غزة	
☐ اعمل/ عملت في مجال الحفاظ العمراني: (حدد جهة العمل)	
☐ وزارة التخطيط ☐ وزارة الحكم المحلي ☐ وزارة السياحة والآثار ☐ وزارة الثقافة	
☐ وزارة الأوقاف ☐ بلدية غزة ☐ أكاديمي متخصص ☐ غير ذلك.....	
التخصص	
المسمى الوظيفي (لمن يعمل في مجال الحفاظ العمراني فقط):	
☐ مدير عام ☐ مدير دائرة ☐ رئيس قسم ☐ غير ذلك.....	
عدد سنوات الخبرة في مجال الحفاظ العمراني : ..... سنة	

ب. محاور التقييم:

البنود	أوافق بشدة	أوافق	غير موافق	غير موافق بشدة	لا رأي لي
أولاً/ المعرفة بوجود قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة لمدينة غزة:					
1. تعتبر قوانين وتشريعات الحفاظ من الأولويات التي تعمل عليها السلطة الحاكمة					
2. الوصول لهذه القوانين والتشريعات سهل عند الحاجة إليها					
3. تعتبر قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني واضحة					
4. تعتبر قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني محكمة					
5. التشريعات مرنة وتراعي الوضع الاقتصادي للمواطنين					
6. تحتوي التشريعات على مواد عقابية للمخالفين					
7. تحتوي هذه التشريعات على مواد انتزاع للملكيات الخاصة للمباني الأثرية					
8. تشتمل هذه التشريعات على مواد تحفيز للسكان للحفاظ على التراث العمراني					
9. تعزز التشريعات تنسيق الأدوار بين المؤسسات ذات الصلة					
10. توضح التشريعات مسئوليات الجهات المختلفة تجاه الحفاظ العمراني					
11. يتم إشراك مؤسسات المجتمع والقطاع الخاص عند وضع قوانين وتشريعات الحفاظ					
12. من الضروري تشكيل مجلس أعلى للحفاظ العمراني					
13. لدي معرفة بأحكام قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني					
14. لدي معرفة مواد العقوبات التي اشتملتها قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني					

البنود	أوافق بشدة	أوافق	غير موافق	غير موافق بشدة	لا رأي لي
15. لدي معرفة بمواد الحوافز التي اشتملتها قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني					
16. لدي معرفة بآليات تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني					
17. لدي معرفة بآليات التفتيش على تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ					
ثانياً/ تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة					
2.1 تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ					
18. يتم تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ في تراخيص البناء والعمران في البلدة القديمة					
19. يتم تطبيق نظام حوافز في تراخيص البناء لتشجيع الحفاظ العمراني					
20. يتم تطبيق آليات تفتيش ومراقبة لعمليات البناء في البلدة القديمة					
21. لا يتساهل المسئولون في تطبيق قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني					
22. هناك التزام بقرارات التراخيص الصادرة بموجب هذه القوانين والتشريعات					
2.2 تحقيق الطابع العمراني التراثي للبلدة القديمة					
23. الطابع العمراني التراثي في البلدة القديمة موحد					
ساهمت قوانين وتشريعات البناء والعمران في إيجاد طابع عمراني تراثي يشمل كلاً من:					
24. المباني الحديثة					
25. واجهات المحلات التجارية ومظلاتها					
26. عناصر شوارع البلدة القديمة (أعمدة الإنارة، مقاعد الانتظار، تشطيب أرصفة المشاة،...)					
27. تناسق ارتفاع المباني الحديثة مع المباني التاريخية					
2.3 دور المواطنين في الحفاظ على المباني الاثرية وترميمها					
28. يقوم المواطنون بترميم بيوتهم الأثرية بدوافع ذاتية					
29. يتم تطبيق انتزاع الملكيات الاثرية الخاصة للحفاظ عليها وفق القانون					
30. يتم تقديم مساعدات (قروض حسنة، منح..) للمواطنين لترميم بيوتهم الأثرية					
2.4 الطرق وشبكة المواصلات في البلدة القديمة					
31. البلدة القديمة لا تعاني من ازدحام مروري					
32. مواقف السيارات كافية وتغطي الاحتياج المطلوب					
33. تشمل البلدة القديمة شوارع مخصصة للمشاة					
اجراءات تخفيف الازدحام في البلدة القديمة:					
34. تمنع دخول السيارات الخاصة لغير سكان المنطقة					
35. تمنع دخول عربات الكارو فترات الذروة					

البنود	أوافق بشدة	أوافق	غير موافق	غير موافق بشدة	لا رأي لي
36. تعتمد طرق التفافية حول البلدة القديمة لتفادي المرور العابر					
37. تعتبر كافية بشكل عام					
38. لا تحتاج إلى تطوير					
2.5 الاستعمال الأمثل للأراضي					
حققت القوانين والتشريعات الإستخدام الأمثل للأراضي داخل البلدة القديمة من خلال:					
39. اوجدت مساحة مناسبة للمتنزهات والمساحات الخضراء					
40. منعت إقامة مناطق صناعية					
41. اوجدت الموقع المناسب للأسواق (سوق فراس، البسطات، الزاوية، القيسارية، الجمعة)					
42. وفرت المساحة الكافية للاستخدام السكني					
43. وفرت الخدمات التعليمية الكافية (مدارس، رياض أطفال،..)					
44. وفرت الخدمات الصحية الكافية (عيادات، مستوصفات،..)					
45. وفرت الخدمات الثقافية الكافية (مراكز ثقافية، مكتبات،...)					
46. عالجت مشكلة الخلط الوظيفي (تداخل الإستخدامات تجاري، صناعي، إداري..)					
2.6 تعزيز النشاط التجاري والاقتصادي					
ساهمت قوانين وتشريعات الحفاظ العمراني في البلدة القديمة في:					
47. ايجاد الأسواق المختلفة					
48. ايجاد المحاور (الشوارع) التجارية					
49. إحياء الحرف التقليدية					
50. تأهيل المباني الاثرية وإعادة استخدامها					
51. ازدهار النشاط التجاري في البلدة القديمة					
ثالثاً/ التفتيش على تطبيق قوانين ونظم البناء والعمران في البلدة القديمة:					
52. يعتبر التفتيش على حركة العمران في البلدة القديمة أحد الأنشطة الأساسية لدى الجهات التنفيذية					
53. يراعي التفتيش أحكام تشريعات الحفاظ العمراني					
54. تعتبر آليات التفتيش والمتابعة الميدانية المطبقة حالياً كافية					
55. العلاقات الشخصية لا تؤثر على عمل المفتشين					
56. يتم متابعة توصيات التفتيش من قبل الجهات التنفيذية					

شكراً على حسن تعاونكم،،،